

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية (2011-2016)

إعداد الطالب

حمزة عبدالحفيظ مسلم المجالي

إشراف

الدكتور رضوان محمود المجالي

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة

في قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2017

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب حمزه عبدالحفيظ المجالي الموسومة بـ:

السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية (٢٠١١/٢٠١٦)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **العلوم سياسية.**

القسم: علوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. رضوان محمود المجالي		16/02/2017	مشرفاً ورئيسا
أ.د. فايز الزريقات		16/02/2017	عضواً
أ.د. فوزي احمد تيم		16/02/2017	عضواً
أ.د. صداح الحباشنه		16/02/2017	عضواً

عميد كلية الدراسات العليا

د.محمد عبدالرحيم المحاسنه

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
sedgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى كل من ساعدني على مواجهة الصعاب ... إلى من رباني صغيراً ... ودعمني كبيراً ... وواصل معي طريق حياتي العلمية الطويلة...

...... والدي الحبيب

إلى من غمرتني بحبها ... وأحاطتني بدفء حنانها ... وأرضعتني الحب والوفاء ... وعلمتني كيف أصبو إلى العلم واطلبه ... طفلاً رضيعاً ... وصبياً يافعاً ....

...... والدتي الحبيبة

إلى من ساندتني في دراستي... وتحملت مشاق مسيرتي العلمية... إلى التي علقت آمالي في اجتياز هذا الدرب... إلى التي جعلت إرضاء الله غايتها.

...... زوجتي الغالية

إلى طفلتي الأولى... إلى التي كانت الدافع في تحقيق ما أصبو إليه... إلى غاليتي وحبيبتي.

...... ابنتي شام

إلى سندي وعزوتي في الحياة ... إلى من سكنوا قلبي صغاراً وكباراً... إلى الذين اعتلوا قمم الجبال... وأعطونا النصح والاكتمال

...... إخواني وأخواتي

الباحث

حمزة عبدالحفيظ المجالي

الشكر والتقدير

أول شكري أتوجه به إلى رب العالمين... الذي وضعني على الصراط المستقيم وتوج هذا العقل وسقاه بماء العلم.

إلى من ساندوني في مسيرة الدراسة وحققوا ما رجوته من دعم وتوجيه.

إلى أساتذتي الكرام جميعاً.

إلى الدكتور الفاضل رضوان المجالي الذي تلطف بالإشراف على هذا البحث وقدم لي المعلومات التي أفادت هذا البحث، وأعطاني من وقته وجهده الكثير فله مني جزيل الشكر والعرفان.

إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل.

الباحث

حمزة عبدالحفيظ المجالي

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	هـ
الملخص باللغة الإنجليزية	و
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	1
1.1 مقدمة الدراسة	1
2.1 أهداف الدراسة	4
3.1 أهمية الدراسة	4
4.1 مشكلة الدراسة	4
5.1 حدود الدراسة	5
6.1 منهجية الدراسة	5
7.1 مصطلحات الدراسة	8
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	11
1.2 الإطار النظري	11
2.2 الدراسات السابقة	18
الفصل الثالث: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية	23
1.3 بيئة النظام السياسي	23
2.3 عملية اتخاذ القرار الفرنسي	31
3.3 تأثير البيئة الداخلية على صنع القرار الخارجي الفرنسي	35
4.3 أثر البيئة الخارجية على صنع القرار الخارجي الفرنسي	41
الفصل الرابع: محددات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية	47
1.4 المحدد التاريخي	47
2.4 المحدد السياسي	53

المحتوى	الصفحة

الملخص

السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية

(2011-2016)

حمزة عبد الحفيظ المجالي

جامعة مؤتة، 2017

هدفت الدراسة للتعرف على طبيعة السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة (2011-2016)، ومدى تأثيرها في القضايا والاحداث المختلفة، وتحديد طبيعة الدور الفرنسي وحجمه، كما تقدم الدراسة تغيراً للمواقف الفرنسية في ضوء تحديد طبيعة العلاقات الفرنسية – العربية، والعلاقات الفرنسية مع باقي الدول المؤثرة في المنطقة، كما وتسعى الدراسة لتقديم تصور حول مستقبل هذه التفاعلات والسيناريوهات المتوقعه.

اعتمدت الدراسة على عدد من الأطر المنهجية، شكلت حالة من التوظيف النظري (المنهج التاريخي، المنهج الوصفي ومنهج صنع القرار).

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج اهمها؛ أن للسياسة الخارجية الفرنسية تأثيراً كبيراً فترة (2011-2016)؛ وذلك من خلال تعزيز علاقتها بالدول العربية في كافة المجالات. أما النتيجة الثانية؛ فلقد شكّل البعد الاقتصادي أكثر المحددات تأثيراً في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية. فيما أظهرت النتيجة الثالثة؛ تنوع المواقف الفرنسية تجاه ثورات الربيع العربي ما بين الإيجابية، والسلبية، وعدم الحسم. واظهرت النتيجة الرابعة؛ مدى تأثير جماعات الضغط، ووسائل الاعلام ذات النفوذ الصهيوني في عملية صنع القرار الفرنسي تجاه المنطقة العربية. في حين جاءت النتيجة الأخيرة لتبين؛ أن تركيز السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية في الفترة (2011-2016)، كان على القضايا الأمنية؛ كمكافحة الإرهاب، واللاجئين السوريين، بالإضافة الى التدخل العسكري في الازمتين الليبية والسورية.

الكلمات الدالة: السياسة الخارجية، فرنسا، المنطقة العربية، عملية صنع القرار، الإرهاب واللاجئين.

Abstract

The French External Policy towards the Arabian Region (2011- 2016)

Hamza. A. Al Majali

Mu'tah University, 2017

The goal of this research was to investigate the nature of the French external policy towards the Arabian region during the period 2011-2016. It intended to identify French external policy's effect on the different issues and events to point out the size and nature of the French role in the region.

Also, this research introduces a change in the French attitudes towards the nature of the French-Arabs' relations and the French relations with the rest of the countries in the region. This study attempts to provide an image about the expected reactions and scenarios in this concern. In order to achieve the objectives of the study, the researcher used a number of theoretical frameworks including the historical, descriptive and decision making methods. The findings of the research concluded that: The French external policy during the period 2011-2016 was very significant to the region which was shown by the French ties with the Arab countries in all fields, The economical dimension was one of the most influential factors on the nature of the French policy towards the Arab region, The variation in the French attitudes during the Arabian spring which varied between positivity, negativity and uncertainty, The extent of the effect of the influential parties and the powerful Zionist media on the French decision-making towards the Arabian-region and Finally, the findings indicated that the focus of the French external policy during the period 2011-2016 was mainly on security issues such as fighting terrorism, Syrian refugees; this is in addition to military interference in the Libyan and Syrian crisis.

Keywords: *France, External Policy, the Arabian Region, Decision-making, Terrorism and Refugees.*

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة الدراسة

تمثل المنطقة العربية عامةً أهمية كبيرة لفرنسا بقدر ما يمثل الأخير أهمية متميزة وكبيرة بالنسبة لدول العالم كافة، فهذه المنطقة كانت وما تزال تحظى باهتمام جلّ الدول كبيرها وصغيرها، واهتمام عالمي يتزايد بمرور الزمن بسبب الموقع المميز الذي يشغله والثروات الكامنة في باطنه، والأحداث والاضطرابات التي عجت به مما جعله أحد المناطق الأكثر سخونةً بالعالم، كما أن المنطقة العربية لم تخرج من منطق الحرب الباردة، رغم انتهاء تلك الحرب بتفكك الاتحاد السوفيتي وكتلتها الشرقية، إذ تغيرت أطراف الصراع، فبعد أن كان الصراع على منطقة المشرق العربي يدور بين الكتلتين الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي والكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح الصراع الآن يدور بين الولايات المتحدة وأوربا من جهة، والدول الإقليمية المحيطة به من جهة أخرى، والمتمثلة بتركيا وإيران وإسرائيل.

وتعد فرنسا من أسبق الدول صلةً بهذه المنطقة، إذ تعود علاقاتها بالمنطقة منذ أيام الملك شارل مان وصداقته للخليفة هارون الرشيد، ولكن النفوذ الفرنسي بدأ يظهر في المنطقة ويتركز منذ حملة نابليون بونابرت في العالم سنة 1798، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، حدث تبدل جذري في مواقع ومواقف الدول، فبرزت دول إلى الواجهة وتراجعت دول أخرى، وجرى انقلاب جذري في المحور الأساسي للنظام الدولي، إذ تحول من نظام متعدد الأقطاب إلى نظام القطبية الثنائية، والذي ظل باقياً حتى بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، وقد كانت فرنسا من الدول التي تراجع دورها وانحسر عالمياً نتيجة الحرب العالمية الثانية وإن كانت قد خرجت منها منتصرة، إلا أنها كانت منهكة عسكرياً واقتصادياً، وكانت كلها عوامل أثرت فيها داخلياً وخارجياً، إلا أن فرنسا حاولت التشبث بأي وسيلة كانت، لإبقاء ركائزها في المنطقة في ظل تنافس استعماري بين الكتلتين (درويش، 2011).

ويمجئ الجمهورية الفرنسية الخامسة عام 1958 بقيادة شارل ديغول وبسبب

مجموعة من الإصلاحات والخطوات الجريئة التي اتخذها، ولاسيما اتخاذه سياساته شبه المستقلة عن الكتلة الغربية وحلف شمال الأطلسي وسياساته المتوازنة والحيادية تجاه أغلب قضايا العالم الثالث وبالذات المنطقة العربية، والتي عن طريقها استطاعت فرنسا من أن تخط مساراً جديداً في سياساتها الخارجية والتي اتسمت بالواقعية والعقلانية، مما أكسبها رضاً وارتياحاً عالمياً، لا سيما في المنطقة العربية عامةً (درويش، 2011).

اصبحت منطقة الشرق الاوسط ضمن نطاق اهتمامات السياسة الفرنسية، حيث شهدت المنطقة دخولا فرنسياً قوياً إبان مرحلة الاستعمار المباشر، وبعد استقلال دول المنطقة، بدأ النفوذ الفرنسي يتراجع شيئاً فشيئاً مقابل الدخول القوي للولايات المتحدة الأميركية، وباتت منطقة الشرق الأوسط محل تجاذب وصراع نفوذ بين القوتين العظمتين إبان فترة الحرب الباردة التي أعلن انتهاءها انفراد الولايات المتحدة، كقوة عظمى وحيدة، بالهيمنة على المنطقة، وتتوج تدخلها السافر في شؤونها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، وتكلل مع الغزو الأميركي للعراق واحتلاله، وقد عارضت فرنسا بشدة الغزو الأميركي للعراق، لكن الدور الفرنسي اعتراه النكوص كثيرا في أواخر فترة حكم الرئيس السابق جاك شيراك، ومع وصول ساركوزي إلى الرئاسة الفرنسية بدأ هذا الدور يعود تدريجياً، بعد أن أضحت السياسة الخارجية الفرنسية مهيأة لتحولات مهمة، تدفع نحو الابتعاد وبشكل جليّ وواضح عن المواقف الفرنسية التقليدية المعروفة، من خلال تبني سياسات ومواقف تقرّبها أكثر من السياسات الخارجية الأميركية (كوش، 2010).

إن فرنسا نجحت، بفضل سياساتها المتوازنة في قضايا النزاعات التي تمزق الشرق الأوسط، سواء ما تعلق منها بالنزاع العربي الاسرائيلي أو بالنزاع العراقي، في أن تنتزع لنفسها موقعا مؤثرا في أوساط الرأي العام العربي المتلهف إلى حليف يشد أزره في حرب المواجهة العلنية والشاملة التي تشنها الولايات المتحدة الأميركية بالتعاون مع إسرائيل ولصالحها أيضا إلى حد كبير على المنطقة بأسره. بيد أن هذا التقدير الكبير للسياسة الفرنسية الخارجية الشرق أوسطية والدولية معا لا يمنع أوساط الرأي العام العربي الرسمية منها والشعبية من التساؤل عن مدى تماسك هذه السياسة وصدقيتها، وقسم لا يستهان به من هذه الأوساط لا يميل إلى التشكيك بأهداف هذه السياسة

فحسب ولكنه يعتقد أيضا بأن فرنسا لا تملك وسائل تحقيقها ولا الاستمرار في التمسك بها، لكن الشعبية التي تحظى بها ليست بالضرورة المعيار الحاسم لصلاح السياسات الخارجية ولا لنجاعتها، خاصة عندما يتعلق الأمر بدولة كبيرة كفرنسا، ومن وجهة نظر المصالح القومية الفرنسية، كما أن من الصعب محاكمة أي سياسة خارجية انطلاقا من نجاحاتها الوقتية أو على المدى القصير فحسب. ولو تجاوزنا هذين العاملين، الشعبية والنظرة قصيرة المدى، وتأملنا في السياسة الفرنسية الشرق أوسطية على مدى العقود الماضية لوجدنا أن ما يميزها هو الخسارة المستمرة و التراجع الدائم في المشرق العربي والشرق الأوسط عموما أمام الزحف الاميركي المتواصل على رغم العقبات والصعوبات والمعارضات المحلية والخارجية لهذا الزحف. ونتيجة هذا التراجع تتجلى اليوم في انحسار النفوذ الفرنسي الاستراتيجي والاقتصادي والثقافي لصالح النفوذ الأميركي وخسارة باريس مواقع أساسية ربما كان العراق هو أهمها على الإطلاق. وبالمثل من الصعب أيضا القول، من وجهة نظر المصالح العربية، إن هذه السياسة التي تبدو اليوم في توافق مع المشاعر العربية قد نجحت في التحول إلى عامل مؤثر فعلا في المنطقة. (غليون، 2003)

يعتبر النظام السياسي الفرنسي من النظم العريقة في العالم بسبب التجارب الغنية التي مر بها هذا النظام عبر تاريخه الطويل، والأثر الذي تركه على كثير من النظم السياسية لدول أخرى، حيث استفادت دول كثيرة من هذه التجربة الغنية في رسم معالم نظامها السياسي وبالذات في عالمنا العربي، وحتى التجربة الفلسطينية الوليدة استفادت من هذه التجربة (الطويل، 2008، ص63).

ويتميز النظام السياسي الفرنسي بأنه أول نظام طبق نظرية الفصل بين السلطات الثلاث في العالم منذ قيام الثورة الفرنسية في عام 1789م، ودعوتها لتحقيق المبادئ الثلاثة الحرية والأخوة والمساواة، كما أنه نظام برلماني رئاسي، على أساس أن النظام الفرنسي خليط من النظام البرلماني المعمول به في معظم الدول الديمقراطية الغربية والنظام الرئاسي الموجود في الولايات المتحدة، لذا فإنه عرف بالنظام المختلط حسب ما جاء في الدستور المعمول به وهو دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الصادر في عام 1958م وتعديلاته (نوفل، 2003، ص1).

2.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف على طبيعة النظام السياسي الفرنسي وبشكل خاص عملية صنع القرار السياسي الخارجي واهم محددات وتأثيرات البيئة الداخلية والخارجية.
2. تأثير السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة العربية خلال الفترة (2011–2016).
3. الوقوف على مستقبل العلاقات بين فرنسا والمنطقة العربية والسيناريوهات المتوقعة لهذه العلاقات.

3.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الناحية العلمية في كونها ستشكل إضافة علمية إلى المكتبة العلمية، في اضافة تعنى في السياسة الخارجية الفرنسية، وبشكل خاص توجهاتها في المنطقة العربية في الفترة بين عام (2011– 2016).

أما من الناحية العملية فإن أهمية هذه الدراسة تظهر من خلال تناول دراسة تقدم تفسيراً وتوضيحاً لطبيعة وتوجهات ومواقف فرنسا الخارجية تجاه المنطقة العربية خلال فترة الدراسة، ومحاولة دراسة طبيعة عملية صنع القرار والعوامل المؤثرة فيه، وطبيعة المحددات والتوجهات الخاصة في المنطقة العربية والتنبؤ بمستقبل التفاعلات الدولية والاقليمية.

4.1 مشكلة الدراسة

ينظر الى فرنسا انها من الدول التي تحتل دوراً مؤثراً في النظام الدولي في ضوء دراسة حجم التفاعلات التي تتم بين اطراف العلاقات الدولية، حيث شكلت القضايا الدولية مجالاً للتعاون والصراع الدولي بين الفاعلين الدوليين في اطار المصلحة القومية. ظهرت السياسة الخارجية الفرنسية في الفترة الممتدة (2011–2016) ضمن مجموعة من المواقف وردود الفعل السلبية والايجابية تجاه القضايا العربية، الامر الذي يثير معه سؤالاً تدور حوله مشكلة الدراسة:

ماهو الدور الذي تطلع به السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية في ظل

حالة التجاذبات الاقليمية والدولية؟

وينبثق من المشكلة البحثية مجموعة من الاسئلة الفرعية، تحاول الدراسة الاجابة عليها:

1. ما هي محددات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية ؟
2. ما هي طبيعة العلاقات الفرنسية مع دول المنطقة العربية؟
3. ما هي طبيعة المواقف الفرنسية تجاه القضايا العربية (2011-2016)؟
4. ما هو مستقبل السياسة الفرنسية تجاه المنطقة العربية والسيناريوهات المحتملة؟

5.1 حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة بالحدود المكانية والزمانية:

الحدود المكانية وهي فرنسا والمنطقة العربية، أما الحدود الزمانية وهي الفترة الزمنية بين عام (2011-2016) وهي الفترة التي شهدت تغييرات وتحولات في المنطقة العربية ، بدأت في الربيع العربي ونشوء حالة عدم الاستقرار من ثورات وحروب وصراعات وحالة تدخل دولي.

6.1 منهجية الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة على توظيف الأطر النظرية التالية:

1. المنهج التاريخي:

هو البحث الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة؛ بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل، كما يعرف بأنه ذلك المنهج المعني بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي وصفاً كيفياً، يتناول رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها، والاستناد على ذلك الوصف في استيعاب الواقع الحالي، وتوقع اتجاهاتها المستقبلية القريبة والبعيدة (الفرماوي، 2011).

ويظهر استخدام هذا المنهج من خلال تناول طبيعة العلاقات الفرنسية العربية في فترات تاريخية مختلفة، للوصول لحقيقة وطبيعة الدور الفرنسي تجاه المنطقة العربية.

2. المنهج الوصفي:

الدراسات الوصفية هي دراسات مسحية تبحث في المتغيرات في وضعها الطبيعي دون أي تدخل من الباحث، ويمكن تقسيم الدراسات الوصفية إلى ما يلي (عبيدات وآخران، 2016):

1. دراسات مسحية.
2. دراسات العلاقات المتبادلة.
3. الدراسات التطورية.

وهذه الدراسات قد تتداخل حتى أن بعض الدراسات قد تنطبق عليها الأنواع الثلاثة وإجمالاً فالدراسات المسحية والوصفية تتضمن:

أ. ينصب المسح على الوقت الحاضر، حيث يتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء الدراسة.

ب. الدراسة العلمية للظواهر الموجودة في جماعة معينة وفي مكان معين.

ج. محاولة الباحث الكشف عن الأوضاع القائمة لاستخدام النتائج في التخطيط للمستقبل.

أما بخصوص خطوات الأسلوب الوصفي فإنها تتضمن ما يلي:

أ. الشعور بمشكلة البحث وجمع البيانات التي تساعد على تحديدها.

ب. تحديد المشكلة وصياغتها بشكل سؤال محدد.

ج. وضع فرض أو مجموعة فروض لحلول مبدئية للمشكلة.

د. وضع الافتراضات أو المسلمات التي سيبنى عليها الباحث دراسته.

هـ. اختيار العينة التي ستجرى عليها الدراسة.

و. اختيار أدوات البحث من استبيان أو مقابلة أو اختبار أو ملاحظة.

ز. جمع المعلومات بطريقة منظمة ودقيقة.

ح. الوصول إلى النتائج وتنظيمها وتصنيفها.

ويظهر استخدام المنهج الوصفي في تناول وتحليل ووصف الكثير من الموضوعات المرتبطة في الدراسة من خلال طبيعة النظام السياسي الفرنسي، وطبيعة عملية صنع القرار والعوامل المؤثرة فيها على مستوى البيئة الداخلية

والخارجية، وتحليل لأهم المحددات السياسية الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية وطبيعة مواقفها وتوجهاتها.

3. منهج صنع القرار:

حيث أن اتخاذ القرار يعني الاختيار بين مجموعة من البدائل لمواجهة موقف معين أو حل مشكلة محددة.

والخطوات التي تسير فيها عملية اتخاذ القرار هي (مقلد، 1979، ص155):

1. تحديد المعيار الرئيسي
2. تحديد المتغيرات المرتبطة بالموضوع
3. قياس المتغيرات بالمعيار الرئيسي
4. اختيار الهدف
5. رسم إستراتيجية تحقيق الهدف
6. اتخاذ القرار بانتهاج سلوك معين
7. انتهاج السلوك فعلاً
8. تقويم نتائج السلوك قياساً على المعيار الرئيسي.

هناك من يعرف نظرية اتخاذ القرار بأنها : "الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة، أي أن النظرية تعمل بين هذه المتغيرات، ولكن لا تضع بالضرورة فرضيات تطلب من صانع القرار أن يعمل على أساسها، وربما يكون من الأنسب اعتبار نظرية اتخاذ القرار من بين النظريات الجزئية بدلاً من اعتبارها نظرية كلية، فهي تركز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل وبالتحديد على وحدات معينة خاصة باتخاذ القرار".

ويرى ريتشارد سنادير على أن هدف تحليل الذي أتت به نظرية صناعة القرار هو صياغة العالم كما يراه صناع القرار في الواقع من أجل تفسير السلوك (مقلد، 1979،ص156).

وهذه النظرية تتناول ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئية والمعرفية، بمعنى أنها تبني

تحليلها للعلاقات الدولية على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار المعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية، فهي تدرس العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين (الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين)، وهي تختلف هنا عن النظرية الواقعية في أن اللاعب هنا ليس الدولة وإنما الأفراد الذي يعملون في مستويات مختلفة من نظام صناعة القرار في الدولة، بالإضافة إلى لاعبين آخرين منافسين للدولة، وفي بعض الأحيان أطرها التقليدية، وفي هذا الإطار يرى ريتشارد سنايدر بأن الذين يدرسون في السياسة الدولية يهتمون بالدرجة الأساسية بالأفعال وردود الأفعال والتفاعلات بين الوحدات السياسية التي يطلق عليها بالدول القومية (مقلد، 1979،ص157).

وفي دراسة عملية صنع القرار الفرنسي تجاه المنطقة العربية تظهر تأثيرات العوامل السيكولوجية والنفسية للقائد السياسي الفرنسي، ففي عهد كل رئيس فرنسي تكون اتجاهات السياسة الخارجية الفرنسية مختلفة عن سابقتها، كما أن العوامل الإيديولوجية والعقائدية لها الأثر أيضاً على تغير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية، وأيضاً للرأي العام تأثير كبير على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية.

7.1 مصطلحات الدراسة

1. **السياسة الخارجية:** التعريف الذي يقدمه جيمس روزناو James Rosenau، حيث يُخرج المفهوم عن بعده التجريدي نسبياً ويقارب الواقع الملموس والبعد العملي للظاهرة فيعرف السياسة الخارجية بأنها " التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها " (James, 1974, p.6).

وفي مستوى آخر تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها " سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالاً مختلفة موجهة نحو دولة أخرى، أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات

الدولية، وحركات التحرر، أو نحو قضية معينة " (حتي، 1985، ص157).

ومن جهته يقدم محمد السيد سليم تعريفاً يأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية والأبعاد المحتملة لتلك السياسة، وبالتالي: يُقصد بالسياسة الخارجية، " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي " (سليم، 2001، ص12).

2. **صنع القرار**: يقصد بعملية صنع القرار بصفة عامة، الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها، كما أن اختيار القرار يرتبط في أساسه بوجود معايير ترشيدية يمكن الاستناد إليها وتحكيمها في عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف، حيث أن الاستقرار على اختيار قرار معين لابد وأن يتأتى نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله مضمون القرار وما يرمز إليه، وفي إطار التصور العام لما يمكن أن يترتب على الأخذ به من مخاطر، أو لما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج، ولا يمكن أن يتأتى مثل هذا الاقتناع إلا بعد مداولات عديدة تتصرف إلى كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار محل الدراسة (مقلد، 1982، ص148).

3. **الجمهورية الفرنسية**: هي جمهورية دستورية ذات نظام مركزي وبرلماني ذي نزعة رئاسية، ويبلغ عدد سكانها حوالي 66 مليون نسمة، وهي تقع في أوروبا الغربية، ولها عدة مناطق وأقاليم منتشرة في جميع أنحاء العالم، عاصمتها باريس، ولغتها الرسمية هي الفرنسية وعملتها اليورو شعارها (حرية مساواة إخاء)، وفرنسا هي بلد قديم يعود تكوينه للعصور الوسطى، وتعتبر إحدى المناطق المهمة في أوروبا منذ العصور الوسطى، وقد وصلت فرنسا إلى أوج قوتها خلال القرن 19 وأوائل القرن 20، إذ امتلكت ثاني أكبر إمبراطورية استعمارية في 1950، وفرنسا هي إحدى الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي، وأحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي، كما أنها عضو في العديد من المؤسسات

الدولية، مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، حلف شمال الأطلسي، منظمة التعاون والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد اللاتيني، وهي أكبر بلد في أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي من حيث المساحة وثالث أكبر دولة في أوروبا بشكل عام بعد روسيا وأوكرانيا. (وزارة الخارجية الفرنسية، 2016)

4. **المنطقة العربية:** هو مصطلح جغرافي سياسي يطلق على منطقة جغرافية ذات تاريخ ولغة وثقافة مشتركة، يمتد الوطن العربي من المحيط الأطلسي غرباً إلى بحر العرب والخليج العربي شرقاً، شاملاً الدول التي تنضوي في جامعة الدول العربية في غرب آسيا وشمال إفريقيا وشرقها. (الحموي، 1979)

5. **الربيع العربي:** هي حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أوخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت، ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية. نجحت الثورات بالإطاحة بأربعة أنظمة حتى الآن، فبعدَ الثورة التونسية نجحت ثورة 25 يناير المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم ثورة 17 فبراير الليبية بقتل معمر القذافي وإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي. وأما الحركات الاحتجاجية فقد بلغت جميع أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها هي حركة الاحتجاجات في سوريا التي تحولت الى حرب دموية ما زالت قائمة الى الآن. (الجزيرة نت، 2016)

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

لكل دولة إستراتيجيتها الخاصة التي تضمن أهدافها وتحمي مصالحها الوطنية وأمنها القومي في إطار ما يتوفر لديها من موارد وإمكانات وعناصر مادية ومعنوية، ولكي تتحول هذه الإستراتيجية إلى سياسة عملية قابلة للتطبيق، فإنها تتحكم بتنفيذ سلسلة من القرارات المترابطة منطقياً خلال كافة المراحل التي تسلكها أثناء التطبيق. ومن هنا تبدو أهمية خاصة لعملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، التي يمكن من خلالها الوقوف على حقائق تفاعلات الدول مع المؤثرات الخارجية المختلفة والتي تنعكس عليها من خلال النظام الدولي الذي تشكل طرفاً فاعلاً فيه، في نطاق ما يحركها من دوافع أو ما تحاول أن تنجزه من أهداف (البخاري، 2009).

مفهوم عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية يقصد بها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنوعة، ترمي إلى تحقيق أهداف معينه، أو لتفادى نتائج غير مرغوب فيها، كما أن اختيار القرار يرتبط في الأساس بوجود معايير ترشيد يمكن الاحتكام إليها في عمليات الموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية، فالتركيز على قرار بذاته لابد وأن يجئ نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله مضمون القرار ويرمز إليه وفي إطار تصور عام لما يترتب على الأخذ به من مخاطر وما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج. ومثل هذا الاقتناع لا يمكن أن يأتي بالطبع إلا بعد مشاورات مع الأجهزة المختصة باتخاذ القرار ومداولات تبحث فيها كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار قبل اتخاذه (البخاري، 2009).

تعتمد هذه الدراسة على نظرية اتخاذ القرار الخارجي، حيث انها تعني " الاختيار بين مجموعة من البدائل لمواجهة موقف معين أو حل مشكلة محددة " (Dougherty and Pfaltzgraff, 1971, p.316).

هناك من يعرف نظرية اتخاذ القرار بأنها: "الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام

أو في لحظة معينة، أي أن النظرية تعمل بين هذه المتغيرات، ولكن لا تضع بالضرورة فرضيات تطلب من صانع القرار أن يعمل على أساسها، وربما يكون من الأنسب اعتبار نظرية اتخاذ القرار من بين النظريات الجزئية بدلاً من اعتبارها نظرية كلية، فهي تركز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل وبالتحديد على وحدات معينة خاصة باتخاذ القرار" (مقلد، 1979،ص157).

ويرى ريتشارد سنادير على أن هدف التحليل الذي أتت به نظرية اتخاذ القرار هو صياغة العالم كما يراه صناع القرار في الواقع من أجل تفسير السلوك (Dougherty & Pfaltzgraff, 1971,p.316).

وهذه النظرية تتناول ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية من منظور صانع القرار، وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئية والمعرفية، بمعنى أنها تبني تحليلها للعلاقات الدولية على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار المعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية، والذاتية التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية، فهي تدرس العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين، وغير الرسميين (الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين)، وهي تختلف هنا عن النظرية الواقعية في أن اللاعب هنا ليس الدولة وإنما الأفراد الذي يعملون في مستويات مختلفة من نظام صناعة القرار في الدولة، بالإضافة إلى لاعبين آخرين منافسين للدولة، وفي بعض الأحيان أطرها التقليدية، وفي هذا الإطار يرى ريتشارد سنايدر بأن الذين يدرسون في السياسة الدولية يهتمون بالدرجة الأساسية بالأفعال وردود الأفعال والتفاعلات بين الوحدات السياسية التي يطلق عليها بالدول القومية (مقلد، 1979،ص155).

العناصر الرئيسية لعملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية تشمل عدد من العناصر الرئيسية التي يمكن إيجازها بالتالي: (البخاري، 2009).

1. البيئة الخارجية بكل أبعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها، وكل جوانب التداخل والتفاعل ضمنها. والبيئة الخارجية تفتح إمكانيات معينة للتصرف وتضع قيوداً على بعض إمكانيات التصرف البديلة الأخرى.

2. البيئة الداخلية للقرار وتتكون من الأوضاع الاجتماعية السائدة، ومن النظام السياسي والاقتصادي للدولة، ومن الجماعات غير الحكومية، وجماعات الضغط، وجماعات المصالح، والأحزاب السياسية.
3. ضغوط القيم والمعتقدات على تفكير وسلوك واضعي القرارات الخارجية في إطار تركيبات معينة، تتفق وتفاوت طبيعة مصادر تلك القيم والمعتقدات، ويترتب عن ذلك اختلاف في المضامين والتصورات تؤدي إلى تنوع النماذج الفكرية والسلوكية.
4. قدرات الانتماء القومي المتاحة للدولة المعنية باتخاذ القرارات الخارجية والتي تستطيع من خلالها مساندة تنفيذ القرارات أو السياسات الخارجية ومواجهة ردود الفعل الدولية المضادة. ومن المتعارف عليه أن اتساع الموارد والقدرات يوسع من نطاق الاختيار ويوفر فرصاً أفضل لتنفيذ القرارات.
5. الضغوط الناتجة عن الحاجة لاتخاذ قرار بشأن موضوع معين إذ بدون هذه الضغوط تنتفي الحاجة إلى اتخاذ القرار أصلاً، والضغوط قد تكون نابعة من الارتباط بأهداف معينة، أو بمدى الإصرار على الوصول إلى الأهداف في الواقع العملي، بحيث تتحدد قوة الحافز على اتخاذ القرار الذي يمكنه أكثر من غيره الاستجابة لدواعي اتخاذ القرار للوصول للهدف الناتج عن الضغوط.
6. الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في إطاره عملية اتخاذ القرارات الخارجية وتختلف الهياكل التنظيمية من حيث درجة تشعبها وتعدد مستوياتها، ومن حيث مدى تعقد الإجراءات التي تحكم علاقاتها ونماذج الاتصال والتعامل معها.

وبما أن هذه الدراسة ستعتمد على نظرية اتخاذ القرار، فإنها ستعتمد على دراسة بنية النظام الفرنسي ودوائر صنع القرار، وأين تتركز عملية صنع القرار، وأهمية دور رئيس الدولة، وتوجهات السياسة الفرنسية في اتخاذ القرار تجاه المنطقة العربية على مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، حيث

نجد أن فرنسا تتحرك في سياستها الخارجية من منظور فرنسي ومن منظور أوروبي تحاول أن تلعب سياسة خارجية تجاه المنطقة العربية متوازنة، بعيداً عن تأثير السياسة الأمريكية.

إن عملية اتخاذ القرار الفرنسي ينطلق من مجموعة من التأثيرات والتوازنات في المنطقة العربية :

1. المصلحة القومية الفرنسية.
2. الدور الأوروبي في المنطقة العربية.
3. العلاقات الفرنسية الأورومتوسطية.
4. الاستقلالية عن السياسة الأمريكية.

كما ستعتمد هذه الدراسة على نظرية المصلحة القومية، حيث تعتمد تحركات السياسة الفرنسية في المنطقة العربية وفق مصالح فرنسا في المنطقة من حيث المكاسب والأهداف، لذلك فإن مواقف فرنسا تجاه الكثير من القضايا الدولية يتحدد في ضوء ما يحقق مصالحها ويضمن توازنات علاقاتها، بيد أن هنالك تغير طرأ على هذا الجانب من منظور المصلحة القومية في إطار اقتصادي إلى منظور المصلحة القومية في إطار امني بعد التغيرات التي حدثت في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

إن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة العربية تتأثر بعوامل سيكولوجية ونفسية للقائد السياسي الفرنسي، ففي عهد كل رئيس فرنسي تكون اتجاهات السياسة الخارجية الفرنسية مختلفة عن سابقتها، كما أن العوامل الأيديولوجية والعقائدية لها الأثر أيضاً على تغير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية، وأيضاً للرأي العام تأثير كبير على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية.

في عام 1995، وصل جاك شيراك إلى قصر الإليزيه، فأراد إعطاء دفعة جديدة للسياسة الديغولية، مع ما يعنيه ذلك من استقلالية قرار، خاصة إزاء الولايات المتحدة، واتضح هذا في موقف شيراك من عدة مسائل، إذ عدّ الحوار الخيار الوحيد، وعارض عقوبات الأمم المتحدة ضد إيران، وهو

اختلاف أساسيّ مع ساركوزي الذي خلفه، والتصق بالأميركيّين ملوحاً بالعصا تارة وبالجزرة تارة أخرى، وكان شيراك داعماً لفكرة ضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبيّ، إذا نظرنا إلى ما صرح به يوم 15 كانون الأول / ديسمبر 2004 في مقابلة تلفزيونيّة بأنّه "سيكون من الخطأ رفض تركيا بالنظر إلى كل الجهد الذي بذله الأتراك حتى نقبلهم" (Hershco, 2009, p.75).

واتجه ساركوزي بعده اتجاهاً مغايراً، من خلال التأكيد في تصريحات متكررة وعلنيّة أنّه يعارض منح تركيا العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبيّ بسبب الاختلاف الثقافيّ بين بلدان الاتحاد الأوروبيّ وتركيا، على الرغم من أنّه لا يعارض منحها وضعاً قانونيّاً خاصا لا يُشعرها بالإقصاء التام، ووصل الخلاف مع تركيا إلى الحد الذي أثار حفيظة الأتراك، خاصة عندما جرى تحريك المسألة الأرمنيّة في البرلمان، وفيما ثارت الحكومة الإسرائيليّة ضد استقلالية شيراك ورفضه الانصياع "للتعليمات" لدى زيارته إلى القدس، وقد صرح ساركوزي في تشرين الأول/أكتوبر 2007 أنّ "إسرائيل معجزة القرن العشرين، كما أنٍ ساركوزي هو أيضاً من أعاد فرنسا إلى صفوف الحلف الأطلسي بعد أن غادره ديغول منذ ستينيات القرن الماضي، لقد كان ساركوزي في الواقع أكثر الرؤساء الفرنسيّين صراحة في "نزعته الأميركيّة" وفي تعاطفه الشخصيّ مع الصهيونيّة (Hershco, 2009, p.87).

تشكل فرنسا إحدى الدول الكبرى في العالم، ولسياستها تأثير في العديد من دوله بحكم واقعها الجيوسياسي، أرضها تبدأ في القارة الأوروبية وتمتد إلى جزر عدة في مختلف المحيطات (الأطلسي، والهادي والهندي)؛ هي عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، ولها قواعد عسكرية في العديد من الدول أهمها في جيبوتي على البحر الأحمر (عند باب المندب)، وفي الإمارات العربية المتحدة (عند مضيق هرمز). وهي واحدة من أكبر الدول الصناعية في العالم وعضو بارز في "مجموعة الثماني"، وعلى المستوى الأوروبي، تشكل مع ألمانيا، العمود الفقري للوحدة الأوروبية، كما أنّها دولة متوسطيّة تتزعم الشراكة الأورومتوسطيّة.

وقد أحدث ساركوزي تبدّلاً في العلاقات الفرنسية-الأميركية، بعد الأزمة الحادّة التي شهدها البلدان في العراق في 2003. في خطابه الأول أمام الكونغرس قال الرئيس اليميني للأميركيين: "أريد أن أكون صديقكم"، وعمل لتعميق هذه الصداقة، وأراد ساركوزي استعادة دور فرنسا الدولي، بخاصة في الشرق الأوسط، ليس بالتمايز عن السياسة الأميركية ومعارضتها كما فعل أسلافه منذ الستينيات، إنما بمواكبتها، فكان مندفعاً إلى الأمام في الملفات الخارجية في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا. تعرّض الأسلوب "الساركوزي" هذا للكثير من الانتقادات من قبل الفرنسيين (الأحمر، 2012).

أما بالنسبة إلى هولاند فإن خطوط سياسته الخارجيّة من مصدرين يكون لهما تأثير مهم عليه؛ الأول هو فرنسوا ميتران (أيقونة الاشتراكيين الفرنسيّين) وعهده، لأن "الميترانية" مثّلت فعلا أكبر تحوّل عرفته الجمهورية الخامسة، ولا تزال سماته وآثاره واضحة إلى الآن؛ والثاني هو الحزب الاشتراكي نفسه. وإذا كانت شخصية ميتران القوية لا تزال في خلفية المشهد الاشتراكي برمته، فإن هولاند مطالبٌ أيضاً بأن يكون رئيساً متميزاً في عصر اختلفت أوضاعه. حيث أن هذه التركة ثقلاً إضافياً عليه، بالتالي يجب عليه ترك انطباعٍ بأنّ زعامته من أقوى الزعامات في أوروبا، وأكثرها تأثيراً في تاريخ فرنسا الحديث. وقد ينجح في ذلك أو يخفق، بحسب إنجازاته (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

ينبغي دائماً التفريق بين مواقف الحزب الاشتراكي ومواقف الدولة الفرنسيّة، فوجود اليسار في الحكم لا يعني بالضرورة التطابق التام بين مواقف الحزب كجهاز يزعم أنّه يمثل أفكاراً وقيماً معينة يؤمن بها منتسبوه، ومواقف الحكومة التي يفترض أن تعبّر عن مصالح الدولة الدائمة والمتجددة وليس عن مصالح حزبيّة أو عقائديّة، لكن لا أحد ينفي وجود علاقة بين الحزب ورجال الحكم، وهذا ما يهم اليمين واليسار بأيّ حال، وللحزب هنا دورٌ حافز وداعم، وهو الدور الذي بيّنه فرانسوا هولاند نفسه عندما كان أميناً عاماً للحزب في عهد حكومة جوسبان الاشتراكية، إذ قال إنّ "العلاقة بين الحزب الاشتراكي

والحكومة تقوم على الدعم النقدي البنّاء، بمعنى محاولة جلب الحكومة إلى مواقع أكثر ميلًا لليسار، ولكن السياسة الخارجيّة لا يمكن أن تقوم على المواقف والتصريحات المبدئية فحسب، إنما تخضع أيضًا لشروط موضوعيّة تشمل المبادلات التجاريّة والثقافيّة والعلاقات الاقتصاديّة والماليّة، وما يتبع ذلك من اتفاقيات تعاون وفرص استثمار. وتوجه هذه السياسة عدة عناصر، منها التّزود بالنفط والطاقة، والبحث عن عقود تجهيز، وعقود مبيعات أسلحة، وتصدير وصيغ أخرى من التعاون.

والملاحظ أنّ الحكومات تتغير، لكن هذه المحددات للسياسة الخارجية قلّما تتدخل فيها المسائل العقائدية (اليمين واليسار) لتغيّر المعطيات أو تؤثر سلباً في الجهد المبذول، فقد ظلّت البلدان الخليجيّة -مثلاً- تحظى باهتمام كبير لدى حكومات اليمين واليسار على السواء، فمن الواضح أنّ الاشتراكيين وإن كانوا مصرّين دائماً على إيلاء عناية لفكرة التضامن الدوليّ مع شعوب العالم الثالث وحركات المعارضة الديمقراطية واليساريّة أو العَلمانيّة منها بوجه خاص، فإنّ ذلك لن يمنعهم من تحسين التعاون مع الأنظمة المحافظة التي لفرنسا مصالح معها لا يمكن تعطيلها من دون تعطيل العجلة الاقتصاديّة. وقد يكون ذلك أيضاً لأن مفهوم الاشتراكية نفسه في أوروبا تغيّر، وكان على الأحزاب الاشتراكية أن تواكب ذلك التغيير أو تقوده، بالتالي خلاصة القول إنّ علاقتهم تظل جيدةً مع الأنظمة المحافظة في إطار المصالح الاقتصاديّة والسياسيّة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

وقد أوضح فرانسوا هولاند أن السياسة الخارجية لفرنسا ترتكز على ثلاثة مبادئ، أولاً، الحرص الدائم على الحفاظ على الأمن والسلام في جميع أنحاء العالم وتشجيع الحوار كوسيلة لحل جميع النزاعات، كما أخذ هولاند ملف قضية مالي مثال على ذلك.

أما المبدأ الثاني، هو بناء نظام عالمي جديد تلعب فيه فرنسا دوراً محورياً وتناضل من أجل عالم عادل يعطى أهمية للقضايا البيئة ومكانة تليق بمقام الدول الناشئة مثل الصين والهند.

والمبدأ الثالث، يتعلق بالدفاع عن الاستثناء الثقافي الفرنسي في العالم، مؤكداً أن الهدف من ذلك هو جذب 50 ألف باحث و300 ألف طالب من جميع أنحاء العالم لمزاولة دراساتهم في فرنسا (وكالة الأخبار المصرية، 2014).

2.2 الدراسات السابقة

تشمل الدراسة مجموعة من الدراسات السابقة يمكن تناولها على النحو التالي:

دراسة (نوفل، 1984): بعنوان "العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية". حيث تناولت هذه الدراسة موقف فرنسا في عهد الجمهورية الخامسة من الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تم إلقاء الضوء بشكل أفضل على السياسة العربية لفرنسا في عهد الجمهورية الخامسة.

كما تحدثت هذه الدراسة عن موقف فرنسا في عهد الجمهورية الرابعة من الصراع العربي الإسرائيلي، حيث ان الموقف الفرنسي من قضية الصراع العربي الإسرائيلي مر بعدة مراحل رئيسة، كل مرحلة كان لها ما يميزها عن المرحلة التي تسبقها والتي تأتي بعدها.

دراسة (المجالي، 2005): بعنوان "إيجاز في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية حتى مطلع القرن الحادي والعشرين". حيث تناولت هذه الدراسة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية، وذلك للتأكيد على أهمية هذه العملية في وضع إطار عام لتوجهات السياسة الخارجية الفرنسية.

وتهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية، والدور الكبير الذي يطلع به رئيس الدولة كونه خبيراً للسلطة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مع إبراز الجانب السلبي الذي يمر به وزير الخارجية، باعتباره منفذ للسياسة الخارجية لا صانع لها، وتهدف أيضاً هذه الدراسة للتعرف على أهم الثوابت في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية (منذ عهد شار ديغول حتى جاك شيراك).

دراسة (منيرة، 2005): بعنوان "السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992-2002". حيث تبرز الأهمية العلمية لهذا الموضوع من خلال محاولة تفسير سياسة فرنسا الجديدة تجاه الجزائر عبر تحليل مجمل سلوكيتها بتتبع حركيتها بتفاعل مختلف المدخلات (المحددات) مع بعضها البعض من جهة وبينها وبين مؤسسات النظام وقيادته من جهة ثانية، وبين هذه المدخلات والمخرجات من جهة ثالثة ضمن إطار نسقي كلي مما يساعدنا على فهم عميق للسياسة محل البحث، وتقديم شرح منطقي للحسابات الدقيقة التي قد تكون الدولة الفرنسية قد قامت بها لاختيار سلوك معين، واعتماد هذا التفسير كقاعدة لدراسة وتحليل السياسة الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر.

وتتجلى الأهمية العملية في فهم السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر بمحاولة الكشف عن النوايا الحقيقية وغير المعلنة لهذه التوجهات من جهة، ولمحاولة تقصي الأسس الجديدة التي اعتمدتها فرنسا لإعادة بناء علاقاتها مع الجزائر، عبر تحليل هادف لفهم مختلف المراحل التي تصنع من خلالها هذه السياسة والقوى الفاعلة والمؤثرة فيها، والتي تعتبر من أهم العوامل الموجهة لها وهذا من أجل الإسهام في تقديم أو طرح مجموعة من الأفكار والمواقف التحليلية السياسية لصانع القرار.

دراسة (بيرم، 2010): بعنوان "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة". حيث تناولت هذه الدراسة السياسة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، شهدت تحولات هامة أدخلت تغييرات جذرية على المفاهيم التي سادت العلاقات الدولية لفترة طويلة، بحيث أضحت العلاقات بين الدول أكثر ترابطاً وتداخلاً على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد شملت هذه التطورات كافة مكونات المجتمع الدولي، والتي أسست لبداية مرحلة تاريخية جديدة تعرف أشكال وتفاعلات مختلفة، فسقطت رؤى، وانبثقت بديلاتها، تراجعت استراتيجيات وظهرت أخرى، تشكلت علاقات دولية جديدة، تحكمت في نشأتها وتبلورها مصالح جديدة بديلة عن تلك التقليدية، فراحت الوحدات الجغرافية في العالم تشهد تقسيماً جديداً للعمل، مما أدى بجزء غير يسير في العالم إلى إعادة تشكيل ذاته

وبناء مستقبله، تأسيساً على المعطيات الدولية الجديدة والمفاهيم المستحدثة في العلاقات الدولية.

دراسة (درويش، 2011): بعنوان "السياسة الخارجية الفرنسية حيال المشرق العربي (حقبة ما بعد الحرب الباردة)". حيث تناولت هذه الدراسة أهمية المنطقة العربية عامةً والمشرق العربي خاصةً، بالنسبة لفرنسا شكلت هذه المنطقة أهمية متميزة وكبيرة بالنسبة لدول العالم كافة، فهذه المنطقة كانت وما تزال تحظى باهتمام جلّ الدول كبيرها وصغيرها بسبب الموقع المميز الذي يشغله والثروات الكامنة في باطنه، والأحداث والاضطرابات التي عجت به مما جعله احد المناطق الأكثر سخونةً بالعالم. كما أن منطقة المشرق العربي لم تخرج من منطق الحرب الباردة. رغم انتهاء تلك الحرب بتفكك الاتحاد السوفيتي وكتلتها الشرقية. إذ تغيرت أطراف الصراع، فبعد أن كان الصراع على منطقة المشرق العربي يدور بين الكتلتين الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي والكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح الصراع الآن يدور بين الولايات المتحدة وأوروبا من جهة، والدول الإقليمية المحيطة به من جهة أخرى، والمتمثلة بتركيا وإيران وإسرائيل، وتعد فرنسا من اسبق الدول صلةً بهذه المنطقة.

وقد بينت هذه الدراسة جميع الأحداث الدولية التي حصلت في المنطقة العربية، ومدى دور فرنسا في إحداث تغييرات على المنطقة حتى عام 2009.

دراسة (فهمي، 2012): بعنوان "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الوطن العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق –دراسة للموقف الفرنسي إزاء حالات: العراق، لبنان وسوريا من 2002–2005". حيث تناولت هذه الدراسة علاقة فرنسا بالمنطقة العربية تجاه دول العراق وسوريا ولبنان، وتمسك فرنسا بقواعد الشرعية الدولية ورفضها الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة على العراق.

دراسة (جعفر، 2012): بعنوان "فرنسا والصراع العربي الصهيوني 1969–1981". حيث تناولت هذه الدراسة الدور الفرنسي في الصراع العربي الصهيوني، حيث ارتبطت فرنسا بعلاقات قوية مع العرب عبر المراحل التاريخية، وكان هاجسها هو تحقيق مصالحها العليا من خلال ديمومة المحافظة على هذه العلاقات.

وتهدف الدراسة إلى بيان الأسباب التي دفعت فرنسا في عهد الرئيسين بومبيدو وديستان إلى محاولة أداء دور مميز في الصراع العربي الصهيوني، كما تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة الموقف الفرنسي من الصراع العربي الصهيوني وذلك من عام 1969-1981.

دراسة (البار ويسكري، 2014): بعنوان "مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية". تناولت هذه الدراسة دور فرنسا اتجاه المغرب العربي، وتناولت دراسة معرفة سلوك المغرب العربي في السياسة الخارجية، وكذلك دراسة السلوك الفرنسي ومعرفة الآليات المتحكمة فيه.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في أن منطقة المغرب العربي بموقعها الاستراتيجي والحيوي، وبقربها من أوروبا، قادرة على أن تكون منطقة دولية حرة بامتياز لتنقل الأشخاص والمنتجات، وكذلك يأتي اهتمام فرنسا بمنطقة المغرب العربي إضافة إلى الموقع الاستراتيجي، حيث تعتبر جسراً بين أوروبا وشمال إفريقيا، فهي منطقة ذات أهمية في التوازنات الدولية على المستوى الاقتصادي والسياسي.

دراسة (باجوية، 2015): بعنوان "تحولات السياسة الفرنسية تجاه الجزائر "المقاربة الأمنية والاقتصادية" (1999-2014)". حيث تناولت هذه الدراسة عملية صياغة السياسة الخارجية للدولة تعد من أحد الأدوار الهامة في صناعة العلاقات بين الدول، وعليه فقد شكلت العلاقات الجزائرية الفرنسية بمختلف أبعادها، موضوعاً هاماً من مواضيع السياسة الإقليمية، وحلقة مهمة في العلاقات الفرنسية مع بلدان المغرب العربي، والتي بدورها تشكل جزءاً أساسياً من العلاقات الأورومتوسطية، وتميزت العلاقات بين الجزائر وفرنسا بفترات من التوتر والتأزم وأخرى من السلم والتعاون على مدار العقود التاريخية السابقة.

تتلخص أهداف دراسة هذا الموضوع في جملة من العناصر، محاولة اعتماد مقاربة علمية في دراسة السياسة الفرنسية في المنطق، وكذلك إلى تحديد الأساليب والاستراتيجيات التي تعتمد عليها فرنسا في تحقيق مصالحها بالمنطقة، وتهدف هذه الدراسة في أنها تحاول الكشف عن طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية، وكذلك محاولة ربط هذه العلاقة بأزمة ليبيا، بالإضافة إلى تأثير استقرار الأوضاع الجزائرية في جميع

المجالات السياسية الاقتصادية الاجتماعية، على عودة الاهتمام الفرنسي تجاه الجزائر، كما تسعى هذه الدراسة لمعرفة حصيلة تفاعل العلاقات بين البلدين.

وتكمن أهمية تناول هذا الموضوع، بالسعي في تحليل جوهر العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة، من خلال التطرق إلى البعد التاريخي والسياسي والأمني والاقتصادي لهذه العلاقات.

دراسة (Sheffer, Michelot & Quencez, 2016): بعنوان "بعد الهجمات الإرهابية في عام 2015: هل ستظل السياسة الخارجية الفرنسية نشطة". وفي إطار الجدل حول طبيعة التوجه للسياسة الخارجية الفرنسية في ظل حكم الرئيس فرانسوا هولاند، تأتي هذه الدراسة الصادرة عن "صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة" (GMF) في تحديد ملامح السياسة الخارجية الفرنسية، وتحركاتها الدبلوماسية والعسكرية في ضوء تغير البيئة الإستراتيجية في أوروبا والعالم. وتركز الدراسة، في هذا الصدد، على رصد التغيرات المحورية التي تؤثر على السياسة الخارجية الفرنسية، مثل تراجع دور الولايات المتحدة، وظهور مجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة لأوروبا، كما تتطرق إلى المصالح الفرنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومدى قدرة باريس على لعب دور قيادي ومحوري على مستوى القضايا الأمنية الأوروبية، فضلاً عن تسليط الضوء على دور الرئيس هولاند في رسم السياسة الخارجية الفرنسية، مع الإشارة إلى الانقسامات الداخلية في البلاد.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة بشمولها اكثر لعملية صنع القرار الفرنسي وتناولها محددات السياسة الفرنسية تجاه المنطقة العربية وتوجهاتها خلال الفترة (2011-2016)، بالإضافة للوقوف على طبيعة الدور والمواقف الفرنسية من قضايا المنطقة العربية، وطبيعة تأثيرات قضايا اللاجئين والارهاب في السياسة الخارجية الفرنسية.

الفصل الثالث

عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية

1.3 بيئة النظام السياسي

النظام السياسي هو مجموعة القواعد التي تنظم الحياة السياسية، حيث تضم مدخلات ومخرجات تتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية، فلكل نظام أسلوبه في اتخاذ القرار وفق أسس النظام ومحدداته (المجالي، 2005،ص3).

يتميز النظام السياسي الفرنسي بأنه أول نظام طبق نظرية الفصل بين السلطات في العالم منذ قيام الثورة الفرنسية في عام 1789م، ودعوتها لتحقيق المبادئ الثلاثة الحرية والأخوة والمساواة، كما أن النظام الفرنسي هو نظام برلماني رئاسي، لهذا عرف بالنظام المختلط حسب ما جاء في الدستور المعمول به حالياً، وهو دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الصادر عام 1958م وتعديلاته، ومر النظام السياسي في فرنسا منذ الثورة الفرنسية بتطورات كثيرة على الحكم أهمها(نوفل، 2003،ص1):

المرحلة الأولى: بدأت مع قيام الثورة الفرنسية على ملكية أسرة البوربون، حيث طبق نظام ملكي مقيد بدستور عام 1791م، واستمرت الجمهورية الأولى بدكتاتورية نابليون حتى عام 1814م، حيث مرت المرحلة بملكية مقيدة وعودة أسرة البوربون إلى الحكم حتى عام 1830م، ومن ثم عائلة أورليانز الملكية حتى عام 1848م، وأعلن قيام الجمهورية الثانية في نفس العام وعودة الدكتاتورية النابليونية التي بدأت عام 1851م وانتهت عام 1870م.

المرحلة الثانية: قامت في هذه المرحلة ثلاثة جمهوريات، الجمهورية الثالثة من عام 1875 إلى 1940م وتعتبر من أطول الجمهوريات في تاريخ فرنسا، والجمهورية الرابعة وهي أقصر الجمهوريات لم تدم سوى ثمانية عشر عام، وانتهت عام 1958م بمجيء الجمهورية الفرنسية الخامسة التي ما زالت قائمة إلى الآن.

النظام السياسي الفرنسي هو (جمهوري)؛ لأن القانون هو الذي يحكم العلاقات بين الدولة والمواطنين ومختلف مجالات الحياة. وهو أيضاً (ديموقراطي)؛ لأن هذا القانون مكتوب ومجدد ومعد من قبل جهازين سياسيين منتخبين يمثلان سلطتين رئيسيتين،

وهما البرلمان الذي يمارس السلطة التشريعية ورئيس الجمهورية الذي يمارس السلطة التنفيذية مع الحكومة

منذ 1958م، ومع قيام الجمهورية الخامسة أصبح للبلاد نظام رئاسي ديمقراطي كان الهدف منه هو الصمود في وجه العواصف التى عرفتها البلاد من قبل، والتي لم يفلح نظام الجمهورية البرلمانية في صدها، حيث ظهرت زعامة فرنسية كارزمية تمثلت بشخص شارل ديغول تحملت مسؤولية مواجهة التفكك السياسي بدون مصادرة الديمقراطية، فانبثقت الجمهورية الخامسة كشكل جديد لنظام الحكم في اوروبا نجح بتجاوز هيمنة البرلمان المفكك وما ينتجه من حكومة هشة دون ان يذهب الى حد خلق نظام خاضع تماما لهيمنة الرئيس كما هو حاصل في بعض الانظمة الرئاسية، ولذلك اصطلح على هذا النظام الجديد بالنظام شبه الرئاسي او شبه البرلماني وكلاهما يعبر عن حقيقة انه نظام وسط بين الرئاسي والبرلماني حيث يتم انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب مما يمنحه تخويلا ديمقراطيا يعزز من سلطته كرمز للوحدة ومالئ للفراغ الذي قد ينتج عن وجود برلمان فاقد لأغلبية حاسمة، ومنذ ذلك الوقت كان النظام اكثر استقرارا وفاعلية، فإن نظام الحكم هو جمهوري نيابي ديمقراطي (الطويل،2008،ص 59).

النظم السياسية المعاصرة هي التي تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، ويعتبر مبدأ الفصل بين السلطات المدخل الرئيسي لتحديد نوع النظام السياسي، وأساس هذا المبدأ هو توزيع السلطات وعدم تركيزها في يد واحدة بل توزيعها على شكل هيئات أو مؤسسات وفق الاختصاصات المنوطة بها، فتختص السلطة التشريعية بالتشريع والسلطة التنفيذية في مهمة تنفيذ القانون وتقوم السلطة القضائية بتطبيق القانون وتقديم المشورات القضائية، ويرجع تقسيم هذه السلطات نظرياً إلى كتابات (أرسطو) الذي استعرض فكرته عن الفصل بين السلطات في كتابه (السياسة) من حيث هي ضمان الحرية السياسية للفرد، وعبر عنها (مونتسكيو) بشكل النظام الذي يؤمن الحرية بصورة أفضل، وحسب اعتقاده فأن النظام الذي تكون سلطاته منفصلة وتستطيع كل سلطة في حالة استثنائية إيقاف الأخرى، ويهدف مبدأ الفصل بين السلطات وعدم تركيز وظائف الدولة في يد سلطة واحدة إلى حماية المحكومين من استبداد الحكام وخاصة في

الأنظمة الملكية المستبدة والسلطة المطلقة وقد أصبح هذا المبدأ أساساً لوضع الدساتير منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا، حيث يعتمد تصنيف النظم السياسية على وجود فصل نسبي بين السلطات من زاوية العلاقة الموجودة بين هذه السلطات، فإذا كانت العلاقة قائمة على أساس المساواة والتعاون فيسمى بالنظام البرلماني أما إذا كان الفصل بين السلطات قائماً مع رجحان كفة السلطة التنفيذية فيسمى بالنظام الرئاسي، أما إذا كان النظام يقوم على أساس جمع السلطات بين الجمعية النيابية مع تفويض عدد من أعضائها بمباشرة مهام السلطة التنفيذية فيسمى بنظام حكومة الجمعية أو نظام الجمعية النيابية (الوحيدي، 2004).

نعرف تاريخياً وتقليدياً أن سلطات الحكم موزعة إلى ثلاث: تشريعية تنفيذية وقضائية، وهذه التقسيمات تعكس نواحي أو جوانب معينه مما يجري في علم السياسة، ووظائف الدولة بما يترتب على ذلك من وجود ثلاث سلطات عامة في فرنسا، وهي المؤسسات الرسمية: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية والسلطة القضائية.

السلطة التنفيذية:

يقصد بالسلطة التنفيذية تلك السلطة التي تتكون من الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ القوانين وحفظ الأمن وإدارة المصالح العمومية فيدخل فيهم والحالة هذه رئيس الدولة الذي هو رئيس السلطة التنفيذية والوزراء والموظفون المدنيون والعسكريون، وهي أيضا الموكل إليها وضع السياسة العامة للدولة، واستصدار التشريع اللازم لإجازة هذه السياسة من البرلمان وتكون بصفة عامة مسؤولة أمام البرلمان (المشهور، 2007).

اخذ دستور 1958 ثنائية السلطة التنفيذية وكما هو معمول في النظام البرلماني ببريطانيا وعكس ما هو موجود في الولايات المتحدة الأمريكية التي تأخذ بأحادية السلطة التنفيذية، ونص الدستور على توزيع السلطة بين رئيس الجمهورية والحكومة:

أولاً: رئيس الجمهورية:

نصت المادة 6 من دستور 1958على أن انتخاب رئيس الجمهورية يكون بالاقتراع العام المباشر من قبل هيئة ناخبين تضم أعضاء البرلمان ومجالس المحافظات وممثلون عن البلديات لمدة 7 سنوات قابلة للتجديد دون تحديد، وهذا ما كان معمول به في ظل الجمهوريتين الثالثة و الرابعة.

وبعد تعديل 1962 أصبح رئيس الجمهورية ينتخب من قبل الشعب لمدة 7 سنوات، وقلصت المدة الى خمس سنوات بفعل التعديل الدستوري الذي تم في 2000، ويعتبر فائزا المرشح الذي حصل على الأغلبية المطلقة لعدد أصوات الناخبين في أول دورة وإذا لم يحصل أحد المرشحين على هذه الأغلبية تجرى دورة ثانية بعد 15 يوما من تاريخ الدورة الاولى بين المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات في الدورة الأولى ، ويفوز عندها من يحصل على الأغلبية المطلقة.

يُعتبر الرئيس في الجمهورية الخامسة 1958، الشخصية المركزية التي تتمحور حولها الحياة السياسية، ويعود هذا الأمر لاعتبارات قانونية تتمثل بالصلاحيات الفعلية والواسعة التي أسندها الدستور للرئيس، ولاعتبارات واقعية تستمد قوتها من كون الرئيس الزعيم الفعلي للأغلبية البرلمانية والممثل الأسمى للإدارة الشعبية، وقد مكنت هذه الاعتبارات الأخيرة الرئيس عمليا من لعب دور مهيمن في الحياة السياسية يتجاوز بشكل واضح صلاحياته الدستورية على الرغم من أهميتها واتساعها، ودفع هذا الأمر العديد من رجال الفقه، في فرنسا، بشكل خاص للحديث عن وجود نوع من التناقض بين النصوص الدستورية والممارسات العملية في الواقع السياسي (المرزوقي، 2008).

يعد رئيس الدولة الممثل الأسمى للدولة في علاقاتها الخارجية، فهو الذي يجسد سيادتها بغض النظر عن اللقب الذي يحمله (ملكاً أو رئيساً أو أميراً...)، ورئيس الدولة هو الذي يعبر عن إرادة الدولة لأنه يعتبر رمزاً لها، لذلك فإن العرف والقانون الدوليين يخصانه بامتيازات وحصانات خاصة ويتمتع بالتقدير والاحترام اللائقين بمكانته أثناء تنقلاته الرسمية خارج دولته، ودستور الدولة هو الذي يحدد وينظم اختصاصات وصلاحيات رئيس الدولة في مجال السياسة الخارجية بغض النظر عما قرره العرف الدولي من صلاحيات هي من حيث المبدأ مرتبطة بوظيفته على رأس الدولة، كقبول أوراق اعتماد سفراء الدول الأجنبية، أو التصديق على الاتفاقيات الدولية، غير أن هناك أنظمة دستورية تعطي لرئيس الدولة سلطات واسعة (علي، 2008،ص143).

فرنسا إضافة إلى الدور التقليدي لرئيس الدولة في مجال الاتفاقيات (التفاوض/التصديق) فإن دستور 1958، خصص مقتضيات متعددة تبين دوره المهم في إدارة العلاقات الخارجية وقد تقوى هذا الدور أيضاً باختصاصاته في مجال الدفاع،

وبغض النظر عن روح الدستور فإن الشخصية الاستثنائية للجنرال ديغول وإلحاق الشؤون الخارجية بـ المجال المحفوظ لرئيس الجمهورية، قد طبعت وظيفة رئيس الدولة، وحافظ خلفاؤه على هذا التقليد الذي تجسد في تراجع نسبي لدور وزير الخارجية، وهذه الصلاحيات المحفوظة قد ظهرت منذ وصول ديغول إلى الحكم (1958-1969) للتعبير عن ممارسة اتبعها في ميدان السياسة الخارجية، فقد كان يعتبر أن هذه الممارسة هي التي تعكس الدور الفعلي لرئيس الدولة، وبالتالي، هي التي تكون لها الأولوية في صلاحياته ويكرس لها كل جهوده وطاقاته دون رقابة من أي جهة أخرى. وقد تجلت هذه الممارسة في مجال السياسة الدفاعية خاصة في ما يتعلق بالمجال النووي والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الجزائر، وقد اتبع الرئيس فرانسوا ميتران (1981-1995) هذا النهج وإن كان لم يصل إلى المستوى الذي بلغه في عهد ديغول (Zoller, 1996).

منذ 1958م ومع قيام الجمهورية الخامسة أصبح للبلاد نظام رئاسي ديمقراطي كان الهدف منه هو الصمود في وجه العواصف التي عرفتها البلاد من قبل والتي لم يفلح نظام الجمهورية البرلمانية في صدها، حيث ظهرت زعامة فرنسية كارزمية تمثلت بشخص شارل ديغول تحملت مسؤولية مواجهة التفكك السياسي بدون مصادرة الديمقراطية أو الانقضاض عليها، فانبثقت الجمهورية الخامسة كشكل جديد لنظام الحكم في أوروبا نجح بتجاوز هيمنة البرلمان المفكك وما ينتجه من حكومة هشة دون أن يذهب إلى حد خلق نظام خاضع تماما لهيمنة الرئيس كما هو حاصل في بعض الأنظمة الرئاسية، ولذلك اصطلح على هذا النظام الجديد بالنظام شبه الرئاسي، أو شبه البرلماني وكلاهما يعبر عن حقيقة أنه نظام مختلط بين الرئاسي والبرلماني حيث يتم انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب مما يمنحه تخويلاً ديمقراطياً يعزز من سلطته كرمز للوحدة ومالئ للفراغ الذي قد ينتج عن وجود برلمان فاقد لأغلبية حاسمة، ومنذ ذلك الوقت كان النظام أكثر استقرارا وفاعلية (المشهور، 2007).

إن دستور الجمهورية الخامسة 1958، يمنح الرئيس العديد من الصلاحيات، فهو الذي يعين رئيس الوزراء، ويعفيه من منصبه بناء على تقديمه استقالة الحكومة، وبناء على اقتراح رئيس الوزراء يعين رئيس الجمهورية باقي أعضاء الحكومة ويعفيهم من

مناصبهم، كما يرأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء، ويصدر رئيس الجمهورية القوانين في خلال خمسة عشرة يوما التالية على إحالة القانون الذي تم إقراره بصفة نهائية إلى الحكومة، ولرئيس الجمهورية قبل انقضاء هذه المدة أن يطلب من البرلمان إجراء مداولة جديدة في القانون أو في بعض مواده، ولا يجوز رفض هذه المداولة الجديدة، كما أن لرئيس الجمهورية أن يطرح للاستفتاء كل مشروع قانون يكون متعلقاً بتنظيم السلطات العامة أو بإصلاحات خاصة بالسياسة الاقتصادية أو الاجتماعية للأمة أو بالمرافق العامة التي تسهم في هذه السياسة (المشهور، 2007).

ثانياً: رئيس الوزراء والحكومة

إن الفكرة الأساسية التي يدور حولها دستور 1958 وتعديلاته، وسياسة ديجول هي تقوية مركز السلطة التنفيذية لا لحساب رئيس الوزراء وإنما لحساب رئيس الجمهورية، ومع ذلك ابقي الدستور على الازدواجية داخل السلطة التنفيذية، فلم يعهد لرئيس الجمهورية بمهام رئيس الوزراء رغبة في تفادي الإرهاق الذي نتج عن تبنى النظام البرلماني نظراً لكثرة الجدل بين الوزارة والبرلمان والذي تمخض عنه عدم استقرار، خاصة في الفترة السابقة على سقوط الجمهورية الرابعة، ولهذا فإن الحل الوسط الذي تبناه دستور سنة 1958 لجعل الجمهورية الخامسة شبه برلمانية وشبه رئاسية أضفى على الحكومة طابعاً برلمانياً، فالحكومة تحدد وتدير سياسة الأمة بقيادة رئيس الوزراء، ويعتبر رئيس الوزراء مسؤولاً أمام البرلمان، ويوجه رئيس الوزراء عمل الحكومة، ويسهر على تطبيق القوانين، ويتضح من هذه النصوص أن رئيس الوزراء إذ يحدد سياسة الدولة، ويقوم برسم الأهداف والأساليب الواجبة الاتباع لتحقيق الأهداف، غير أن التطبيق العملي لهذه النصوص، أدى إلى توسيع اختصاصات رئيس الجمهورية والحد من سلطات رئيس الوزراء والوزارة (الوحيدي، 2004).

وبغض النظر عن رغبات الرؤساء وممارساتهم فإنّ البعض يرى أن النظام الذي أرساه الإصلاح الدستوري في فرنسا في عام 1961م بإقرار انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشامل دون إلغاء الإطار البرلماني يبرز نموذج متميز من العلاقات بين الحكومة والبرلمان يمكن تسميتها بالنصف رئاسي الذي يبدو أقرب إلى النظام البرلماني منه إلى النظام الرئاسي، وهذا يعني أن النظام الفرنسي يبقى برلمانياً لأن رئيس الوزراء

والوزراء يشكلون وزارة مسؤولة أمام البرلمان الذي يستطيع إرغامها على الاستقالة بحجب الثقة عنها ولا تستطيع الحكومة أن تحكم إذا لم تحصل على أغلبية أصوات الجمعية الوطنية، وربما مما يجعل البعض ينظر إلى النظام الفرنسي كنظام رئاسي هو وجود ما اصطلح عليه بالأغلبية الديجولية منذ عام 1962م التي اخفت هذه المشكلة عدة مرات، ولكن إذا ما غابت من جديد هذه الأغلبية، فسوف يعمل النظام نصف الرئاسي على نحو مختلف جداً، وبالذات إذا غاب التطابق بين التوجه السياسي لهذه الأغلبية البرلمانية والتوجه السياسي لرئيس الدولة (الطويل، 2008،ص64).

السلطة التشريعية

للسلطة التشريعية في فرنسا منذ القدم، أهمية خاصة وتقدير كبير في نفوس مواطنيها، ولعل ما عبر عنه فيكتور هيجو في مساندته لأحد النواب في حملته الانتخابية يبين ذلك وإن لم يوافقه على بعضه أنصار فصل السلطات: "المشرع هو المعبّر الأعلى عن إرادة الأمة، وكل مقاومة من قبل السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية هو تدخل، كل تعد من السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية هو جناية." (الوحيدي، 2004)

وتتكون السلطة التشريعية من مجلسين على غرار النظامين الأمريكي والبريطاني، هذان المجلسان هما: الجمعية الوطنية، ومجلس الشيوخ.

أولاً: الجمعية الوطنية

تعدّ هي المجلس الأهم من الناحية التشريعية مقارنة بمجلس الشيوخ، وبالرغم من أن الأخير مجلس منتخب، فإن صلاحيته التشريعية محدودة وهو في ذلك يشبه إلى حد كبير مجلس اللوردات في النظام البريطاني، كما أن الجمعية الوطنية الفرنسية تشبه في صلاحياتها مجلس العموم البريطاني، خاصة فيما يتعلق بعلاقتها مع الحكومة، إذ يحق لها سحب الثقة من الحكومة، ولها حق مناقشة مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة ولها الاعتراض عليها أو طلب تعديل بعض الفقرات بها، كما يحق لها اعتماد ميزانية الدولة ومناقشة الحكومة بشأنها، وكما سبق القول يحق لها سحب الثقة من الحكومة، لكنها لا تلجأ إلى ذلك إلا نادراً خشية أن يطلب رئيس الحكومة من رئيس الدولة حل الجمعية الوطنية وإجراء انتخابات جديدة، وتتشكل الجمعية الوطنية من (577) نائباً (

المادة 24 من الدستور)، (555) منهم من المناطق الداخلية في فرنسا، والمقاعد الباقية للأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار (مثل غينيا الفرنسية، جزيرة سان ريمون، سان بيتر، جزيرة مايوت الموجودة في جزر القمر وغيرها)، ويتم انتخاب النواب لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع الفردي (الوحيدي، 2004).

ثانياً: مجلس الشيوخ

ويتكون من (348)عضواً (المادة 24 من الدستور)، ويتم انتخاب أعضاء هذا المجلس عن طريق الانتخاب غير المباشر من خلال المجمع الانتخابي لكل محافظة، يتشكل هذا المجمع من عدد من النواب والمستشارين العموميين، ومندوبين عن المجالس المحلية، ومدة العضوية به 9 سنوات، وتجرى انتخابات التجديد كل ثلاث سنوات لثلث أعضاء المجلس، وبالرغم من أنه مجلس منتخب تماماً مثل مجلس الشيوخ الأمريكي، فإن صلاحياته التشريعية ضئيلة للغاية خاصة فيما يتعلق بحقه في مناقشة سحب الثقة من الحكومة، لذا فهو أقرب إلى مجلس اللوردات في بريطانيا منه إلى مجلس الشيوخ الأمريكي، والوظيفة الأساسية للمجلس هي الوظيفة الاستشارية، حيث يعد بمثابة بيت الخبرة السياسي للجمعية الوطنية (المشهور، 2007).

السلطة القضائية

في أدبيات العلاقة بين السلطات، يتم التأكيد دائماً على استقلالية القضاء، حتى في النظم الأكثر استبدادية وشمولية، وتنبع هذه الاستقلالية من أهمية القضاء كسلطة لصون الحقوق والحريات العامة للمواطن، ومراعاة مبدأ سيادة القانون، ولذلك تحرص كافة النظم السياسية على الاختيار الحيادي والنزيه للقضاء والعاملين في سلك القضاء، كونهم يمثلون ضمير الأمة المحصن ضد السياسة وبواعثها ودوافعها، وأيضاً لما يمثله القضاء من تجسيد للعدالة باعتبارها أهم أركان الحكم الصالح والرشيد، وقد جاء في المادة 66 من الدستور الفرنسي 1958 القول: إن السلطة القضائية، حارسة الحرية الفردية وهي مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية ضماناً لحيادها ونزاهتها، وتنقسم إلى ثلاثة فروع هي القضاء المدني، والجنائي، والإداري، ولكل قضاء محاكمه الخاصة، حيث تعتبر محكمة النقض أعلى محكمة استئناف في القضايا المدنية والجنائية، كما يعتبر مجلس الدولة أعلى جهة اختصاص في المسائل الإدارية، ويعتبر

رؤساء الدولة السابقون بحكم مناصبهم أعضاء في هذا المجلس، لكن دورهم يكون محدوداً مقارنة بالأعضاء الأصليين، وبالرغم من أن دور مجلس الدولة تجاوز في الممارسة الصلاحيات الممنوحة له في الدستور، فإن هذا الدور لا يزال محدوداً، ولقد استحدث دستور 1958 المحكمة الدستورية العليا المنوطة بالنظر في مدى اتفاق القوانين الصادرة عن الجمعية الوطنية للدستور الفرنسي، ونفس الأمر بالنسبة للقرارات الصادرة عن الحكومة أو رئيس الجمهورية. وتتشكل المحكمة من تسعة أعضاء، يعينهم كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس الجمعية الوطنية (كل واحد يقوم بتعيين ثلاثة)، ويختار رئيس الجمهورية أحد هؤلاء التسعة لرئاسة المحكمة، ومدة العضوية بالمحكمة تسع سنوات غير قابلة للتجديد (الطويل، 2008،ص65).

2.3 عملية اتخاذ القرار الفرنسي

إن مبادئ الدستور الخاص الذي وضعه صناع فرنسا الحديثة في عام 1958 بعد إعلان قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة، قد حددت ثوابت السياسة الخارجية الفرنسية بأنها تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق الأمن والسلام في العالم، ومن الواضح أن عملية اتخاذ القرار السياسي الفرنسي تشترك في صناعته مؤسسات متعددة، غير أن السلطة التنفيذية والمتمثلة بمؤسسات الرئاسة الأليزية تعد من أهم تلك المؤسسات على الإطلاق، أو بتعبير آخر وأدق فإن صنع السياسة الخارجية الفرنسية يتركز في يد السلطة التنفيذية وبالتحديد في يد رئيس الجمهورية، ويشاركه في ذلك رئيس الوزراء، والذي يعد رئيساً للحكومة في الوقت نفسه، كما أن وزارة الخارجية والأمناء العامون، إذ يوجد من بينهم من يمتلك قناعات يمكن أن تؤثر في تكوين سياسة فرنسية خارجية، وبجانب السلطة التنفيذية هنالك جماعات ضغط تعد تجمع سياسي غير رسمي لها بصماتها الواضحة في صنع القرار السياسي الخارجي الفرنسي، وكذلك الأحزاب السياسية والصحافة لها دور مؤثر في صنع السياسة الخارجية الفرنسية (محمد، 2000، ص60).

وتتركز عملية صنع السياسة الخارجية الفرنسية بيد السلطة التنفيذية، من قبل دوائر صنع القرار الآتية:

1. رئيس الجمهورية: لا شك أن الرئيس في دستور الجمهورية الخامسة وتعديلاته، قد أعطاه صلاحيات واسعة جعلت منه الشخص الأول في الدولة وأوكلت إليه اتخاذ القرارات المهمة، ومنذ أوائل الجمهورية الخامسة ادعت رئاسة الجمهورية لنفسها الزعامة في عملية صنع القرار، إذ مارس رئيس الجمهورية كل سلطاته الدستورية الرئيسة، بل وانتقل إلى بعض السلطات المتنازع عليها ومنها سلطات الطوارئ، كما منح الدستور رئيس الجمهورية صلاحيات تخوله السيطرة على سلطات رئيس الوزراء والوزراء (الجبوري، 2003، ص39).

ويتضح أن دستور 1958 قد حدد طبيعة منصب رئيس الجمهورية الفرنسية، وإن قوته مرتبطة مباشرة بقوة وشخص الرئيس نفسه، فإن صلاحيات الرئيس الفرنسي انعكست في سياسات الرؤساء الفرنسيين منذ قيام الجمهورية الخامسة، فقد تجسدت في حكم ديغول (1958-1969) الذي عمل على تأكيد نفوذ فرنسا من خلال تبني إستراتيجية تقوم على النأي بفرنسا عن نطاق الهيمنة الثنائية التي مارستها القوتان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً) وذلك من خلال التأكيد على استقلالية فرنسا في أوروبا ومن ثم استقلالية أوروبا في السياسة الدولية، وقد سار على نهج ديغول الرؤساء الذين جاءوا بعده بومبيدو وديستان، حيث اتسمت رئاستهم بإرادة قوية تهدف إلى إرساء ليبرالية حديثة (الدرة، 1974، ص120).

إن امتيازات رئيس لدولة كان أهمها احتكار السياسة الخارجية، فهي بمثابة مجاله الوحيد الذي يمكن أن يعبر فيه عن مصالح الشعب الفرنسي، مما تترتب على ذلك سعي الرؤساء المتعاقبين على التأكد على أهمية هذا الأمر، واعتبر موضوع الممارسة الخارجية قضية خاصة بالرئيس، ولا تكون في بعض الأحيان مدار نقاش الحكومة (المجالي، 2005، ص9).

ويبدو واضحاً أن السياسة التي أرسى دعائمها الجنرال ديغول تجاه القضايا العربية عامة، شكلت الركائز الأساسية في السياسة الخارجية الفرنسية التي سار عليها الرئيسان بومبيدو وديستان، وكما يبدو أن الدستور الفرنسي قد أعطى رئاسة الجمهورية صفة المركزية الشديدة المؤثرة على صلاحيات السلطتين التشريعية والقضائية، وذلك

لامتلاك رئيس الجمهورية وسائل فاعلة تجعله صانعاً وموجهاً للسياسة الفرنسية (جعفر، 2012، ص21).

2. رئيس الوزراء: يعد رئيس الوزراء الشخص الثاني الذي يسهم بشكل فاعل بعملية صنع القرار السياسي الفرنسي، وذلك لما يتمتع به من صلاحيات دستورية تتمثل بتطبيق التوجهات الرئاسية وترجمتها إلى مشاريع عملية والعمل على التنسيق بين الوزراء وتثبيت البناء الهرمي للنظام السياسي، ويعمل رئيس الوزراء وبمعيته مجموعة من المساعدين الإداريين ومساعد آخر سياسي، وبما أن رئيس الجمهورية يستحوذ على أغلب السلطات فإن الحكومة التي يرأسها رئيس الوزراء تصبح مجرد هيئة إدارية، وأن الاجتماعات الأسبوعية لمجلس الوزراء تتم برئاسة رئيس الجمهورية، ويبدو مما تقدم أن مهمة رئيس الوزراء تنفيذ القوانين وهو مسؤول مع حكومته أمام الجمعية الوطنية، وأنه رجل الرئيس من خلال تقديمه المعلومات الضرورية لإعداد السياسة الخارجية (بريس، 1973، ص183).

3. وزارة العلاقات الخارجية: تعنى هذه الوزارة بجمع المعلومات القادمة من دوائرها الرسمية من الخارج، وبعث التوجيهات إليها، وتمثيل فرنسا في الخارج وتطوير علاقاتها السياسية والتجارية والثقافية والعلمية والتقنية مع الدول الأخرى، وبعبارة أدق هي الوزارة المسؤولة عن تنسيق مجموع النشاطات التي تدخل في تنفيذ القرار السياسي الخارجي، فإن اختيار وزراء الخارجية في فرنسا يعتمد على نقطتين: الأولى شخصية وزير الخارجية تشكل عنصراً محورياً في تحديد الأسلوب المتبع للدبلوماسية الفرنسية ويكون إلمامه بالشؤون العامة عاملاً مساعداً في إسهامه بفاعليه في العمل في صنع القرار السياسي الخارجي، أما الثانية يكون توافق قرارات السياسة الخارجية وتنفيذها مهماً عندما يكون هناك انسجام بين رئيس الجمهورية ووزير الخارجية (Gallet, 1996, p35).

4. الأمناء العامون: يمتاز الأمناء العامون للرئاسة في الأليزية بالإخلاص إلى الرئيس من تمتعهم بنفوذ سياسي رسمي، وبشكل خاص بما يتعلق بالسياسة الخارجية (جعفر، 2012،ص21).

فمنذ عهد الرئيس شارل ديغول وجد الأمين العام للأليزية نفسه مشتركاً في القرار السياسي الخارجي، ومتجاوزاً على مسائل تعد تقليدياً إلى وزير الشؤون الخارجية، ومن الأمناء العامين البارزين لرئاسة الجمهورية ميشال جوبير، وجان فرانسوا بونسيه اللذان يعدان من المساعدين الأكثر قرباً من رئيس الجمهورية، ولدى الأمناء العامون عادة مستشار دبلوماسي يتابع شؤون السياسة الخارجية، مع وزير الخارجية (الجابري،2012، ص 84).

ولا بد من الإشارة إلى أن دستور الجمهورية الخامسة 1958، أضعف إلى حد كبير من مركز البرلمان ودوره في الحياة السياسية، وقد تجلى هذا الأمر بحصره لصلاحيات البرلمان التشريعية في مجال محدد وضيق نسبياً، وبتنظيمه وعقلنته للعمل البرلماني بشكل أدى لجعله عميلاً خاضعاً لهيمنة الحكومة، ويتألف برلمان الجمهورية الخامسة من مجلسين: الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، وتقتصر صلاحيات البرلمان من الناحية السياسية في حق البرلمان بالتصديق على بعض المعاهدات الدولية، وبالإذن للحكومة بإعلان حالة الحرب، وبتمديد حالة الطوارئ بعد إعلانها من جانب الحكومة لمدة 12 يوماً، دون أن يكون هنالك أية صلاحيات خاصة بصنع القرار الخارجي الفرنسي (المرزوقي، 2008).

فيبرز دور البرلمان كأحد الادوات المؤثرة في السلطة التنفيذية، من خلال مهام الرقابة وإقرار القوانين، فتظهر قضية استجواب الوزراء جانب مهم في اضفاء دور مؤثر للبرلمان الفرنسي في الرقابة على اعمال الحكومة، لكن يبقى دور رئيس الدولة هو الدور الاكبر والمؤثر في عملية اتخاذ القرار الى جانب الادوار التنفيذية لرئيس الحكومة ووزير الخارجية (المجالي، 2005، ص14).

3.3 تأثير البيئة الداخلية على صنع القرار الخارجي الفرنسي

أولاً: الرأي العام

يعتبر الرأي العام أحد الموارد أو الضوابط السياسية التي يتأثر بها النظام السياسي في ميدان السياسة الخارجية، ويحدد ذلك طبقاً لطبيعة قوة الرأي العام، وطبيعة النظام السياسي، ونوعية القضايا المثارة، ويقصد بالرأي العام آراء الأفراد

المتعلقة بقضايا عامة محددة في مجال السياسة، ويؤثر الرأي العام على السياسة الخارجية من خلال ثلاث مداخل جوهرية رئيسية هي (منيرة، 2005):

1. التأثير في أجندة السياسة الخارجية: يؤثر الرأي العام في ترتيب أولويات القضايا لدى صانع السياسة الخارجية.
2. التأثير في الأطر العامة للسياسة الخارجية: أي يحدد الرأي العام الأطر الرئيسية للخيارات الممكنة، فإذا تخطى صانع السياسة الخارجية هذه الحدود أو الضوابط، فإنه ربما يواجه بثورة الرأي العام عليه.
3. التأثير في خيارات السياسة الخارجية: فقد يؤثر الرأي العام على نوعية الخيارات السياسية التي يتبناها صانع السياسة الخارجية، ولذلك تعمل أغلب الدول من وراء سياستها الخارجية لتحقيق أهداف ترتبط أولاً وقبل كل شيء بقيم ومعتقدات مجتمعاتها التي تستشفها من مختلف الاتجاهات السياسة للرأي العام.

ولمعرفة تأثير الرأي العام الفرنسي في السياسة الفرنسية تجاه المنطقة العربية، لا بد علينا أولاً، التعرف على مدى تأثير هذا الرأي في سياسة فرنسا الخارجية عامة ثم تجاه الدول العربية على وجه أخص.

يثير البحث في العلاقة بين الرأي العام وصنع السياسة الخارجية الفرنسية قضيتين أساسيتين: أولاهما مشكلة التعارض بين مبادئ الديمقراطية وما تفرضه من ضرورة احترام الرأي العام من ناحية، وفعالية السياسة الخارجية من ناحية أخرى وثانيهما المشكلة المتعلقة بمدى اهتمام وإيجابية الرأي العام بخصوص قضايا السياسة الخارجية (النعيمي، 2011، ص 327).

بالنسبة للقضية الأولى: فإن الإيمان بالديمقراطية في فرنسا لا بد وأن يفرض قيوداً على حركة جهاز صنع السياسة الخارجية، إذ تكون القيادة السياسية فيها مقيدة بإطار واضح من المفاهيم والتقاليد المرتبطة بالأمن القومي من جانب وممارسة السلطة واحترام المعارضة والرأي العام والقوى الضاغطة من جانب آخر؛ فالمبادئ الديمقراطية تنادي بقدرة المواطن العادي ليس فقط على فهم شؤون السياسة الخارجية بل على إمكان المشاركة فيها وما يرتبط بذلك من حق هذا المواطن في أن يكون على علم بقسط أدنى من الحقائق المرتبطة بخلفيات القرار السياسي وذلك قبل اتخاذ القرار، وفي

مواجهة ذلك فإن السياسة الخارجية بطبيعتها غير ديمقراطية، فمن ناحية فإن صياغتها وإدارتها هي احتكار حكومي، ومن ناحية أخرى فإنها تتطلب السرعة والمرونة في مواجهة المواقف المختلفة، ومن ناحية ثالثة تتطلب السرية خاصة في المفاوضات، وفضلاً عن ذلك فإن تعقد مسائل السياسة الخارجية وحاجتها إلى التخصص تحد من قدرة الرأي العام على فهمها واستيعاب مشاكلها وصياغة البدائل الممكنة لتحقيق المصالح القومية وتقتصر بذلك على مجموعة صغيرة من المسؤولين الرسميين، وفيما يتعلق بالقضية الثانية الخاصة بمدى اهتمام وإيجابية الرأي العام: فيمكن بصفة عامة التمييز في الرأي العام الفرنسي بين ثلاثة شرائح:

1. صانعي الرأي: وهم الذين يملكون الوصول إلى قنوات نظام الاتصال، ومن ثم التأثير في اتجاهات الرأي العام وهم الأفراد الذين يشغلون مراكز قيادية في المجتمع الفرنسي (حكومية أو غير حكومية،على المستوى المحلي أو القومي)، وهي شريحة صغيرة في حجمها تساعدهم على نشر الرأي من خلال النظام الاتصالي.
2. الشريحة المهتمة بالرأي العام: وهم الذين تتوافر لهم المعلومات والاهتمام بمسائل السياسة الخارجية ولكن تنقصهم مداخل الوصول إلى نظام الاتصالات، وهي شريحة صغيرة في حجمها أيضا. لا تتعدى 10% من المواطنين الفرنسيين، ويتميز أعضاؤها بمستوى عال من الدخل والتعليم، كما أن لهم رغبة في المشاركة في عملية صنع الرأي، فأفكارهم تتصف بالترابط والعمق.
3. الرأي العام الجماهيري: ويشمل هؤلاء الذين ليست لديهم الفرصة أو الرغبة في المشاركة في مسائل السياسة الخارجية إذ لا يتوفر لهم الاهتمام أو المعلومات اللازمة لذلك، وتضم هذه الشريحة حوالي (75-90%) من المواطنين (النعيمي، 2011، ص327).

يبلغ عدد سكان فرنسا 66 مليونا موزعين على الكاثوليك ويمثلون نحو 82% من المواطنين الفرنسيين، والمسلمين البالغ عددهم نحو ستة ملايين أي 5%، منهم خمسة ملايين من العرب المهاجرين في معظمهم من الجزائر والمغرب وتونس، ولا بد من

الاشارة الى دور العرب والمسلمين في فرنسا، ولا شك في وجود تحول مهم في أوساط العرب بفرنسا نحو ممارسة حقوقهم، والمشاركة السياسية من أجل تحقيق مصالحهم الداخلية والدفاع عن وجودهم، وعرف العرب أهمية المشاركة في الانتخابات والانخراط في الأحزاب السياسية ضمانة لحقوقهم وحماية لمصالحهم، وكان من الممكن أن يكون لهم دور أكثر فعالية وتأثيرا في الانتخابات لو تم الاتفاق بين الجمعيات العربية الناشطة في فرنسا على قواسم مشتركة، وابتعدوا عن الخلافات والصراعات فيما بينهم، وبدأ اهتمام الأحزاب الفرنسية ينصب على الأقلية العربية بدل اليهود الفرنسيين، ولكن الأقلية العربية بحاجة إلى بعض الوقت كي تستطيع أن تنجح في احتلال المكانة التي تستحقها في الحياة السياسية الفرنسية (نوفل، 2007).

ثانياً: جماعات الضغط

يشمل كل مجتمع لاسيما في الدول الديمقراطية على جماعات منظمة تتأثر بالسياسات الداخلية أو تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية، تعرف عادة باسم جماعات الضغط، تفرض مطالب على النظام السياسي وتعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات، وتؤثر جماعات الضغط في السياسة الخارجية للدولة من خلال ثلاثة قنوات:

1. المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية من خلال مشاركتها في أجهزة صنع تلك السياسة.
2. توجيه مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المجتمع للتأثير غير المباشر في السياسة الخارجية.
3. تلعب جماعات الضغط دور الوساطة بين السلطة السياسية والمواطنين من خلال الاتصال مع صانعي السياسة الخارجية، وقد تلجأ جماعات المصالح إلى أساليب أكثر قوة كتنظيم المظاهرات، وتعرف الساحة السياسية الفرنسية العديد من جماعات الضغط المتعلقة بالسياسة الخارجية لاسيما ما يتعلق منها سياسة فرنسا الخارجية، ومن أهمها:

أ. النقابات العمالية بمختلف فروعها: ومن أهمها الكونفيدرالية العامة للشغل CGT والكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل CFDT والقوة العاملة FO والتي

وجدت أن مصلحتها تقتضي منها التلاحم مع الأحزاب والحصول على أهدافها عن طريقها مثل الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي.

ب. الحركات السياسية: من أهمها الحركة الصهيونية S.M والحركات العنصرية D.M والمنظمة السرية العسكرية AOS، وتعمل هذه الجماعات من خلال تغلغلها في منظمات أخرى تحمل طابعاً ثقافياً أو تربوياً أو وطنياً، أما عن اليمين، فبمجمله له مفاهيم منتشرة في أوساط عديدة من العائلات السياسية المختلفة ومنها: حركة النظام الجديد، حركة العدل والحرية، التحالف الجمهوري للحريات والتقدم، الوسط الجمهوري للعمل الريفي والاجتماعي، وهو بشكل واضح معاد للعرب وللقضية الفلسطينية وللوجود الجزائري بفرنسا خصوصاً، يدافع عن الكيان الصهيوني ويعتبره قاعدة متقدمة تدافع عن وجود الغرب وحضارته بالمنطقة، وينادي ببناء عظمة فرنسا وارتباطها بالدول الغربية، ويعارض تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (منيرة، 2005).

تؤدي جماعات الضغط دوراً مهماً في السياسة الخارجية، لأنها تستخدم كوسيلة لحمل رجال السياسة على اتخاذ قرارات تتوافق مع أهدافها، وقد كانت هذه الجماعات في السابق تركز نشاطها على السياسة الداخلية الفرنسية دون النظر إلى السياسة الخارجية، وما تمارسه الدولة في الأحداث الدولية ولكن أهمية الأحداث التي مرت بها فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية قد فرضت على جماعات الضغط أن تهتم بهذه القضايا بالإضافة إلى اهتمامات السياسية الخارجية، فنقابات العمال وجدت مصلحتها في الالتحام مع الأحزاب السياسية لتحقيق أهدافها من خلال تلك الأحزاب، بالمقابل فقد وجدت الأحزاب تلك النقابات ضالتها في مناصرتها وتأييدها في سياستها لاتساع حجمها وأهميتها على الساحة الفرنسية، ولا ننسى جماعات الضغط الصهيوني في السياسة الفرنسية، التي تتميز بقوة تنظيمها وفاعليتها وتماسكها وارتباطها بالتنظيم العالي للحركة الصهيونية، التي تهدف إلى تحقيق أهدافها السياسية في دعم إسرائيل في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية ومن أهم ميزات هذه الجماعات سرعة تغلغلها في المنظمات والأحزاب خاصة التي تحمل طابع ثقافياً أو تربوياً أو غير ذلك (دراج، 1975، ص143).

لقد شهدت فرنسا في الفترة الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في التأثير الذي تفرضه جماعات الضغط على صناعة القرار السياسي، وذلك رغم مركزية الدولة ورئاسية النظام الذي يعتمد إلي حد كبير على شخصية رئيس الجمهورية، ومن أهم الشبكات واللوبيات المسيطرة على القرار الاقتصادي والسياسي في فرنسا وهي تلك المرتبطة بالهيئات العمومية المعروفة، التي يجهل أغلب الفرنسيين تأثيرها الكبير على السياسة الفرنسية، كما هو الشأن بالنسبة للمدرسة الوطنية للإدارة الواقعة في العاصمة باريس، أما المستوى الثاني من اللوبيات فهي تلك التي لها طابع شبه سري، كما هو شأن الحركة الماسونية أي البناؤون الأحرار ومقرها بفرنسا تأسست منذ سنة 1728 والتي بلغت أوج تأثيرها بفرنسا في إطار الجمهورية الخامسة، والماسونية أصبحت ظاهرة تستفحل يوماً بعد يوم في الصحافة الفرنسية، وفي ذلك يقول المتخصص في الماسونية فرانسوا غوك، إن (عدد الماسونيين في الصحافة الفرنسية تضاعف أربع مرات منذ 40 عاماً)، ويضيف غوك (إذا أرادت الماسونية التأثير فمن الأولى تجنيد الصحافيين وليس عمال البناء)، مشيراً إلى أهمية وسائل الإعلام في توجيه الرأي العام ومدى تأثيره في الحياة السياسية في فرنسا ويعتبر البعض إن الحركة الماسونية في حقيقتها عبارة عن منظمة سياسية واقتصادية عملاقة هدفها الرئيسي هو الهيمنة على العالم عن طريق السيطرة على وسائل الإعلام والاقتصاد العالمي (مهداوي، 2012، ص4).

ثالثاً: الأحزاب السياسيـة

الحزب السياسي هو عبارة عن إتحاد بين مجموعة من الأفراد ذات مصالح واحدة وأفكار واحدة وإتجاهات ومواقف واحدة، يؤلفون هذا الحزب للدفاع عن مصالحهم وحمايتها، والمعيار الأساسي لتمييز الحزب عن غيره من الجماعات هو هدفه الوصول إلى السلطة، ومن بين مهامه الأساسية التنسيق ومراقبة أجهزة الحكومة والقيام بوظيفة الوساطة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وتلعب الأحزاب السياسية بجانب وظائفها السياسية الداخلية دوراً مهماً في عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها، فهي تلعب دوراً أساسياً في اختيار صانعي القرارات عن طريق الترشيح والانتخاب، مما يجعلهم يتأثرون ببرامج الأحزاب التي أوصلتهم إلى السلطة، والأحزاب أيضاً تتمكن من

خلال مؤتمراتها ولجانها المختصة، وكتلها في المجالس التشريعية من صياغة إستراتيجيتها وتحديد مواقفها من أهم الأحداث السياسية الداخلية والخارجية ومن ترجمة أهدافها والدفاع عنها من خلال ممثليها في البرلمان، وعرفت فرنسا أحزاباً سياسية مختلفة، لعبت دوراً أساسياً في حياتها السياسية الداخلية والخارجية وتوجد سبعة منها على الأقل لها تأثير مباشر في السياسة الخارجية الفرنسية عامة، وهي تنقسم إلى ما يسمى: اليمين، الوسط، اليسار، وإن كانت تتفق كلها حول أهم النقاط الأساسية فإنها تختلف في كيفية تحقيقها؛ فاليمين يرتبط بالمجتمع الحالي، ويعمل على الاحتفاظ بتنظيمه، وهو يقدم الحرية على المساواة أما الوسط فإنه يحاول الإصلاح، ولكن بدون قلب الأوضاع، مفهومه للسياسة الخارجية يكمن في النظر إلى مصلحة فرنسا، ووضعها فوق أي اعتبار، أما اليسار فإنه يعمل من أجل تغيير جذري للمجتمع في اتجاه أكثر مساواة، يدعم توجه فرنسا إلى العالم الثالث، ومن الأحزاب السياسية التي انتُخبت في الجمعية الوطنية (البرلمان) ومجلس الشيوخ والبرلمان الأوروبي هي: حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية، حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية، الحزب الاشتراكي، الحزب الشيوعي الفرنسي، حزب الخضر، الجبهة الوطنية، حزب الحركة من أجل فرنسا و الحزب الراديكالي لليسار (راغب، 2002، ص767).

رابعاً: الصحافة

لا شك أن وسائل الإعلام في فرنسا تؤدي دوراً كبيراً وأساسياً في صياغة الفكر السياسي للرأي العام الفرنسي، وأن الصحف الفرنسية لا تشكل بالضرورة تعبيراً عن الرأي العام الفرنسي، بل دورها ووظيفتها هو خلق جمهور يتبنى أفكارها ومنطلقاتها، أي أنها وسيلة لبث ودعوة لأفكار معينة، حيث تعتبر كل صحيفة هي أداة إيديولوجية هدفها إعادة صياغة المفاهيم المنتشرة من جهة وزرع ونشر مفاهيم جديدة من جهة أخرى (جعفر، 2012،ص21).

وفيما يتعلق بتأثير وسائل الإعلام على السياسة الخارجية في المنطقة العربية، نجد أن الصحف الفرنسية هي في أغلبها صحف صهيونية، حيث أن الصراع العربي الصهيوني في فرنسا لم يُرى إلا من خلال منظور صهيوني، وذلك لأنها صحف

صهيونية، ومن الصحف الرئيسية المؤثرة في البيئة الداخلية للسياسة الفرنسية هي (لوموند، الاومانيته، فرانس سوار والفيكارو)، ومما يتضح أن الصحافة الفرنسية لها حضور نشيط وفاعل في الساحة السياسية مما يترك أثراً واضحاً في صنع القرار السياسي الفرنسي (جعفر، 2012،ص22).

4.3 أثر البيئة الخارجية على صنع القرار الخارجي الفرنسي

أولاً: النظام الدولـي

شكل إنهيار الاتحاد السوفيتي في شرق أوربا حدثاً تاريخياً وتجلت خطورة وعظمة الحدث في أن أحداً لم يستطع التنبؤ بوقوعه، فضلاً عن انه تم دون مظاهر عنف داخلي أو خارجي ومن تلقاء نفسه، وشكل هذا الإنهيار اختفاء أحد قطبي الحرب الباردة، فحدث تغيراً في ترتيبات القوى الدبلوماسية والإستراتيجية في العالم ليصل إلى بنية العلاقات الدولية، ليسفر عن توزيع جديد للمسؤليات الدولية أفصحت بوجهها من خلال أزمة وحرب الخليج 1990 – 1991م، فطريقة تعامل الأمم المتحدة مع الأزمة أرسل إشارة إلى ما يمكن أن يكون عليه النظام الدولي الجديد، وكذلك الحرب العراقية وصار العالم يتجه وبخطوات متسارعة نحو التشكل من جديد وبوجه يحمل قطبية واحدة تتجاوز بما لها من قوة عسكرية واقتصادية كل الحواجز والقوانين والأعراف، وأصبحت تجعل هذا الوجه بالنشاط في مجال حقوق الإنسان والتدخل في الشؤون الإنسانية (احمد، 2014).

فقد كانت السياسة الفرنسية تجاه المنطقة العربية خلال الحرب الباردة سياسة براغماتية، استطاعت فرنسا من خلالها ان تجني بعض الفوائد وان تحمي مصالحها الفرنسية في المنطقة، وكانت سياساتها تمتاز بدور الوسيط المقبول احياناً بين طرفي الحرب الباردة، أو دور المساند او دور المكمل في الغالب. اما في ظل اوضاع مابعد الحرب الباردة، فانه يمكن القول بان انتهاء الحرب الباردة قد صنعت عالماً جديداً، والذي حول بدوره هيكل النظام الدولي من نظام الثنائية القطبية الى نظام القطب الواحد، عسكرياً والمتعدد اقتصادياً وتكنولوجياً، بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وان المنطقة العربية كانت ومازال من اكثر المناطق تأثراً في الاوضاع

الدولية الجديدة، وذلك لما تمتلكه من ثروات كامنة جعلت منها محط انظار كل القوى المتنافسة والمتصارعة ولوقوعها في قلب الاحداث والازمات الطارئة، فمن الصراع العربي الصهيوني الى حربي الخليج الاولى والثانية، والانتقاضات الفلسطينية فالازمات اللبنانية واحداث 11 / ايلول عام 2001 والغزو الامريكي للعراق عام 2003، وماتبعها من احداث في لبنان انتهت بالانسحاب السوري من لبنان وانهاء وجوده، ثم الهجوم الاسرائيلي على لبنان وبعدها الهجوم على غزة في نهاية العام 2008 وبداية العام 2009 (درويش،2011).

في ظل الاحوال الدولية الجديدة ، بدأ الدور الفرنسي بالتأكل في ظل التفرد الامريكي غير المسبوق بالشؤون الدولية، وذلك من خلال تحييد دورها عبر تحالفات معها ومن خلال التواجد العسكري المكثف في المنطقة، الا ان فرنسا حاولت الخروج من هذه الاوضاع من خلال العديد من الخطوات التي اتبعتها كالاتجاه نحو التعجيل بظهور العملاق الاوروبي، والذي من خلالها تستعيد فرنسا مكانتها مادامت انها ستقود اوروبا، وكذلك العودة الى حلف شمال الاطلسي ودعم روسيا لها ومساندتها، لان ذلك سيساعد فرنسا ويدعم من مواقفها كي تلعب دوراً دولياً مؤثراً. اما سياسة فرنسا حيال المنطقة العربية في ظل الانفراد الامريكي، فيمكن الرجوع الى قول بريجينسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى، بقوله : (في ظل النظام الدولي الجديد، يمكن القول بانه ليس لاوربا سياسة مختلفة كثيراً عن السياسة الامريكية)، وهذا الامر ينساق على فرنسا وسياساتها الخارجية التي اصابها العجز جراء التسلط الامريكي، فهي وان ارادت في بعض المواقف التمييز عن السياسة الامريكية، الا انها في نهاية المطاف تعود الى الظل الامريكي بارادتها أو بسبب عجزها عن مجاراة السياسة الامريكية (درويش،2011).

تلعب الولايات المتحدة الامريكية كمحدد خارجي مؤثر في تحديد مسار السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة العربية من حيث الدور ومن حيث المواقف تجاه قضايا المنطقة؛ فالسياسة الفرنسية تجاه المنطقة العربية اصبحت لاتستطيع الصمود في اغلب الاحيان في مواجهة السياسة الامريكية، فهي (في النهاية تقول نعم ولو جاءت متأخرة)، حيث تميزت السياسة الفرنسية حيال المنطقة العربية بالتناقض، لاسيما بعد الحرب

الامريكية على العراق واحتلاله عام 2003، فمن المعارضة الفرنسية والرفض لشن الحرب على العراق والتلويح باستخدام حق النقض (الفيتو)، الى مباركة نجاح القوات الامريكية في سحق النظام العراقي، هذا النجاح الذي هو (انتصار لقيم الحرية والديمقراطية التي يمثلها الغرب) كما جاء على لسان الرئيس جاك شيراك، والذي اضاف بما يشبه الاعتذار او اكثر من الاعتذار لتوجهات السياسة الامريكية حيال المنطقة ، حين قال: (لم يعد مسموحاً لاوروبا بان تخطئ ثانية). ومن اجل استرضاء الولايات المتحدة الامريكية، وقفت فرنسا معها فيما يخص القضية اللبنانية وازمتها مع سوريا، وقد قام جاك شيراك ببذل الدور الاكبر في اصدار القرار 1559، والصادر عن المنظمة الدولية (الامم المتحدة) والالحاح على تنفيذه لتخسر فرنسا سوريا كشريك اساسي في المنطقة، واحدى مناطق النفوذ الفرنسية الاستراتيجية بالنسبة لفرنسا، وقد اخذت السياسة الفرنسية تجاه قضايا المنطقة تتأرجح بين الاستقلالية ورضوخها للامر الواقع، اي للاستراتيجية الامريكية مما جعل الكثيرون يشككون في هذه السياسة وفي مصداقيتها وفي اهدافها، كما يرى الكثيرون بان السياسة الفرنسية منذ نهاية الحرب الباردة حتى الان، انها تحصد الخسارة تلو الخسارة والتراجع الدائم خاصةً في المشرق العربي (درويش،2011).

وقد شكلت هذه التحولات تحدياً كبيراً على فرنسا على كل المستويات السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية، وهذا ما حتم على الحكومة الفرنسية أخذها على محمل الجد، والبحث عن وسائل السيطرة عليها، وإيجاد وسائل كفيلة بالرد عليها وضمان المصالح الفرنسية، استجابة لهذه التحديات، وضعت فرنسا عدد من المخططات والتوجهات لسياستها الخارجية، وذلك رغبة منها لضبط دورها في النظام الدولي بناءاً على المستجدات التي طرأت عليه، حيث أخذت قرار منطقي وعقلاني تمثل في إعادة ربط وتدعيم علاقاتها مع ألمانيا ذلك العدو التاريخي، بالدخول في خطوة كبيرة وهي الاندماج تحت لواء الاتحاد الأوروبي، بهدف الوصول إلى سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة، وعملة أوروبية مشتركة، كما عملت على ضبط علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والحلف الأطلسي بما يتوافق والمصالح الفرنسية، بالإضافة إلى احتفاظها بنفوذها في إفريقيا وخاصة منطقة المغرب العربي،

وحرصها على ضبط علاقات ودية مع الدول العربية منذ فترة الحرب الباردة، كما أن الأجندة الفرنسية المطروحة على المستوى الدولي، تتضمن مجموعة من المسؤوليات التي تطالب بها في العالم، وذلك لفرض نفسها على أنها قوة فاعلة، وليست مجرد دولة متفاعلة مع الأحداث الدولية فقط، ومن بين تلك المسؤوليات تلك المتعلقة بالترويج لتعزيز الديمقراطية، الدفاع عن حقوق الإنسان، مكافحة الإرهاب، المساعدات على تحقيق التنمية، حماية البيئة... الخ. بمعنى أن هذه المقترحات هي عبارة عن جدول أعمال عالمي للدبلوماسية الفرنسية (بيرم، 2010، ص47).

ولا ننسى ان فرنسا هي احد الاعضاء الدائمين في مجلس الامن، بالتالي فإن هذا يعني ان لها دور فعال في اقرار السياسات الدولية التي تخص العالم بأسره، من القضايا الدولية والصراعات والحروب واية نزاعات دولية اخرى.

ثانياً: الإتحاد الأوربي

يعود تأسيس أول تجمع أوروبي إلى 18 أبريل/نيسان 1951 عندما اجتمعت ست دول أوروبية هي فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا واتفقت على تشكيل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب والتي ستشكل نواة قيام المجموعة الاقتصادية الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي، وفي 25 مارس/آذار 1957 وقعت الدول اتفاقية روما التي وسعت مجالات التعاون، وأصبحت المجموعة تحمل اسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وفي السابع من فبراير/شباط 1992 تم توقيع معاهدة ماستريخت بهولاندا والتي تم بمقتضاها تجميع مختلف الهيئات الأوروبية ضمن إطار واحد هو الاتحاد الأوروبي الذي أصبح التسمية الرسمية للمجموعة (الجزيرة نت، 2009).

يظهر تأثير الاتحاد الاوروبي كأحد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الفرنسية ضمن مستويين (المجالي، 2005):

1. التنسيق والتوافق في السياسات الخارجية لدول الاتحاد الاوروبي، الامر الذي يؤثر في بعض مواقف السياسة الفرنسية التي تخرج من منطلق مصلحتها القومية، بحيث لا تخرج عن المصالح التوافقية لدول الاتحاد الاوروبي.

2.محاولة فرنسا بأن يكون لها دور رئيسي وقيادي في الاتحاد الاوروبي، مما يدفعها الى اتباع سياسة خارجية متفقة مع سياسة دول الاتحاد الاوروبي.

احتلت أوروبا ومنذ القديم، الحيز الأوسع في مجال السياسة الخارجية الفرنسية التي عملت على صياغة سياسة استقلالية موحدة وبناء قطب فاعل في العلاقات الدولية في وجه القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لم يهدأ النقاش منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حول نوعية البناء الأوربي المشترك (بوقارة، 2001).

وفي معاهدة أمستردام التي دخلت حيز التنفيذ في 1 ماي 1999 والتي خصصت الفقرات11 و28 منها لصياغة سياسة خارجية أمنية موحدة، جاءت اتفاقية نيس في 26 شباط 2001، لتعالج الاقتراحات الجديدة التي تخص المجال العسكري ضمن السياسة الأمنية الدفاعية المشتركة، فضمن هذا الإطار عملت فرنسا على خلق قطب فاعل في السياسة الدولية، يمكنه أن يقف في وجه السياسة الأمريكية (عولمة الأمركة)، التي أصبحت خاصة منذ انهيار الإتحاد السوفياتي تهدد مصالحها سواء داخل أوروبا، أو خارجها (اللاوندي، 2002).

ومن هنا نجد ان فرنسا تسعى بأن يكون لها دور في الاتحاد الاوروبي بما يحقق سياستها الخارجية، سواء في اوروبا او في القضايا الدولية المختلفة بما فيها قضايا المنطقة العربية، وهذا ما ظهر جلياً من برامج الشراكة الاورومتوسطية، والدور الاوروبي في عملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية وقضايا الربيع العربي(اللاجئين والارهاب والتطرف).

الفصل الرابع

محددات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية

1.4 المحدد التاريخي

يرجع الارتباط الأوروبي بالمنطقة العربية وبالأخص منطقة المغرب العربي إلى عهود طويلة، تمكنت القوى الأوروبية من احتلال المناطق العربية وتقسيمها، وفي أواخر القرن التاسع عشر تدافعت القوى الأوروبية للسيطرة على دول المنطقة، حيث تم وضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوروبية الرئيسية (بريطانيا، فرنسا، بلجيكا وألمانيا)، وقد صورت هذه القوى الأوروبية على أن مهمتها نشر الحضارة والمدنية في كافة مناطق العالم الثالث (البار وبسكري، 2014).

في القرنين التاسع عشر والعشرين، سادت في العالم قوى استعماريّة حاولت استغلال قوتها ونفوذها في السيطرة على الآخرين وعلى مواردهم المختلفة من أجل تحقيق مصالحها، فاضطهدت الشعوب من أجل تحقيق مصالحهم، ولعلّ الاحتلال الأشهر الذي يتردّد دائماً كلّما ذُكر الاستبداد والاستعمار هو الاحتلال الفرنسي للجزائر، فكرة احتلال الجزائر كانت تراود نابليون بين الحين والآخر، خلال الفترة التي حكم فيها قبل العام 1814م، فقد كان احتلال الجزائر أمراً من الأمور الهامّة وحاجة ضروريّة لفرنسا، فقد تمّ تأسيس الشركة الملكية الإفريقيّة الفرنسيّة عام 1807م في عنابة والقانة، ومن هنا فقد قام نابليون بإعداد دراسة عن الميناء الجزائري في العام 1808م، وتهدف الدراسة إلى تحديد المكان الأفضل في الساحل الجزائري لإنزال القوات الفرنسيّة عليه. إلاّ أنّ الذريعة لم تأتِ إلاّ في العام 1828م، وهو العام الذي حدثت فيه حادثة المروحة وذلك من خلال زيارة القنصل الفرنسي لقصر الداي حسين، طلب الداي حسين من القنصل بأن تقوم فرنسا بتسديد ديونها التي عليها والتي هي حق للجزائريين، حيث تقدّر قيمة الديون بحوالي عشرين مليون جنيه، إلاّ أنّ القنصل قابَل هذا الطلب الشرعي من الداي بوقاحة شديدة، فأشار الداي بمروحته، وطرده من قصره، ومن هنا جهّزت فرنسا جيشاً لتغزو الجزائر لرد كرامة القنصل الفرنسي التي أهدرها الداي (محمد، 2015).

أما بالنسبة لجرائم فرنسا تجاه الجزائر والجزائريين نقارن بين أقوال الفرنسيين أنفسهم، ففي حين كان المنشور الذي وزعه الفرنسيون في بداية الاحتلال يقول: "إننا نحن أصدقاءكم الفرنسيين نتوجه الآن نحو مدينة الجزائر، أننا ذاهبون لكي نطرد الأتراك من هناك، إن الأتراك هم أعداؤكم وطغاتكم الذين يتجبرون عليكم ويضطهدونكم والذين يسرقون أملاككم وإنتاج أرضكم، والذين يهددون حياتكم باستمرار، إننا لن نأخذ المدينة منهم لكي نكون سادة عليها، وإننا نقسم على ذلك بدمائنا وإذا انضممتم إلينا، وإذا برهنتم على أنكم جديرون بحمايتنا فسيكون الحكم في أيديكم كما كان في السابق، وستكونون سادة مستقلين على وطنكم، ولكن كل ما صدر منهم جاء مخالف، حيث يمكن تعداد صنوف الإجرام الفرنسي تجاه الجزائر بالتالي (شحادة، 2013):

1. توطين الفرنسيين والأوروبيين في أملاك الجزائريين بعد طردهم منها أو قتلهم، وقد وصل عدد المستوطنين إلى مليون مستوطن.
2. إرهاق الجزائريين بالضرائب، رغم فقرهم، ومصادرة أموالهم والتساهل مع المستوطنين.
3. إصدار قانون الأهالي (الأنديجينا)، وهو قانون ظالم يكبّل حياة الجزائريين.
4. مصادرة الأوقاف، ومحاصرة القضاء الشرعي.
5. منع استخدام اللغة العربية أو تدريسها حتى في البيوت.
6. تمكين اليهود من الاستيطان في الجزائر ومنحهم الجنسية الفرنسية، حتى وصل عددهم إلى 30 ألف يهودي.

انطلقت ثورة التحرير الجزائرية في نهاية عام 1954 ضد الاستعمار الفرنسي، وظلت الثورة المسلحة حتى عام 1962، ولعبت مصر خلال الحرب دوراً مصيرياً في إجبار فرنسا على تخيير الجزائرين بين الاستقلال التام أو أن تظل تحت تبعية فرنسا، لاسيما وأن فرنسا كانت تعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ منها كما أن أكثر من مليون مواطن فرنسي كان يعيش على الأراضي الجزائرية، وقامت مصر بدعم الثوار الجزائريين بالسلاح، بل وإرسال العديد من الخبراء الحربيين لوضع الخطط وتدريب المقاتلين الجزائرين لإجبار فرنسا على التنازل، كما انطلقت الإذاعة المصرية تلقي

بيانات جيش التحرير الجزائري من القاهرة وتطالب بدعمهم، بل وتقيم المؤتمرات السياسية والدبلوماسية للجزائر في القاهرة، كما قامت مصر بتمثيل الجزائر في مؤتمر باندونج في مايو 1955، من أجل دفع عملية تحريرهم والتنديد بالاستعمار الفرنسي الذي خلف أكثر من مليون شهيد جزائري (مسلم، 2011).

مع مجيء عبدالناصر للسلطة، وسحب أمريكا عرضها لتمويل السد العالي، ورفض بريطانيا والبنك الدولي تقديم التمويل اللازم للسد، أعلن الرئيس جمال عبدالناصر في 26 يوليو 1956م، تأميم شركة قناة السويس واعتبارها شركة مساهمة مصرية، الأمر الذي أثار غضباً من دول الغرب، فقامت بريطانيا وفرنسا التي ردت على ذلك بتجميد حسابات مصر، كما قامت الولايات المتحدة بتجميد أموال شركة القناة لديها، وتجميد أموال الحكومة المصرية، وأمام الدعم المصري للجزائريين وتأميم القناة، اتفقت كلا من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل على شن عدوان ثلاثي على مصر، إذ قامت إسرائيل بهجوم مفاجئ في 29 أكتوبر1956م على سيناء، تلاه إنذاراً من بريطانيا وفرنسا تطالب الطرفين بوقف القتال على أن تنسحب القوات المصرية والإسرائيلية بمسافة 10 كم على جانبي القناة وهو ما اعتبرته مصر قراراً مجحفاً لأنه أعطى بذلك إسرائيل الحق في احتلال سيناء، وفي 31 أكتوبر من نفس العام، بدأت بريطانيا وفرنسا هجوماً على مصر واحتلت إقليم القناة، كما بدأت غاراتهما الجوية على القاهرة والقناة والإسكندرية، وأمام محاصرة القوات المصرية بين القوات البريطانية الفرنسية والقوات الإسرائيلية، وظلت الحرب دائرة بين الطرفين حتى نجحت أمريكا وروسيا في الضغط على الدول المعتدية، وبالفعل انسحبت القوات الفرنسية والإنجليزي من بورسعيد في 22 ديسمبر 1956 (مسلم، 2011).

وفي لمحة سريعة لا بد من الإشارة إليها في معرضنا عن دور فرنسا في منطقة الشرق الأوسط، حيث كان لفرنسا الدور الفاعل في بناء المفاعل النووي الإسرائيلي، حيث أنفقت إسرائيل في هذه الفترة ما بين عام 1955–1967م ما يفوق 600 مليون دولار في صفقات التسلح الموقعة مع فرنسا منها 75 مليوناً خاصة بالمجال النووي، وقد تم إنشاء مفاعل ديمونة في صحراء النقب عام 1957 م من قبل فرنسا بناء على اتفاقية سرية (القصير، 2007).

حضر شمعون بيرس مدير عام وزارة الأمن وقتها إلى فرنسا في أيلول/سبتمبر 1957، ليوقّع على اتفاقيّتين حولتا إسرائيل إلى القوّة النوويّة السادسة في العالم، لكن مشكلةً قانونيّة وجدت خلال التوقيع، وهي أنه تم التصويت قبل وصول بيرس إلى باريس بيومٍ واحد على حجب الثقة عن رئيس الحكومة الفرنسية بورجوس منوري، الذي من المفروض أن يوقّع الاتفاق مع بيرس، ما يعني أنه غير مخوّل لإتمام الاتفاق وأن عليهما انتظار الحكومة الجديدة، التي لم يكن معلوماً من سيشّكلها، وهنا قام بيرس بإقناع رئيس الحكومة الفرنسي بأن يزوّر تاريخ الاتفاق عن طريق إعادته إلى الوراء يوماً واحداً، أي في يوم حجب الثقة عنه، وبعد التوقيع ردّد بيرس في أكثر من محفل، ساخرًا: ما أهميّة الـ24 ساعة بين الأصدقاء؟!، وبعد توقيع الاتفاق بثلاث سنوات، أنهى مئات المهندسين والتقنيين الفرنسيين بناء المفاعل النووي، وخمس سنوات بعد ذلك، أي قبل أقل من عام على نكسة حزيران 1967، أصبح لدى إسرائيل أول قنبلة نوويّة، من إنتاجها الخاص، تبعها بعد ذلك إنتاج عدد كبير من القنابل (دراوشه، 2016).

أما بالنسبة للموقف الفرنسي لحرب 1967م لم تكن فرنسا تريد الحرب، ولكن الرئيس الفرنسي شارل ديجول ساعد عبدالناصر على أن يحاول كسب ما يريده بدون حرب فقد أجل تسليم الأسلحة التي كانت إسرائيل قد طلبتها من فرنسا ودفعت ثمنها، وبرر ديجول هذا التأجيل لممثلي إسرائيل بأنه عمل يهدف إلى منع إسرائيل من أن تكون قادرة على البدء بالحرب، وجاء هذا القرار الفرنسي في وقت كانت فيه مصر تتلقى كميات غير محدودة من الأسلحة من الاتحاد السوفيتي، وتمثل موقف ديجول في أنه ينبغي على إسرائيل أن تذعن أو ترضخ للحصار المفروض على المضائق، بل أنه مضى إلى أبعد من ذلك، فأصر على أنه يجب على الدول الكبرى، أن تدرس من جديد بقية المطالب العربية، مثل عودة اللاجئين، وحقوق الفلسطينيين، وعندما نصح ديجول إسرائيل بأن تعهد إليه برعاية شؤونها نظراً لأن فرنسا واحدة من الدول الكبرى، فإنه لم يحجم عن أن يؤكد أن فترة التعاون الفرنسي الإسرائيلي التي ازدهرت في عام 1956م قد انتهت، وأن فرنسا مهتمة الآن بتدعيم العلاقات الطيبة مع الدول العربية (الشاعر، 2008).

كما رفضت فرنسا أن توقع على إعلان حرية الملاحة الذي اقترحته الولايات المتحدة، وبهذا فقد كان هناك تغيراً مفاجئاً في السياسة الفرنسية تجاه إسرائيل، فقد اختفى التعاطف المعهود من الحكومة الفرنسية بعد توجه سياستها تجاه العرب، حيث أنه ولمدة أعوام تورط فيها الفرنسيون في حرب الجزائر والتي ثار أهلها ضد الفرنسيين، بدأت العلاقات العربية الفرنسية تزدهر، بعد أن كانت متجهة إلى إسرائيل في مقابل العرب، وأعلن ديجول أن مصالح فرنسا تنصب على كسب التعاون مع العرب وتنمية العلاقات مع الدول العربية خاصة في المجالين التجاري والعسكري (الشاعر، 2008).

تجددت الحرب بين الدول العربية وإسرائيل في 6 أكتوبر عام 1973، واختلفت المواقف الدولية تجاه ذلك الصراع، أما فرنسا فمواقفها لم تختلف كثيراً عن سابقتها، فقد جاء في تصريح وزير خارجيتها منذ اليوم الأول لاندلاع الحرب بأن فرنسا لا يمكن أن تلوم أناساً يريدون العودة إلى ديارهم، حيث أوضحت فرنسا أن قرار مجلس الأمن 242 يجب أن ينفذ وفقاً للمفهوم الفرنسي وهو الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1967م، وقد قامت فرنسا بفرض حظر على شحنات الأسلحة لإطراف النزاع خلال الحرب ومنعت الطائرات الأمريكية المشتركة في الجسر الجوي من التحليق فوق أراضيها لإمداد إسرائيل بالسلاح، فإن هذه المواقف الفرنسية انعكست ايجابياً على فرنسا فعندما استخدم العرب النفط كسلاح استراتيجي تم حظره على دول أوروبا باستثناء فرنسا وبريطانيا، كما تدفقت الأموال العربية على فرنسا وتم التوقيع على العشرات من الاتفاقيات مع العالم العربي وربطت العديد من المصالح الاقتصادية الفرنسية مع الدول العربية (موسي، 2015).

جاءت الثورة الإسلامية في إيران وكان الموقف الفرنسي من الثورة الإسلامية عام 1979م، متوافقاً مع المواقف العربية المتخوفة من مضمون وتداعيات الثورة على المنطقة والمصالح الغربية وبشكل خاص الفرنسية منها.

أما بالنسبة لدور فرنسا أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982م، حيث تعتبر لبنان من مناطق النفوذ للسياسة الفرنسية في المنطقة العربية وهذا الأمر تاريخياً وليس جديداً، ومنذ اليوم الأول لغزو إسرائيل للبنان كان لفرنسا الدور البارز في الوساطة بين جميع الأطراف لحل الأزمة، وقد جاء ذلك الدور لهدفين رئيسيين: **الأول** حماية

المصالح الفرنسية في المنطقة، **والثاني** الاستجابة للتوقعات العربية بدور فرنسي نشط يوازن الدور الأمريكي المنحاز لإسرائيل، إلا أن ذلك الدور لم يرق للتطلعات اللبنانية والعربية حيث المحاولات الفرنسية لإنقاذ لبنان باءت بالفشل، وذلك بسبب أن تلك المحاولات والمواقف لم تكن بالجدية المطلوبة (أبو الطيب، 1987).

اندلاع الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) أو حرب الخليج الأولى، وضعت فرنسا أمام الامتحان الأصعب، ارتأت التزام تنفيذ تعهداتها بتزويد العراق بالأسلحة، إلى جانب المساعي السلمية لوقف نزف الاقتتال الذي دام ثماني سنوات وكلف البلدين خسائر بشرية واقتصادية ضخمة في ظل توجّس خليجي من تصدير الثورة الإسلامية، أما بالنسبة لموقف فرنسا تجاه غزو العراق للكويت (2 آب 1990) وما ترتب عليه من نتائج إقليمية ودولية آلت إلى تحالف دولي عسكري ضد العراق عام 1991، حاولت فرنسا في البداية تبني رؤية مستقلة في مواجهة واشنطن، لإعادة دورها في المنطقة ومصالحها العراقية والخليجية، غير أنها أخذت تتساق تدريجاً وراء الولايات المتحدة الأمريكية فكانت جزء من التحالف الدولي (فرج، 2014).

في عام 2003، حيال الإستراتيجية الأمريكية في العراق، قادت فرنسا منذ بدايات الاستعدادات الأمريكية البريطانية للحرب معسكر المعارضة الدولية لها، وحذر الرئيس الفرنسي جاك شيراك من استخدام القوة العسكرية بوصفها الوسيلة الأخيرة للتعامل مع الأزمة العراقية، ودعا إلى حلها بالوسائل الدبلوماسية في إطار احترام القانون الدولي، ولوحت فرنسا بأنها ستستخدم النقض في مجلس الأمن ضد أي مشروع قرار أمريكي بريطاني يبيح لهما استخدام الخيار العسكري، وتنبع من تلك الرؤيا أهداف محدودة أرادت فرنسا تحقيقها، فمن ناحية، كانت تهدف إلى حماية مصالحها الاقتصادية مع العراق بوصفه شريك تجاري مهم ومدين لها بما يقارب ثلاثة مليارات دولار، فضلاً عن دعم الشركات الفرنسية العاملة في العراق والتي كانت تستثمر في قطاع النفط، ومن ناحية ثانية، إظهار الاستقلالية حيال الهيمنة والاستفراد الأمريكي على العالم، ومن ناحية ثالثة، محاولة لتحسين صورتها وتعزيز حضورها في المنطقة لأنها ما تزال تطرح نفسها كفاعل دولي أكثر قبولاً لدى النظم الإقليمية لاسيما في منطقة الشرق الأوسط.

وكانت فرنسا تخشى من عواقب الاحتلال، وحاول شيراك أن يشكل محوراً فرنسياً

روسياً ألمانياً في محاولة لتعطيل مساعي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للإسراع بشن الحرب، إلا أن فرنسا أدركت حدود قدرتها، وتأكد لها عدم جدوى المذهب الشيراكي في معارضة الولايات المتحدة على شن الحرب، وبالرغم من أن المواقف الفرنسية ومنذ عام 2004 بدأت تميل إلى الموازنة بين متطلبات المرونة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم إعادة صياغة مواقفها والحفاظ على ما تبقى لها من مصالح في المنطقة والتكيف مع المعطيات الجديدة التي افرزها الاحتلال، إلا أنها ظلت تدعو إلى ضرورة إنهاء الاحتلال الأمريكي بأقرب وقت ممكن ونقل السيادة للعراقيين لتحملهم مسؤولياتهم في إدارة شؤون بلادهم وإعطاء دور أكبر للأمم المتحدة (أحمد، 2006).

2.4 المحدد السياسي

منذ عهد الجنرال شارل ديغول مؤسس الجمهورية الخامسة، باتت السياسة الخارجية "مجال محفوظ" لرئيس الدولة بحسب السلطات التي يخولها له الدستور، لذلك يسعى كل مرشح للانتخابات الرئاسية إلى إبراز تميزه وكفاءته على أنه أفضل من يقود السياسة الخارجية، وهذا ما يعطي وزناً خاصاً للسياسة الخارجية في البرنامج الانتخابي لأي مرشح، ولخياراته ولعلاقاته، إذ تدخل السياسة الخارجية في صميم الجدل السياسي من بداية الحملات الانتخابية وبعدها، لذلك يكون المرشحون حريصون جداً على إبراز ما يتمتعون به من علاقات متينة مع زعماء العالم وإظهار مدى الدعم السياسي الذي يحظون به، وقد استخدم هذا التكتيك كل من فازوا برئاسة فرنسا ومنافسوهم بدون استثناء، إضافة إلى ذلك، يستخدم المرشحون شبكات التضامن الدولية لخدمة مصالحهم، وهذا هو حال فرانسوا ميتران في انتخابات (1974 و1980) وليونيل جوسبان في انتخابات 1995 اللذان حاولا استغلال انتمائهما إلى الحزب الاشتراكي لدعم نفوذهما في الداخل، وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية سياسة فرنسا إزاء الدول العربية، التي تميزت بصيت جيد في عهد الجنرال ديغول منذ حزيران 1967 وهو البعيد عن اليسار وعقائده، حيث أعلنت فرنسا حظر بيع أسلحتها إلى سبع دول في المنطقة، بما فيها إسرائيل، ففي اليوم الذي أعقب نكسة حزيران، أعلن رئيس الحكومة

الفرنسية جورج بومبيدو أمام المجموعة البرلمانية الديغولية أنه "لا يمكن أن يقوم سلام دائم في الشرق الأوسط على نصر عسكري مؤقت، فيما أعلن ديغول في مجلس الوزراء الفرنسي إدانة فرنسا "للعدوان الإسرائيلي (علي، 2016).

تعد فرنسا من أهم حلفاء إسرائيل من ناحية التسليح فهي التي ساعدتها على بناء الترسانة النووية وتصنيع القنبلة النووية. ولكن الوضع تغير عقب نكسة حزيران عام 1967، أو حرب الأيام الستة، وبقدر ما كانت الولايات المتحدة تدعم إسرائيل دعماً لا متناهياً، حاولت فرنسا التحكم في علاقاتها مع إسرائيل والعرب بصورة أكثر عقلانية وقد كان ديغول خلف هذا الموقف إذ كانت رؤيته للعلاقات الدولية قائمة على البحث عن استقلالية القرار الفرنسي، وباستثناء نيكولا ساركوزي، الذي أعاد فرنسا إلى حضن الحلف الأطلسي ودعم سياسات جورج دبليو بوش، وهولاند، لم يجرؤ أي رئيس فرنسي من اليمين أو اليسار على تغيير هذا النهج أو المساس باستقلالية السياسة الخارجية الفرنسية، وكانت إسرائيل قد اتهمت الجنرال ديغول بمعاداة السامية بعدما صرح في مؤتمر صحفي عقده بعد أن وضعت حرب 1967 أوزارها بان إسرائيل دولة توسعية تسعى لمضاعفة عدد سكانها عن طريق استقطاب كل يهود العالم إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطالب بجلاء القوات الإسرائيلية عن الأراضي العربية المحتلة، ديغول أعاد التأكيد على رأيه هذا في مراسلاته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بن غوريون، بعد استقالة ديغول عام 1969، واصل الرئيس جورج بومبيدو السياسة نفسها إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، واستمر الحظر الفرنسي على بيع الأسلحة لإسرائيل، فيما زودت فرنسا ليبيا بطائرات مقاتلة ودبابات في كانون الأول 1969، وكرر نفس كلام ديغول حين تحدث أمام الكونغرس الأمريكي في1970/2/25 مؤكداً أن إسرائيل هي التي شنت الحرب على العرب عام 1967، "وبعد حرب تشرين عام 1973 تساءل وزير الخارجية الفرنسي الديغولي، ميشيل جوبير هل محاولة المرء العودة إلى بيته تعد عدواناً مبيتاً ومدبراً؟ معترفاً بذلك بمشروعية حرب العرب لتحرير أراضيهم من الاحتلال الإسرائيلي (علي، 2016).

أما في عهد جيسكار ديستان الذي خلف بومبيدو بداية من عام 1974، فقد اتّجهت السياسة الخارجية الفرنسيّة إلى تنسيقٍ أكبر مع الولايات المتحدة، ولا شك في

أنّ حظر النفط كان له تأثير، لا سيما وأنّ فرنسا كانت تستورد نحو 85% من نفطها من العرب، وهو ما استغلته الدعاية الصهيونيّة في أوروبا وفي فرنسا تحديداً لتسميم الرأي العام وتأليبه ضد العرب، ومن قرارات جيسكار ديستان الخطيرة، رفع الحظر عن مبيعات السلاح الفرنسيّ لدول الشرق الأوسط بداية من عام 1974، وسعى في الوقت نفسه إلى تعميق العلاقات مع البلدان الخليجية لضمان التّزود بالنفط، وعلى الرغم من محاولة جيسكار التمايز عن ديغول في موقفه من الصراع العربيّ الإسرائيليّ، فقد اعترف بشرعية حق الشعب الفلسطيني، وسمح لمنظمة التحرير بفتح مكتب إعلامي رسمي في باريس بداية من 31 تشرين الأول/أكتوبر 1975 (الحسان، 1987، ص64).

اشتركت فرنسا مع أعضاء الجماعة الاقتصاديّة الأوروبية في إصدار بيان 1977/6/29، ودعوا فيه إلى "حل شامل للصراع العربيّ-الإسرائيلي، وعدم القبول بحيازة الأرض بالقوة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربيّة المحتلة منذ 1967، وإشراك جميع الأطراف في المفاوضات بما في ذلك الشعب الفلسطينيّ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيّين، والتوصل إلى تسوية شاملة عادلة ودائمة بضمانات في نطاق الأمم المتحدة، وبين 1974 و1981، كانت الحملات الانتخابيّة للمرشحين للرئاسة في فرنسا لا تزال خاضعة للجدل الأيديولوجي بين اليمين واليسار بشأن موضوع العلاقات الدوليّة، ولكن بداية من عام 1981 ومع احتلال السوفيات لأفغانستان ووصول رونالد ريغان إلى البيت الأبيض، حل محلّ التنافس بين النموذج السوفياتيّ والنموذج الأميركيّ تنافسٌ من نوع آخر بين نموذج الليبرالية الأنجلو سكسونيّة الذي دافع عنه خاصة الديغولي جاك شيراك، والنموذج الذي تبناه الاشتراكي فرانسوا ميتران، وبالنسبة إلى ميتران، "حلّ محل التأكيد على فضائل الديمقراطية الاجتماعية الإسكندنافية، اهتمامٌ بالموجة المتعاطفة مع العالم الثالث (محافظه، 2008، ص284).

منذ وصول شيراك إلى الحكم وهو يحاول رسم ملامح دور فرنسي جديد في العالم بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص، واكتشف شيراك أن النجاح الذي حققه ميتران ظل مقصوراً على شرق القارة الأوروبية، وبعض دول أفريقية كانت مستعمرات

فرنسية وما زالت مرتبطة اقتصادياً وتاريخياً بفرنسا، فحاول شيراك البحث عن دور فرنسي في "الشرق الأوسط"، إلا أنه اصطدم بحائط أمريكي منعه من تفعيل خططه الطموحة، فهذه المنطقة كانت وستظل مناطق نفوذ أمريكية غير مسموح بالاقتراب منها، إلا أن الإدارة الأمريكية وعندما استشعرت خطراً حقيقياً من باريس حاولت أن توجه عدة ضربات دبلوماسية تحت حزام الإليزيه، وبدأت بالجزائر، فعملت على تقليص النفوذ الفرنسي هناك، عن طريق الاستحواذ على عقود البحث والتنقيب عن النفط والغاز ومنحها للشركات الأمريكية، وهو الأمر الذي شكل خسارة فادحة للشركات الفرنسية التي كانت تحتكر هذه الصناعة لعقود طويلة ماضية، أكثر من ذلك، فقد نجحت واشنطن في صب الزيت على رماد العلاقات الفرنسية الجزائرية المتوترة في الأصل، وظهر الرئيس بوتفليقة أكثر من مرة في عدة لقاءات متلفزة ليؤكد حتمية الارتكان إلى الحائط الأمريكي، بعدها لاحت في الأفق بوادر تنسيق بين الجزائر وواشنطن فيما يخص وقف عنف الجماعات الإسلامية المسلحة التي رفعت السلاح في وجه الدولة، وهو الدور الذي راوغت باريس الجزائر أكثر من مرة بصدده؛ بل وخرجت أقلام جزائرية تتهم فرنسا بلعب دور في أحداث العنف التي تشهدها الجزائر (السيد، 2016).

مع وصول الرئيس نيكولا ساركوزي إلى سدة الرئاسة الفرنسية جرى تحول في الموقف الفرنسي تجاه الاحتلال الأمريكي، ففي حين رفع شيراك شعار الاستمرارية فإن ساركوزي رفع شعار التغيير واتبع منهجا مغايرا لسلفه يقوم على تقديم الدعم والإسناد للقوات الأمريكية في العراق والنظر إلى الصعوبات التي تواجهها تلك القوات في العراق (علي، 2007).

كما أن توجهات السياسة الخارجية الفرنسية لساركوزي جاءت مغايرة عن سياسة شيراك، حيث لم تخرج سياسة فرنسا الساركوزية تجاه القضايا العربية عن دورها المتوازن في الصراع العربي الإسرائيلي أو تجاه الثقافة والحضارة والمصالح العربية، وأظهر رئيسها تأييداً كبيراً لإسرائيل، حتى أنه لدى زياراته لبعض البلدان العربية اهتم بالدرجة الأولى بعقد الصفقات دون مقابل كما فعل خلال زيارته لليبيا والجزائر والمغرب وتونس وغيرها ولم ينطق بكلمة واحدة تدعم الحق العربي أو تؤكد توازن

سياسته العربية، ولقد طوى الرئيس ساركوزي مفاهيم وتقاليد سياسة فرنسا العربية بل وسياسة فرنسا الخارجية (العودات، 2008).

مع مجيء الرئيس الحالي فرانسوا هولاند كان قد أولى منذ اعتلائه السلطة عام 2012، أهمية خاصة للدبلوماسية الفرنسية عربياً، وظهر المؤشر الأول من خلال الزيارة التي قام بها إلى السعودية في نوفمبر/تشرين الثاني بعد أشهر قليلة من فوزه في الانتخابات الرئاسية، وعكست هذه الزيارة ميلاً استراتيجياً إلى الرياض من أجل إعادة الدفء للعلاقات بين فرنسا والسعودية التي عانت من البرود الدبلوماسي خلال ولاية سلفه نيكولا ساركوزي، وعاد هولاند إلى السعودية في زيارة ثانية في ديسمبر/كانون الأول عام 2013 برفقة وفد ضخم ضم الوزراء الأساسيين في الحكومة الاشتراكية، ورسمت هذه الزيارة معالم التفاهم الاستراتيجي بين البلدين بخصوص الأوضاع في سورية والعراق والتغلغل الإيراني في المنطقة العربية، وإلى جانب الرياض برزت الجزائر كمحطة رئيسية في أجندة الرئيس الفرنسي، فقد شهدت العلاقات الفرنسية الجزائرية انتعاشاً لافتاً وتطوراً واسعاً في مختلف المجالات منذ وصول هولاند إلى الحكم بفضل علاقة شخصية وطيدة تجمع بينه وبين الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وزار هولاند الجزائر مرتين عزّز فيهما التعاون الأمني والاقتصادي بين البلدين، ونجح في طي صفحة ساركوزي الذي لم يكن يتمتع بسمعة جيدة لدى المسؤولين الجزائريين بسبب مزاجه الحاد والمتقلب (الصالحي، 2015، ص12).

وإذا كان التقارب مع الجزائر مسألة إستراتيجية، فإن الحرص على علاقة تحالف متينة مع المغرب أساسي في أجندة الرئيس الفرنسي، وكادت العلاقة بين باريس والرباط تصل إلى حد القطيعة عندما بادرت الأخيرة إلى تجميد العلاقات الدبلوماسية وتعليق الاتفاقيات القضائية والأمنية بين البلدين بسبب إقدام السلطات الفرنسية على استدعاء مدير الاستخبارات المغربية للتحقيق معه في اتهامات بالتعذيب خلال زيارة هذا الأخير لباريس، وبالإضافة إلى الجزائر والمغرب، اهتم هولاند بتونس التي زارها مرتين الأولى في يوليو/تموز 2013 حين تم استقباله من الرئيس السابق منصف المرزوقي، وعبر هولاند أثناء الزيارة عن دعم باريس الكامل للثورة التونسية ومسارها الديمقراطي، وجاءت الزيارة الثانية في مارس/آذار مارس 2015، حين شارك هولاند

بمسيرة ضد الإرهاب في العاصمة التونسية بعد الاعتداء الدامي الذي وقع في متحف باردو، وبخلاف ساركوزي الذي اشتهر بدعمه للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، وقف هولاند بقوة إلى جانب الثورة التونسية ومنح تونس دعماً مالياً كبيراً لمساعدتها على الخروج من الأزمة الاقتصادية، وفي أبريل/نيسان 2015، استقبل هولاند الرئيس التونسي الجديد الباجي قائد السبسي، في زيارة دولة تمخضت عن إلغاء مبلغ 66 مليون دولار من ديون تونس لفرنسا والتوقيع على حزمة من الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين، أما بالنسبة لليبيا فإنها تشكل عقدة كبيرة للرئيس هولاند، الذي يعتبر التدخل العسكري الفرنسي الذي قاده سلفه ساركوزي وأدى إلى إطاحة القذافي خطأً سياسياً فظيعاً، لكونه لم يؤسس لمرحلة انتقالية آمنة لما بعد القذافي، وجعل البلاد تدخل في فوضى سياسية وأمنية تدفع فرنسا الآن ثمنها باهظاً في منطقة الساحل (الصالحي، 2015، ص13).

3.4 المحدد الاقتصادي

تطرح أجندة السياسة الفرنسية في العالم العربي، فهم محدداتها وثوابتها ومستقبلها، خاصة وأن العلاقة بين الطرفين شهدت تاريخياً صراع وصداقة، ممّا جعلها تتوفر على أرضية تجمعها الكثير من المصالح التي جعلتها تصمد في وجه التقلبات الدولية، ويفتح أمامها المجال شاسعاً لتتطور وتتعمق أكثر بما يعود بالفائدة على الطرفين، حيث ركزت فرنسا منذ حقبة الرئيس السابق نيكولا ساركوزي على دول جنوب المتوسط، وعلى رأسها الدول العربية، من خلال مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، كما تدعّمت تلك السياسة في عهد الرئيس الحالي فرانسوا هولاند من خلال السعي إلى تمتين العلاقات مع دول الخليج العربي التي بلغت مستويات عالية، وقد تطورت تلك العلاقات الثنائية، وتزايدت وتيرة هذا التوجه الفرنسي، في الوقت الذي غيّر فيه الأميركيون بوصلتهم على ما يبدو باتجاه المحيط الهادئ وتعزيز العلاقة مع القوى الإقليمية غير العربية، ونهجه نهجاً يقطع مع العديد من التزاماته السابقة في توازنات الشرق الأوسط والخليج العربي، فضلا عن اختلاف الطرف العربي والأميركي في تقدير جوانب المصلحة والتهديدات، وهو ما يوحي بأنه من المنتظر أن تتقوى العلاقات

الفرنسية العربية على حساب التراجع الأميركي، وتتحول إلى ركيزة في بنية النظام الدولي وتستفيد من فرص التغيرات العالمية في ظلّ ما هو متوفر لفرنسا وللعالم العربي من مقدرات في الأمد المنظور (مصدق، 2015، ص6).

كانت فرنسا من بين موردي السلاح الرئيسيين إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لأكثر من عقد من الزمان. في الفترة من عام 2005 حتى عام 2010، كانت في المرتبة الثالثة لتوريد الأسلحة في المنطقة بعد الولايات المتحدة وروسيا (Mikail, 2015).

يمثل العالم العربي وإقليم البحر الأبيض المتوسط أهمية كبرى بالنسبة لفرنسا، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين فرنسا والعالم العربي حوالي 55 مليار يورو عام 2013، فيما قفز التبادل التجاري الفرنسي الخليجي من 17 مليار يورو عام 2012 إلى 20 مليار يورو عام 2014، بزيادة بلغت 10 بالمئة، وسجل التبادل التجاري عام 2015 بين الطرفين 18 مليار يورو، وهو ما يجعل العالم العربي شريكاً اقتصادياً هاماً بالنسبة للفرنسيين، لكن هذه الأهمية الاقتصادية لا يمكن فهمها بمعزل عن أسبابها الجيوسياسية والتاريخية والثقافية، فيما تعرف مجتمعات العالم العربي تحولات متسارعة وتعدد الرهانات السلبية الخاصة بآثار ما سمي بالربيع العربي، والهجرة غير الشرعية، وحالات انهيار الدول (سوريا وليبيا واليمن)، والاضطراب الواسع في منطقة الشرق الأوسط، وتصاعد الإرهاب، ممّا يجعل منها قضايا مركزية تؤثر في مجريات التعاون العربي الفرنسي (مصدق، 2015، ص6).

في ظل التطور الحاصل في العلاقات العربية الفرنسية عموما، بدأ التعاون الفرنسي الخليجي يتحول بالتدريج إلى شراكة إستراتيجية اقتصادية، حيث أكد "اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي" وجود آفاق واسعة لإحداث تطور كبير في مسار العلاقات التجارية بين دول المجلس وفرنسا، أما التبادل التجاري الفرنسي الخليجي فقفز من 17 مليار يورو في 2012 إلى 20 مليار يورو في 2014 بزيادة 10%، وهو ما يجعل للشراكة الاقتصادية القائمة التي تأخذ منحى تصاعدياً أهمية كبيرة بالنسبة للطرفين الخليجي والفرنسي (مجلة الصناعة والاقتصاد، 2016).

بدأ التعاون الفرنسي الخليجي يتحول بالتدريج إلى شراكة إستراتيجية اقتصادية وعسكرية منذ توثيق التعاون العسكري مع دولة الإمارات في ماي 2009، ودخول اتفاقية تسليح الجيش اللبناني حيز التنفيذ في أبريل 2015، فضلاً عن اعتراف هولاند مبكرا بدعم المعارضة السورية بالأسلحة في 2012، والدعوة إلى رفع الحظر عن تصدير السلاح إلى سوريا رغم معارضة بلدان أوروبية، ويكتسي التعاون الفرنسي مع دول مجلس التعاون الخليجي أهمية كبرى، نظراً لأهمية مخزونها الاستراتيجي (30 بالمئة من احتياطي البترول و22 بالمئة من الغاز العالمي)، فضلاً عن تواجدها في تقاطع جغرافي قريب من المحيط الهندي وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وقد أثمر تطور العلاقة بين الفرنسيين والإماراتيين على مستويات عدّة، وخاصة في المجال التجاري، حيث بلغت صادرات الإمارات حوالي 4 مليار دولار، في ما تدل كل المؤشرات على ارتفاعها مجدداً بفضل العقود التي أبرمت مؤخراً مع الفرنسيين، وتعتبر العلاقة التجارية الفرنسية الخليجية متوازنة، حيث تصدر فرنسا حوالي 3.9 مليار دولار، يلعب فيها تصدير المعدات العسكرية والطيران المدني دوراً كبيراً، فيما تشكل واردات البترول القسط الأكبر (مصدق، 2015، ص7).

أما بالنسبة للتعاون الفرنسي المصري، تُعتبر فرنسا من أهم الدول أصحاب الاستثمارات في مصر، فتشهد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين نمواً ملحوظاً منذ أكثر من ثلاثة عقود، وتبلغ القيمة الإجمالية للاستثمارات الفرنسية في مصر حتى نهاية عام 2015 نحو 1.3 مليار دولار، موزعة على 458 مشروعاً في قطاعات تمويل الصناعات الزراعية، وتكنولوجيا المعلومات وقطاع الإنشاءات والخدمات، هذا بجانب التبادل التجاري بين البلدين فوصل العام 2015 قيمة 2.5 مليار يورو، وشهدت قيمة الصادرات المصرية خلال 2015 لتبلغ 472.75 مليون يورو، فيما شهدت الواردات المصرية ارتفاعا بنحو يصل إلى 2.1 مليار يورو (عبدالناصر، 2016).

كذلك بالنسبة لدول المغرب العربي أحرزت العلاقات الاقتصادية والتجارية تقدماً سريعاً، حيث زادت المبادلات التجارية بين فرنسا والجزائر ثلاثة أضعاف بين عامي 1999 و2013، أصبحت فرنسا الشريك الثاني للجزائر في عام 2014، إذ بلغت

حصتها من السوق الجزائرية 10.9% (مقارنة بمعدل 12.08% في عام 2012) خلف الصين (12.4%) وأمام إيطاليا (10.3%)، ويبدو أن فرنسا استفادت أقل من منافسيها من الانفتاح النسبي للاقتصاد الجزائر، بيد أنها لا تزال تتصدر قائمة المستثمرين خارج قطاع المحروقات وكذلك المشغّلين الأجانب في الجزائر، وحققت الصادرات الفرنسية تقدماً، إذ بلغ حجمها 6.9 مليار يورو في عام 2014، إلا أن الصين أصبحت أول مورد للجزائر بفعل 8.4 مليار يورو من المنتجات المصدرة، وقد نجم عن حركة بيع الحبوب إحراز تقدم في الصادرات الفرنسية، أما بالنسبة للمغرب حافظت فرنسا على المركز الثاني من بين شركاء المغرب ومورديها، حيث تتركز الصادرات المغربية إلى فرنسا في منتجات النسيج والقطع الكهربائية والإلكترونية ومنتجات الأغذية الزراعية، وأصبحت فرنسا المورّد الثاني للمغرب اعتبارا من عام 2012 (بلغت حصتها في السوق 12.9% في عام 2013)، إذ تقدّمت عليها إسبانيا في المرتبة الأولى (13.5% من السوق في عام 2013)، واتسمت العلاقات الاقتصادية الفرنسية مع المغرب بنمو السياحة ورؤوس الأموال الكبيرة الوافدة من فرنسا في خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتتصدر فرنسا قائمة بلدان المنشأ لتحويلات المغربيين المقيمين في الخارج، كذلك تحافظ فرنسا على مرتبتها الأولى في سلم الاستثمار الأجنبي في المغرب، ففي عام 2013 بلغ تدفق الاستثمارات المباشرة الفرنسية في المغرب 1.3 مليار يورو، وتملك فرنسا 36.9% من إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب، وتمثّل المغرب في هذا الصدد، مع الهند والصين، أحد بلدان المقصد الرئيسة الثلاثة للاستثمارات الفرنسية في الخارج (وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، 2016).

في عام 2013، وفقًا لأرقام رسمية من وزارة الدفاع الفرنسية، جاءت نسبة 48٪ من طلبات الصناعة العسكرية الفرنسية من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأكثر من ربع (27.5%) من إجمالي تلك الطلبات (1.9 مليار يورو من إجمالي 6.9 مليارات يورو) جاء من المملكة العربية السعودية. وبعد السعودية تأتي المغرب (584.9 مليون يورو)، والإمارات العربية المتحدة (335 مليون يورو)، وقطر (124.9 مليون يورو)، وسلطنة عمان (104.1 ملايين يورو) والجزائر (96.6 مليون

يورو)، ومع ذلك، كل هذه الأرقام لا تأخذ في الاعتبار الاتفاقيات النووية (الأرقام غير معروفة) التي وقعتها باريس مع الجزائر، والمملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة والأردن وليبيا والمغرب وتونس.

والزيادة في عام 2014 وهي زيادة بنسبة 17.3٪ مقارنة بعام 2013 مع إجمالي 8.05 مليارات يورو في مبيعات الأسلحة في الخارج، وفقًا لوكالة المشتريات الدفاعية الفرنسية، ازدادت المبيعات في عام 2014 بفضل تمويل المملكة العربية السعودية لعقد بقيمة 2.65 مليار يورو لشحنات أسلحة فرنسية في لبنان، وفي عام 2015 طلبات بقيمة 5.2 مليارات يورو من مصر، بتمويل غير مباشر من الإعانات الخليجية، التي يمكن أن تساعد فرنسا بشكل كبير في تجاوز مبلغ 10 مليارات يورو من الطلبات العسكرية في عام 2015 (Mikail, 2015).

وعليه نجد ان الجانب الاقتصادي شكل اولوية ومحدد في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية، لما تشكله المنطقة من سوق للشركات الفرنسية، ولاهمية الموارد الاقتصادية وبشكل خاص النفط.

4.4 المحدد الأمني العسكري

تتكون القوات المسلحة الفرنسية من 4 أفرع وهي القوات البرية، القوات الجوية، القوات البحرية وقوات الدرك الوطني، وهي بقيادة رئيس فرنسا، القائد الأعلى للقوات المسلحة، تعتبر فرنسا رابع دولة نووية في العالم بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والمملكة المتحدة، وتمتلك حوالي 300 رأس نووي، كما أنها واحدة من الدول القليلة التي تمتلك حاملة طائرات نووية، ويبلغ عدد القوات المسلحة الفرنسية حوالي 325 ألف جندي مقسمين كالآتي (Hoagland, 2008):

القوات البرية 112 ألف و800 جندي، القوات البحرية 42 ألف جندي، القوات الجوية 57 ألف جندي وقوات الدرك الوطني التي تبلغ 101 ألف جندي مع طاقم قيادة وطاقم طبي يبلغان معا 13500 شخص، أما القوات الإستراتيجية من صواريخ بالستية وطوافة تطلق من الغواصات النووية، أو من الطائرات المقاتلة وتبلغ النفقات العسكرية الفرنسية حوالي 46.800 مليار دولار (وزارة الخارجية الفرنسية،2016).

تستند العقيدة العسكرية الفرنسية على مفاهيم الاستقلال الوطني، والردع النووي والاكتفاء الذاتي، كما أن فرنسا عضو ميثاق منظمة حلف شمال الأطلسي، وعملت بنشاط مع حلفائها على التكيف مع حلف شمال الأطلسي داخلياً وخارجياً إلى ما بعد الحرب الباردة البيئة، في ديسمبر 1995، أعلنت فرنسا أنها تعتزم زيادة مشاركتها في الجناح العسكري لحلف الناتو، وفرنسا لا تزال مؤيداً قوياً لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من الجهود التعاونية، ومنذ نهاية الحرب الباردة، وفرنسا قد وضعت أولوية عالية للحد من التسلح وعدم الانتشار، حيث وافقت فرنسا على عدم انتشار الأسلحة النووية في معاهدة في عام 1992، كذلك وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب في عام 1996، الفرنسيين هم اللاعبين الرئيسيين في تكييف معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا مع البيئة الإستراتيجية الجديدة، كما أن فرنسا لا تزال شريكاً نشطاً في البرامج الرئيسية لتقييد نقل التكنولوجيات التي يمكن أن تؤدي إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفي عام 2007، بدأ الرئيس ساركوزي إجراء تغييرات جذرية في السياسة الدفاعية الفرنسية، تمشياً مع التغيرات ما بعد الحرب الباردة في السياسة الأوروبية وهياكل السلطة، وإعادة توجيه تركيز الجيش الفرنسي التقليدي على الدفاع عن الأرض لمواجهة تحديات بيئة التهديد العالمي (Hoagland, 2008).

ومن خلال استعراضنا بشكل موجز للقوة العسكرية والأمنية لفرنسا، لا بد من استعراض تعاونها العسكري والأمني مع الدول العربية لكل من (السعودية، مصر والجزائر)، حيث حاولت فرنسا إعادة تعريف دورها في المنطقة، عبر انتهاج سياسة الانفتاح وتوزيع جديد لخارطة تحالفاتها مع دول المنطقة العربية.

بالنسبة للسعودية، تشير المعطيات إلى ازدياد فرص بناء تحالف استراتيجي بين المملكة العربية السعودية وفرنسا، بهدف سد الفراغ الذي بدأت تبرز ملامحه، كنتيجة للإستراتيجية الأميركية الجديدة في المنطقة، مع تعاظم حاجة كلا البلدين للتعاون في المرحلة الراهنة، ويرتكز التعاون الأمني والعسكري بين المملكة العربية السعودية وفرنسا على الاتصالات الوثيقة بين البلدين في مجالات التدريب والتسليح لتعزيز الأمن الداخلي للمملكة ودفاعها عن مقدساتها وأراضيها والحق والعدل والسلم في العالم (البقمي، 2013).

تحوّلت فرنسا الحليفَ الأول للمملكة العربية السعودية بعد مواقفها الحازمة خلال مباحثات الملفّ النووي الإيراني وشكوكها بالالتزامات إيران، وتشهد المرحلة الحاضرة تزايداً في العديد من المواضيع الخلافية بين الرياض وواشنطن من جراء موقف السياسة الأميركية من المواضيع الإقليمية، وأولها الملف النووي الإيراني والعلاقات الأميركية الإيرانية، فإن فرنسا هي الرابح من هذا التذمّر السعودي وتحاول ملء الفراغ الذي تركته سياسة الرئيس الأميركي باراك أوباما في المملكة والخليج العربي بشكل عام، فالرياض وحلفاؤها الخليجيون دخلوا في حرب محفوفة بالمخاطر في اليمن من ناحية ولم تخفِ السعودية سخطها بعد الاتفاق الإطار الذي وقّع في 2 آذار 2015 في لوزان حول البرنامج النووي الإيراني، فتعتبر السعودية أن المطامع الإيرانية التي تهيمن على المنطقة تحاصرها وتهددها، وأنه لم يعد بإمكانها الوقوف مكتوفة الأيدي أمام هذه المطامع التي تهدّد بتزايد التطرّف السنّي لمجابهة المد الفارسي.

وتعتبر مصادر ديبلوماسية أن الموقف الفرنسي يتطابق تماماً مع الموقف السعودي، فزيارة فابيوس في نيسان 2015 للملكة كانت لتطمئن السعوديين أن باريس تؤكّد أن التدخل السعودي في اليمن شرعي، وقال فابيوس انه من غير المقبول إقالة السلطة الشرعية في اليمن، موضحاً أن باريس تسعى إلى "حل تفاوضي بدلا من الحرب". والديبلوماسية الفرنسية تعتبر أن العملية العسكرية الخليجية "شرعية" وهي رسالة إلى طهران من اجل إعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات (تويني، 2015).

في عام 2014 و2015، تم إجراء زيارات متبادلة بين الطرفين، نتج عنها تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين المملكة العربية السعودية وفرنسا، وتبرز الزيارات المتبادلة بين المسؤولين العسكريين والأمنيين في البلدين تقارب وجهات النظر السياسية وتعزيز التعاون الأمني والعسكري بينهما، ويتمثل التعاون في هذا المجال في التدريب الأمني وتسليح القوات البرية والبحرية والجوية في المملكة العربية السعودية، ففي عام 2008، وقعت المملكة العربية السعودية وجمهورية فرنسا اتفاقية أمنية في مجال قوى الأمن والدفاع (الجزيره نت، 2016).

أما بالنسبة لمصر، تميزت العلاقات المصرية الفرنسية بخصوصية عبر قرنين من الزمان، كانت متوترة أحياناً، ودبلوماسية في كثير من الأحيان، وظلت طوال تلك الفترة

مسيرة مفتوحة بين باريس والقاهرة، جعلت من العمل السياسي والدبلوماسي بين البلدين ركيزة مهمة من ركائز العلاقات بين أوروبا والعالم العربي، أما على المستوى العسكري، بعد عام 1971، عقدت كل من فرنسا ومصر عدة اتفاقيات عسكرية، كان من أهمها اتفاق التعاون العسكري والفني الذي وقع عليه في القاهرة في 30 يونيو عام 2005، وهو ما أعطى دفعة جديدة للعلاقات العسكرية بين البلدين، تمثلت في تدريبات وأنشطة، حيث تُجري القوات المسلحة المصرية والفرنسية تدريبات ثنائية مرة كل عامين على الأراضي المصرية، وتشترك الدولتان في تدريبات بحرية تعرف بـ"كليو باترا"، وهي تقام في الأعوام ذات الأرقام الزوجية، وقد أقيمت آخر تدريبات بحرية من هذا النوع على سواحل الإسكندرية في الفترة من 8 إلى 13 ديسمبر 2012. وكذلك تمثل التعاون بين الجانبين من خلال تجهيزات ومعدات، فمنذ منتصف السبعينيات، يُوجد جزء كبير من المعدات العسكرية المصرية فرنسية الصنع من طائرات الميراج، والألفاجيت، والمروحية غازال، وأجهزة الاتصال والإشارة. كما يتم تبادل الخبرات العسكرية بين البلدين في مجالات التكنولوجيا، وصيانة المعدات، حيث ارتكز التعاون بين البلدين على مستويين مختلفين، هما (الأسناوي،2015، ص9):

1. التجهيزات والمعدات، حيث تم توقيع اتفاقية تسليح استثنائية بالنسبة لصناعات الدفاع الفرنسية في فبراير 2015. كما تم توقيع عقد تصدير طائرات "رافال" مقاتلة، بالإضافة إلى فرقاطة متعددة المهام، ومعدات أخرى ذات صلة.
2. تدريبات وأنشطة، تمت إعادة تجديد العمل ببرنامج الاستشارة السنوية للتسليح العسكري والاستراتيجي، وقد عقد الاجتماع الفرنسي المصري الثالث عشر بباريس في ديسمبر 2014، وشارك فيه وزيرا دفاع البلدين، ورئيسا الأركان.

أما بخصوص الجزائر، يتميز التعاون الفرنسي الجزائري بتنوع مجالاته الكبيرة وتعدد الجهات الفاعلة فيه ففي مجال الدفاع، يرتكز النشاط الفرنسي على المحاور التالية: توفير خدمات الخبراء في القوات المسلحة، وتدريب النخب، وتدريس اللغة الفرنسية في الوسط العسكري، ويبقى تعليم اللغة الفرنسية أولوية للمتدربين الجزائريين الذين يلتحقون بمدارس التدريب، وقد أعلنت فرنسا والجزائر في الاجتماع الثاني للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى الجزائرية الفرنسية، المنعقد في كانون

الأول/ديسمبر 2014، عزمهما على مواصلة الحوار بينهما في مجال محاربة الإرهاب وتعميق التعاون بينهما في هذا الخصوص، وتجتمع لجنة مشتركة للتعاون في مجال الدفاع سنويا بالتناوب في فرنسا والجزائر، وقد انعقد الاجتماع السابع للجنة يومي 17 و18 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، وقد صيغت مقترحات ملموسة على عمليات تبادل التحليلات الأمنية والإستراتيجية، وزيادة تبادل الخبرات، وتعزيز التنسيق العملياتي في إطار محاربة الإرهاب في منطقة الساحل، والعمل على قطع موارد تمويل الجماعات الإرهابية التي تتمثل في دفع الفديات والجريمة المنظمة والاتّجار بالمخدرات، ويتركز التعاون في مجال الأمن الداخلي في المجالات الرئيسية التالية: مكافحة الإرهاب والإجرام المنظم والهجرة غير الشرعية وتزوير الوثائق، وكذلك في برنامج واسع النطاق لدعم عصرنة قوات الحماية المدنية الجزائرية (وزارة الخارجية الفرنسية، 2016).

الفصل الخامس

توجهات السياسة الفرنسية تجاه دول الشرق الأوسط و تحديات ومواقف السياسة الفرنسية تجاه قضايا المنطقة العربية (2011-2016)

سنحاول من خلال هذا الفصل التركيز على توجهات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول الشرق الاوسط، وكذلك الموقف الفرنسي من قضايا وأزمات الربيع العربي، وموقف فرنسا من قضية اللاجئين السوريين، وكذلك الموقف من قضايا الإرهاب والتطرف في منطقة الشرق الأوسط، أيضاً على الموقف الفرنسي من تطورات عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وأخيراً سيتم تسليط الضوء على مستقبل السياسة الفرنسية في المنطقة العربية وسيناريوهات المستقبل.

1.5 العلاقات الفرنسية العربية

اعتمدت فرنسا في سياستها تجاه المنطقة العربية بتعزيز علاقتها بالدول العربية وفق الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية العسكرية، كذلك موقع المنطقة العربية وتأثيرها في السياسة الدولية، ولكن هنالك فرق كبير بين مواقف الديغوليين من جهة والاشتراكيين الفرنسيين من جهة أخرى فيما يتعلق بمواقفهم من القضايا العربية، في جذور السياسة العربية لفرنسا لم تكن فرنسا إلى منتصف الستينات من القرن الماضي صديقة للعرب بل كانت مستعمرة لبعض بلدانهم، وإن غيّر ديغول من سياسة بلاده "الاستعمارية" إلى سياسة "التعاون" بانسحابه من الجزائر عام 1962م، فقد كانت السياسات اليمينية واليسارية الفرنسية على حد سواء متواطئة مع إسرائيل إلى درجة أن زودت فرنسا إسرائيل بأول مفاعل نووي أقامته في صحراء النقب مفاعل ديمونه عام 1955م، كما قامت فرنسا إلى جانب بريطانيا وإسرائيل بالعدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، ولكن العدوان الإسرائيلي على العرب في الخامس من يونيو عام 1967م كان الحد الفاصل في استمرار هذه السياسة، والبدء في ابتداع ما تعارف على تسميته السياسة العربية لفرنسا، حدث ذلك حين دعا الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول بعد الحرب مباشرة إلى مؤتمر صحافي ليعلن للفرنسيين والعالم مسؤولية إسرائيل

عن اندلاع هذه الحرب، وكان ديغول أول الرؤوساء الغربيين الذين يقررون وقف بيع الأسلحة لإسرائيل، ومنذ ذلك الوقت بدأت سياسة فرنسا تتغير باتجاه التعاطف مع القضايا العربية (عزام، 2007).

بعد تلك الفترة تولى الرئيس جورج بومبيدو، وفي بدايات حكمه نصح بومبيدو رجال الدولة الفرنسية الاهتمام بالعرب والتوجه نحو المشرق العربي، والاهتمام بنحو خاص بالعراق الذي اعتبرها جديراً بلعب دور إقليمي متميز يتماشى مع إمكانيتها الطبيعية والبشرية، وفي عهد الرئيس جيسكار ديستان بقيت العلاقات متينة ما بين فرنسا والدول العربية، وقام جيسكار بزيارات رسمية للعديد من الدول العربية، كما عقد رئيس الوزراء الفرنسي وقتها جاك شيراك علاقات وطيدة مع الحكومة العراقية، وعلى الرغم من الاعتراضات الإسرائيلية باعت فرنسا للعراق مفاعل تموز النووي، واستمراراً لهذا النهج في عام 1981م، واصل الرئيس الاشتراكي فرانسوا ميتران تعزيز السياسة العربية لفرنسا فارسل وزير خارجيته كلود شيسون لمقابلة الرئيس الراحل ياسر عرفات في بيروت في نفس العام، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تقوم دولة غربية باتصال رسمي على مستوى وزارة الخارجية بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتواصل التعاون الفرنسي العربي الذي ترجم بوقوف فرنسا مع القضية الفلسطينية ومع العراق في حربه مع إيران عام 1980م، وشاركت فرنسا مع الحلفاء الغربيين والعرب في عملية تحرير الكويت عام 1991م، وتوطدت العلاقات الفرنسية العربية أكثر فأكثر في عهد الرئيس جاك شيراك (1995-2007) وأصبحت فرنسا داعمة حقيقية للقضايا العربية (الغزاوي، 2007).

جاء ساركوزي إلى رأس السلطة في فرنسا. واتضح تأييده المطلق لإسرائيل ووقوفه مع اسرائيل، وقد بات من الواضح أنه أحدث مساراً مختلفاً في السياسة الفرنسية تجاه الصراع العربي الصهيوني عندما اختار ساركوزي "الساركوزية" بدل "الديغولية"، ومن خلال الوقائع والأحداث فإن الرئيس ساركوزي قد وضع فرنسا تحت مظلة السياسة الأمريكية، سواء كان ذلك في أوروبا، أم في العالم بأسره، فقد أيد بقوة احتلال العراق ودافع عن ذلك بعنف، ولم يكن منصفاً أو موضوعياً مع قضايا الأمة العربية وخاصةً قضية فلسطين وقضية احتلال العراق وغيرهما، هذا وقام ساركوزي بطرح مشروع

الاتحاد من أجل المتوسط بشكلٍ ارتجالي فاجأ كل المحللين السياسيين، وذلك ليكون البديل لمشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير الذي أخفق بفضل فشل المخطط ضد المقاومة الوطنية اللبنانية، وركز ساركوزي على الانفتاح السياسي في الخارج مؤكداً على موقفه المناهض لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وعلى طموحه القويّ لتحقيق اتحاد متوسطي تأخذ فيه تركيا نصيباً كبيراً يعوضها عن انضمامها للاتحاد الأوروبي (عزام، 2007).

في عام 2012 استلم فرانسوا هولاند السلطة من ساركوزي، والذي سعى لزيادة تفوق دور السياسة الفرنسية في المنطقة العربية في ظل تراجع الدور الأمريكي من خلال اتباع سياسة تقوم على المصالح المتبادلة، نحو زمن المصالح المتبادلة والملموسة في عالم الاضطراب الإستراتيجي، وحيال التموضع الجديد للقوى الكبرى، والدور المتصاعد لقوى إقليمية منخرطة في نزاعات الشرق الأوسط، يبدو الدور الفرنسي للوهلة الأولى مهمشاً أو ثانوياً أو مسلماً بأفول النفوذ الأوروبي، بيد أن تسلسل الأحداث في السنوات الأربع الأخيرة يؤكد أن فرنسا بقيت لاعباً يرفض الخروج من دائرة التأثير في مصير الشرق الأوسط، ليس بسبب المسؤولية التاريخية والمصالح المباشرة فقط، بل لأن أهدافها الإستراتيجية والدفاعية في العالم تتركز، حسب "الكتاب الأبيض" للدفاع الفرنسي الصادر أواخر أبريل 2013، في المناطق التي تصفها بالحيوية والهامة لها وهي المحيط الأوروبي والشرق الأوسط والخليج والبحر الأبيض المتوسط وأفريقيا (خصوصاً المغرب العربي ومنطقة الساحل). ورغم الأزمة الاقتصادية الخانقة تشدد العقيدة الدفاعية الجديدة على ضرورة احتفاظ فرنسا باستقلالية القرار السياسي، وذلك في استعادة لمفهوم شارل ديغول، خلال الخمسينات والستينات، الذي رفض الانخراط التام في المخططات الأميركية رغم الحرب الباردة وطالب بصوت مستقل لفرنسا (أبو دياب، 2016، ص9).

تتمتع فرنسا بسمعة جيدة لجهة الوثوق بها والاعتماد عليها كصديقة بالإمكان اللجوء إليها عند الحاجة، فهي من بين الدول القليلة التي لا تزال بعض الدول الغارقة في مشاكل الإرهاب والفوضى تستنجد بها من اجل استعادة الاستقرار والأمن، فها هو الجيش الفرنسي يتدخل في جمهورية إفريقيا الوسطى وبلدان أفريقية أخرى من أجل

القضاء على الجماعات الإرهابية التي تقوض أمن واستقرار تلك البلدان، كما تشارك كتائب عدة من الجيش الفرنسي في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مناطق عدة من العالم، أحدها على سبيل المثال، قوات حفظ السلام في جنوب لبنان، وبعد مشاركتها في حملة الناتو العسكرية للإطاحة بنظام معمر القذافي في ليبيا خلال ولاية الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي، لم تتردد فرنسا خلال الولاية الحالية للرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند في الرد إيجاباً على طلب أميركي لتوجيه ضربة عسكرية لنظام بشار الأسد في سوريا، حيث أن فرنسا أبدت استعدادها على الدوام لتصحيح ما تراه خاطئاً حول العالم في ما يتعلق بحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير المصير (مراد، 2014، ص12).

وللوقوف على تفاصيل سياسة فرنسا الخارجية في عهد هولاند تجاه المنطقة العربية، تطورت العلاقات الفرنسية العربية بشكل سريع، حيث قامت قطر بشراء طائرات رافال الفرنسية، نظراً لحاجة فرنسا لهذه الصلات على أكثر من صعيد، ولأن علاقاتها القريبة مع دول المغرب العربي، وشراكاتها مع الرياض والقاهرة وأبو ظبي والكويت، وترسخها في لبنان، وعلاقاتها المتوازنة مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية وتركيا والعراق والأردن، تجعل فرنسا لاعباً معنياً بشؤون العرب وشجونهم.

في ظل التطور الحاصل في العلاقات العربية الفرنسية عموماً، بدأ التعاون الفرنسي الخليجي يتحول بالتدريج إلى شراكة إستراتيجية اقتصادية وعسكرية منذ توثيق التعاون العسكري مع دولة الإمارات في ماي 2009، ودخول اتفاقية تسليح الجيش اللبناني حيز التنفيذ في أبريل 2015، فضلاً عن اعتراف هولاند مبكراً بدعم المعارضة السورية بالأسلحة في 2012، والدعوة إلى رفع الحظر عن تصدير السلاح إلى سوريا رغم معارضة بلدان أوروبية، ويكتسب التعاون الفرنسي مع دول مجلس التعاون الخليجي أهمية كبرى، نظراً لأهمية مخزونها الاستراتيجي (30 بالمئة من احتياطي البترول و22 بالمئة من الغاز العالمي)، فضلاً عن تواجدها في تقاطع جغرافي قريب من المحيط الهندي وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وعلى المستوى السياسي، تشهد العلاقة تقارباً كبيراً بعد أن اتخذت فرنسا مواقف قريبة من توجهات السعودية في موضوع لبنان وسوريا والبرنامج النووي الإيراني، كما فتحت الاتفاقات بين الطرفين

المجال للتعاون الأمني. كما أقامت الإمارات بدورها "حوارا استراتيجياً مع الفرنسيين منذ سنة 2014، يشمل عقد لقاءين سنوياً (مصدق، 2016، ص7).

في لبنان تعمل فرنسا اليوم خلال ولاية هولاند على تجنيب لبنان ويلات الحرب السورية، وتسعى بكل جهدها لإقناع الأطراف اللبنانية المتورطة في الصراع السوري مثل حزب الله، بأن من مصلحته ومصلحة لبنان الابتعاد عن المستنقع السوري والانخراط بشكل بناء في الحياة السياسية الديموقراطية اللبنانية، وفي سوريا تقف فرنسا إلى جانب الشعب السوري منذ آذار 2011 في نضاله من أجل سوريا حرة وديموقراطية ومستقرة تحترم جميع مواطنيها وتضمن الحريات وحقوق الأقليات، حيث أغلقت فرنسا سفارتها في دمشق منذ السادس من آذار 2012 احتجاجاً على عمليات القتل والقمع الوحشية التي يمارسها النظام السوري ضد شعبه، وغادر السفير الفرنسي الأراضي السورية في اليوم نفسه، وأعلنت فرنسا في 29 أيار 2012، إن السفيرة السورية وديبلوماسيين آخرين هم أشخاص غير مرغوب فيهم وذلك في إطار مبادرة جماعية لعدة دول غربية، واعترفت فرنسا في 13 تشرين الثاني 2012 بالائتلاف الوطني السوري ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب السوري، أما بالنسبة لمناطق اللجوء في الدول العربية للاجئين السوريين وهي الأردن وتركيا والعراق، فقد عززت فرنسا التعاون والتنسيق بينها وبين كل من الأردن والعراق وتركيا منذ وصول هولاند إلى الحكم وذلك بفعل الضرورات الميدانية التي تفرضها الأزمة السورية، ومع إقامة البلدان الثلاث مخيمات لإيواء للاجئين السوريين على أراضيها، كان لا بد من إسهام فرنسا في المساعدات الدولية المقدمة لهؤلاء اللاجئين بالتنسيق مع السلطات الأردنية والتركية والعراقية والمنظمات الدولية (مراد، 2014، ص12).

أما علاقة فرنسا بالمغرب العربي، واكبت التغيرات التي عرفتها المنطقة إبان الثورات التي أطاحت بالأنظمة، وقد كان الخطاب موجها أكثر إلى الشعوب بدل القيادات، مع ضرورة دعم فرنسا للإصلاح والتغيير وتفعيل الشراكة بينها وبين شعوب المنطقة، ففي ليبيا، وبعدما صارت فرنسا الشريك الأوروبي الأول بعد الثورة، قامت فرنسا بترسيخ التواصل مع القيادات الحاكمة، وفتح المجال لنقل الخبرة الفرنسية في المجالات العسكرية والمدنية، وفي تونس، وبعد فترة التوتر التي خيمت على العلاقات

بين فرنسا وتونس منذ اندلاع الثورة التونسية، فقد سعت الخارجية الفرنسية إلى تصحيح مسار العلاقات، مع فتح حوار جديد مع السلطات التونسية الحالية، ودعم الشراكة بين البلدين، أما الجزائر، والتي تنظر بتفاؤل إلى مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية، (التي طالما خيم عليها البرود بسبب موضوع التاريخ المشترك وقضايا الذاكرة، وما يرتبط بها من مطالب جزائرية بالاعتراف والاعتذار عن جرائم الحقبة الاستعمارية) والنظر إلى الجزائر باعتبارها شريك حيوي ومهم في المنطقة، وسوف تضل الجزائر من أهم شركاء فرنسا في المنطقة والتي يسعى النظام الفرنسي إلى تعزيز الشراكة بينهما، وفيما يخص العلاقات الفرنسية المغربية، ورغم تخوف الرباط من مستقبل قضية الصحراء إبان فوز الاشتراكي هولاند بسبب علاقته المتينة مع جنرالات الجزائر من ناحية، وموقف الرئيس الفرنسي الاشتراكي الأسبق فرانسوا ميتران من البوليساريو من جهة أخرى، لكنها مخاوف عابرة، وخصوصاً إذا علمنا أن موقف فرنسا من قضية الصحراء لن يطرأ عليه تغيير بعد وصول الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إلى الحكم، بالإضافة إلى مساندة الحزب الاشتراكي الفرنسي لمبادرة الحكم الذاتي التي يقترحها المغرب لتسوية نزاع الصحراء، وهو نفس الحل الذي يدعمه هولاند، على اعتبار أنه الحكم الأكثر واقعية لتسوية مشكلة الصحراء (صندي، 2012).

أما ليبيا، حيث مرت العلاقات بين ليبيا وفرنسا بتحولات متناقضة، فمن تبادل زيارات مسؤولي البلدين إلى استدعاء السفراء، ومن الخلاف حول الوضع الداخلي في تشاد خلال ثمانينيات القرن الماضي ومساندة كل دولة لأحد طرفي النزاع التشادي، مرورا بإبرام العقود ثم فسخها، وانتهاء بتبادل الزيارات على أعلى مستوياتها، حيث حل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بطرابلس في يوليو/تموز 2007م، ومنذ 23 فبراير 2011، 5 أيام فقط بعد بداية عملية قمع أول مظاهرات سلمية في شرق ليبيا، وبعد قصف مدينة بنغازي من قبل الطائرات الليبية، اقترحت فرنسا على شركائها الأوروبيين تطبيق عقوبات ضد نظام العقيد معمر القذافي، ومنذ ذلك الحين شاركت فرنسا بشكل نشط في مفاوضات مجلس الأمن في الأمم المتحدة يوم 26 فبراير 2011م، وذلك لتحديد العقوبات ضد هذا النظام ولدراسة إمكانية إجراء منطقة حظر جوي على ليبيا بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وفي يوم 17 مارس،

وبمبادرة خاصة من فرنسا والمملكة المتحدة، تم تبني قرار 1973 الصادر من مجلس الأمن لدى الأمم المتحدة، وينص هذا القرار على إنشاء منطقة حظر جوي في الأجواء الليبية (باستثناء الرحلات الجوية الإنسانية) وذلك لحماية المدنيين ضد الضربات الجوية، كما يخول هذا القرار جميع الدول الأعضاء باستعمال جميع الوسائل اللازمة لحماية المدنيين واحترام منطقة الحظر الجوي، وأخيراً، ينص القرار 1973 على تشديد الحظر على الأسلحة وإمكانية تفتيش القوارب والسفن القادمة من وإلى ليبيا، وفي يوم 19 مارس، وبعد عقد قمة باريس في قصر الإليزيه، وبمبادرة خاصة من فرنسا والمملكة المتحدة، تم مشاركة العديد من الدول في التحالف الدولي ضد العمليات المتخذة من قبل قوات العقيد معمر القذافي، وبأمر خاص من رئيس الجمهورية الفرنسية، ومنذ يوم 19 مارس، شاركت الطائرات القتالية التابعة للسلاح الجوي الفرنسي في الضربات الجوية ضد ليبيا (هيرو، 2012).

بدا واضحاً أن الانفتاح العربي على الفرنسيين من أجل تنويع خارطة التحالفات مع قوى دولية متعددة بما فيها الولايات المتحدة يصبّ في مصلحة الدول العربية، وسيساهم في تقليل مخاطر تداعيات الحروب التي فجرتها أميركا بقيادتها الأحادية، لكن توسيع تلك الخارطة لا يجب أن يكون بديلا عن بناء إستراتيجية جديدة للعلاقات العربية العربية، وعدم تذويب الهوية القومية والشخصية المستقلة لبلدانهم، حيث لا يجب أن يقع العرب في صيغة جديدة تكرر نفس أخطاء الماضي.

2.5 العلاقات الفرنسية التركية

لطالما اعتمدت العلاقات التركية–الفرنسية على عنصر ثالث خارج إطار المعادلة الثنائية في التقارب أو التباعد، التفاهم أو التخاصم بين البلدين؛ فالتحالف الذي تم بين العثمانيين في عهد سليمان القانوني والفرنسيين في عهد فرانسوا الأول كان سببه عداء الأخير لملك إسبانيا شارل الخامس، وقد استمرت العلاقات الجيدة هذه لأكثر من قرنين، وقد تخاصما فيما بعد بسبب احتلال نابليون لمصر، وإن كان التقلب هو السمة العامة التي صبغت العلاقات الثنائية فيما بعد، فإنّ اختراقات مهمة لهذا النمط كانت تحصل بين الفترة والأخرى؛ فبعد انهيار الدولة العثمانية استولت فرنسا على أجزاء

واسعة منها، ولم يحُل هذا دون تأثر النخب العلمانية التركية التي أنشأت الدولة التركية الحديثة على أنقاض السلطنة العثمانية بالفرنسيين، ويمكن إدراك هذا المعطَى اليوم من خلال العديد من المفردات الفرنسية في اللغة التركية الحديثة والتي حلّت غالبًا محل نظيرتها العربية، واعترفت فرنسا في العام 2001 بوقوع عمليات "إبادة" للأرمن كحقيقة تاريخية، وقد كان ذلك مقدّمة لتقلّب آخر في العلاقة بين الطرفين، ترافق مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم نهاية عام 2002، حيث تبدلت معطيات تركيا الداخلية والإقليمية والدولية، وأُعيد معها تعريف العلاقات الثنائية التركية-الفرنسية، وتُعد فرنسا فيه قائدة التيار المتشدد المعارض لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ومع وصول نيكولا ساركوزي إلى قصر الأليزيه أصبح الموقف الفرنسي أكثر تشدداً، خاصة أنّه كان قد اتخذ مواقف قوية ومعادية لتركيا عندما كان وزيرًا للداخلية عام 2005م (باكير، 2012).

شهد النفوذ التركي تصاعداً هائلاً في إفريقيا منذ العام 2005 وتحديداً خلال السنوات القليلة الماضية، إذ ارتفع عدد السفارات على سبيل المثال من 12 سفارة بداية عام 2009 إلى 20، مع التحضير لفتح 15 سفارة جديدة، علماً بأن عدد السفارات التركية في إفريقيا عام 2002 بلغ بضعة سفارات فقط لا غير، أما التبادل التجاري مع دول القارة فقد ارتفع من حوالي 5 مليارات عام 2003 إلى حوالي 17 مليار عام 2008، وقد أثار ذلك حفيظة الفرنسيين الذي يملكون نفوذًا واسعًا في إفريقيا لاسيما في مستعمراتهم السابقة (مزوار، 2014).

أما على المستوى العربي، وفيه يبرز نوع من الصراع على الدور والتأثير يختلط فيه التاريخ (السلطنة العثمانية وفرنسا المستعمرة)، مع الحاضر (الجمهورية التركية والجمهورية الفرنسية) في منطقة كانت في وقت من الأوقات مكونًا أساسيًا للإمبراطورية العثمانية، وتعرضت أجزاء واسعة منها بعد انهيارها للاستعمار الفرنسي، ومع الصعود الذي رافق العلاقات التركية-العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً خلال الفترة وتحديداً 2007-2010، شعر الفرنسيون بشيء من المنافسة، مترافقاً مع تراجع دورهم وتأثيرهم، وفي بداية عام2011م، حصل تطور جديد تمثّل باندلاع الثورات العربية، الأمر الذي زاد من التعقيد في العلاقات التركية-الفرنسية وأضفى عليها مزيداً

من التشنج، وكان لافتاً تقدّم الموقف الفرنسي كثيراً على العديد من الدول الأوروبية وحتى على واشنطن في دعم الثورات العربية، وأحد المعطيات المفسِّرة لذلك هو حرص فرنسا على حجز موقع جيد لها على الصعيد الدولي والإقليمي في التحولات الجيو-سياسية الجارية، وذلك لإعادة تقديم الدور الفرنسي الإقليمي والدولي بشكل جديد، وكذلك محاولة التأثير على الأنظمة الوليدة وعلى توجهاتها وسياساتها في المنطقة (باكير، 2012).

بعد سنوات من الجفاء في عهد نيكولا ساركوزي بدأ الدفء يعود ببطء إلى العلاقات بين تركيا وفرنسا عام 2012م، بعد رفع الأخيرة اعتراضها على احد فصول مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ولكن فرنسا لا تبدو مستعجلة في عودة هذه العلاقات، بل تتوخى الحذر في كل خطوة تخطوها، وفي تأكيد لرغبة حكومة الرئيس الاشتراكي فرنسوا هولاند في قيام "علاقة قوية" بين فرنسا وتركيا، رفعت فرنسا مؤخرا اعتراضها على واحد من خمسة فصول في مفاوضات الانضمام، كان الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي وضع عليها الفيتو، والفصل الذي رفع الفيتو الفرنسي عنه هو ملف المساعدات الإقليمية، وسارعت تركيا إلى الترحيب بالخطوة الفرنسية، وفي هذا يقول ديدييه بيون من معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية (ايريس) لوكالة فرانس برس "منذ انتخاب فرنسوا هولاند هناك تغيير حقيقي في أجواء العلاقات الثنائية"، وبحسب دبلوماسيين في تركيا وفرنسا، فإن الأتراك يأملون من فرنسا إذا ما أرادت أن تجسد فعلاً هذه "الانطلاقة الجديدة" أن يقوم هولاند بزيارة بلدهم، حيث ستكون الأولى من نوعها منذ 1992، وقد وافق الاليزيه على هذه الزيارة (الطوسة، 2013، ص16).

شكلت زيارة الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند في يناير 2014 لتركيا نقلة نوعية في العلاقات التركية الفرنسية، سواء في دوافعها أو تداعياتها الاقتصادية والسياسية على مستقبل العلاقات بين البلدين، حيث اكتسب الزيارة أهمية كبيرة على مستويات عدة: (أحمد، 2014).

أولاً: ساهمت زيارة هولاند لتركيا، الأولى لرئيس فرنسي منذ زيارة فرنسوا ميتران قبل 22 عاماً، في إذابة الجليد في العلاقات بين البلدين، وأنهت حالة الجفاء الشديدة إبان

فترة سلفه نيكولاي ساركوزي، التي وصلت إلى ذروتها في نهاية ديسمبر 2011 عندما أقر البرلمان الفرنسي مشروع قانون يجرم إنكار المذابح الجماعية للأرمن إبان فترة الحكم العثماني بين عامي 1915 و1917.

ثانياً: أحيت الزيارة آمال تركيا مرة أخرى في الانضمام للاتحاد الأوروبي، التي تواجه عثرات وعقبات كبيرة منذ انطلاق المفاوضات في عام 2005 بسبب الاعتراضات الفرنسية والألمانية، حيث كان ساركوزي من أشد المعارضين لانضمامها باعتبار أن الاتحاد الأوروبي ناد مسيحي لا يمكن لتركيا ذات الأغلبية المسلمة أن تدخله.

ثالثاً: البعد الاقتصادي هو الدافع الأساسي لزيارة هولاند لتركيا، حيث يسعى هولاند لمعالجة مشكلة البطالة المتصاعدة في بلاده عبر فتح أسواق جديدة وفرص استثمار خارجية، تساهم في الوفاء بوعده بخفض نسبة البطالة، وذلك عبر تطوير العلاقات الاقتصادية مع أنقرة، فقد طالب هولاند بأن تصل نسبة التبادل التجاري بين البلدين إلى 20 مليار يورو، في ظل التعاون الاقتصادي الضعيف بين بلدين كبيرين اقتصادياً وعضوين في مجموعة العشرين الاقتصادية، حيث تسبب الجفاء السياسي خلال فترة ساركوزي في تراجع حصة السوق الفرنسية في تركيا من 6% عام 2002 إلى 3% عام 2012، وفي المقابل فإن تركيا تحتاج إلى زيادة التعاون الاقتصادي مع فرنسا والاستفادة من خبرتها في المجالات النووية والعلمية واستيفاء المعايير المطلوبة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما أن تعميق التعاون الاقتصادي سوف يخلق شبكة من المصالح بين رجال الأعمال والشركات الكبرى في البلدين.

سجّلت المبادلات التجارية الفرنسية مع تركيا ازدياداً في عام 2015، فبلغت قيمتها الإجمالية 13,8 مليار يورو، مما يمثل ارتفاعا بمعدل 13% مقارنة بعام 2014، وأصبحت فرنسا تحتل المرتبة السادسة في قائمة مورّدي تركيا، إذ بلغ حجم صادراتها 7.1 مليار يورو (5.9 مليار يورو في عام 2014)، وهي المرتبة الأعلى التي بلغتها فرنسا تاريخيا مرتفعة بمرتبة واحدة، وتتبوأ فرنسا المرتبة السادسة في قائمة عملاء تركيا إذ بلغ حجم وارداتها 6.7 مليار يورو (6.1 مليار يورو والمرتبة الخامسة في العام

الماضي)، كما وتحتل السوق التركية المركز الحادي عشر في قائمة الأسواق الفرنسية العالمية، وتتبوأ تركيا المرتبة الثالثة من بين العملاء الفرنسيين من غير الاتحاد الأوروبي وسويسرا، بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين (المرتبة الرابعة عشرة والمرتبة السادسة على التوالي في عام 2014) وتستوعب تركيا 1.6% من صادرات فرنسا، مقارنة بنسبة 1.4% في العام 2015 (وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، 2016).

3.5 العلاقات الفرنسية الإيرانية

إن العلاقات بين فرنسا وإيران قد تعكرت فعلياً منذ سقوط شاه إيران عام 1979م، وتغيير نظام الحكم في إيران مع المرشد الأعلى للثورة الإسلامية روح الله الخميني، وهي خطوة أولى ساهمت في تدهور العلاقات بين باريس وطهران، وازدادت العلاقات بين البلدين تدهورا عندما وقفت فرنسا مع العراق أثناء حرب الخليج الأولى(1980-1988)، وأبرمت فرنسا عقود تسليح ضخمة مع العراق آنذاك، ما أثار حفيظة إيران، واعتبرت طهران الموقف الفرنسي بمثابة المشاركة في الحرب ضدها، وتجددت المواجهات بينهما بحدة أكثر، ما بين 1985 و1986 عندما اتهمت إيران باستهداف المصالح الفرنسية عبر تدبير اختطاف فرنسيين في لبنان، وأيضا عبر سلسلة هجمات إرهابية في باريس بينها اعتداء شارع "رين" في سبتمبر/أيلول 1986 الذي خلف (13) قتيلاً وأكثر من (250) جريحاً، واستؤنفت العلاقات بين البلدين في 1988 بعد الإفراج عن آخر رهائن الفرنسيين في لبنان مع نهاية الحرب الإيرانية العراقية، بعد 3 سنوات من الاحتجاز، لم تهدأ عواصف الأزمات بين فرنسا وإيران، وعادت انفراجة خفيفة بين البلدين خلال فترة حكم الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، وعادت إلى مربعها الأول عقب انتخاب الرئيس المحافظ محمود أحمدي نجاد عام 2005 (وكالات، 2016).

أما بخصوص البرنامج النووي الإيراني تخلله انتخابات العام 2009 الإيرانية التي اتهمت فيها فرنسا، محمود أحمدي نجاد، بالتزوير من أجل الفوز بولاية ثانية، وعام 2012، شاركت فرنسا الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على طهران، وكانت باريس

خلال سنوات التفاوض الأكثر تشدداً في مسألة تخصيب اليورانيوم والحصول على ضمانات بعدم تطوير سلاح نووي (شلالا، 2016).

وشهدت العلاقات بين فرنسا وإيران توتراً متزايداً خلال حكم نيكولا ساركوزي، إذ كانت فرنسا في مقدمة الداعين إلى فرض عقوبات دولية على البرنامج النووي الإيراني وللتنديد بوضع حقوق الإنسان في إيران، كما أن فرنسا أحد أعضاء مجموعة الـ5+1 التي تتفاوض مع إيران لإقناعها بالتخلي عن طموحاتها العسكرية النووية، وهي طرف رئيسي في العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على النظام الإيراني، وقد تميز الموقف الفرنسي عن غيره من مواقف الدول الغربية خلال توقيع الاتفاق مع إيران (بتخفيف العقوبات المفروضة عليها مقابل تجميدها أنشطة تخصيب اليورانيوم في مفاعلاتها النووية)، فقد كانت فرنسا آخر دولة توافق على الاتفاق، لأنه بنظر باريس لا يحتوي ضمانات قوية بأن النظام الإيراني في نهاية المطاف سيعدل نهائيا عن فكرة امتلاك السلاح النووي، ورغم الانفتاح الذي أبدته إيران تجاه المجتمع الدولي منذ انتخاب حسن روحاني رئيساً لها، إلا أن فرنسا التي يزعجها الدعم الإيراني لنظام الأسد في سوريا وقوة السلاح التي يستخدمها حزب الله في فرض أجندته على الحياة السياسية في لبنان، ما زالت تنظر بشك وحذر تجاه نوايا النظام الإيراني الذي يقوم بمناورات دون تقديم أي تنازلات جدية في أي ملف من ملفات السياسة الخارجية، وعن مدى الأمل الذي تتعلق به دول الـ5+1 (فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأميركية، روسيا، الصين وألمانيا) في إمكانية التوصل مع إيران من خلال التفاوض إلى وضع حد لبرنامجها النووي العسكري، فإن فرنسا كدولة تملك خبرة كبيرة في مجال الطاقة النووية، وكبلد ملتزم بمكافحة انتشار الأسلحة النووية، تواصل بكل جدية وتصميم المشاركة في هذه المفاوضات من اجل ضمان التوصل إلى حل واضح ونهائي (مراد، 2014،ص13).

من عام 2013 إلى عام 2015 وبعد واحد وعشرين شهراً من المفاوضات الصعبة، أعلنت مجموعة (5+1) عن التوصل إلى اتفاق نهائي مع إيران حول برنامجها النووي وذلك بعد الاتفاق الانتقالي في جنيف في نوفمبر 2013 ثم اتفاق الإطار في لوزان في أبريل 2015، ويقوم الاتفاق النهائي الذي ضم 159 صفحة

مابين وثيقة الاتفاق الأساس و5 ملاحق تقنية على تقييد البرنامج النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات المفروضة على إيران بعد التأكد من وفائها بالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاق (المنصف، 2016، ص6).

وبعد الاتفاق النووي الذي دخل حيز التنفيذ، أكدت فرنسا وإيران على ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية، سيما الاقتصادية والجهود المشتركة في محاربة الإرهاب، رغم اختلافات في مواقف البلدين بحيثيات الملفات الشرق أوسطية، حيث أكد هولاند في مؤتمر صحفي مشترك مع روحاني أن دخول الاتفاق النووي حيز التنفيذ واستئناف العلاقات الاقتصادية بين إيران وفرنسا، يعني أن لديهما مسؤوليات دولية مشتركة، تتمثل في حل النزاعات والأزمات السياسية ومكافحة الإرهاب وتوفير الأمن في الشرق الأوسط، وقد تم إطلاق حوار سياسي بين وزراء خارجية البلدين وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، ومن أهم نتائج الاتفاق النووي بين إيران والدول 5+1، توجهت المصالح الأوروبية إلى تقارب مع الإيرانيين ومؤسساته الاقتصادية، وتوجه العديد من الوفود الاقتصادية والحكومية الأوروبية إلى طهران أو من خلال الاتصالات السياسية المباشرة والهاتفية لبدأ صفحات جديدة من العلاقة الأوروبية مع إيران ودعوتها للمجتمع الدولي وإبقاء تأثيرها الإقليمي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وقد أدت إلى إعادة اللحمة للعلاقات الاقتصادية المهمة التي كانت تربط إيران بعواصم الدول الأوروبية، ومثال هذا ما كان عليه حجم التبادل التجاري بين فرنسا وإيران عام 2004 الذي بلغ (4) مليار يورو وانخفض إلى (500) مليون يورو في عام 2013 بسبب العقوبات الاقتصادية على إيران، وإعادة الاستثمار في مجالي حقول الغاز والنفط والتنقيب عنهما والمباشرة باستخراجهما والاستفادة من تصديرهما والانتفاع من المنتوجات النفطية التي تصاحب عملية الاستثمار في مجال الطاقة والتي أصبح للشركات الفرنسية مكاناً بارزاً في هذه العمليات، حيث وصل التبادل التجاري بين الطرفين إلى 30 مليار دولار عام 2015 (كونا، 2016).

فقد نظرت فرنسا بعد الاتفاق النووي الى عودة العلاقات مع ايران، مما يسهل في تعزيز الاستثمارات الفرنسية في ايران في ظل المنافسة المتوقعة من الشركات الاجنبية الاخرى.

4.5 العلاقات الفرنسية الإسرائيلية

تعود الانطلاقة الأولى للعلاقة بين فرنسا وإسرائيل إلى وقت مبكر، ففي العام 1946 منحت باريس حق اللجوء لزعيم حزب العمل ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ديفد بن غوريون وغيره من أعضاء تنظيم "هاغناه" بعد أن طردتهم السلطات البريطانية من فلسطين. وتنظيم "هاغناه" هو الذراع العسكرية الرئيسية للحركة الصهيونية، واستطاع بن غوريون أثناء وجوده في فرنسا إرسال كميات من السلاح إلى فلسطين دون أي عرقلة من السلطات الفرنسية، وقبل الإعلان عن دولة إسرائيل عام 1948 صوتت فرنسا في الأمم المتحدة عام 1947 في تصويت تاريخي لصالح قرار يقضي بإنشاء إسرائيل، وفي الـ20 من مايو/أيار 1949 اعترفت باريس باسرائيل، وفي عام 1955 كان هنالك مفاوضات بين فرنسا وإسرائيل من أجل شراء أسلحة فرنسية، حيث انتهى التفاوض ببيع فرنسا طائرات عسكرية من نوع "ميستير 4 (Mystère IV) " لإسرائيل، وفي نفس العام وقعت فرنسا وإسرائيل في سرية تامة اتفاقاً يسمح بنقل تكنولوجيا الطاقة النووية الفرنسية إلى إسرائيل، إذ أشرف الخبراء الفرنسيون على إقامة مفاعل ديمونة في صحراء النقب، فكانت فرنسا أول من فتح أمام إسرائيل باب امتلاك الطاقة النووية وكشفت لها أسرارها (بن عنتر، 2008).

أما في عقد الستينيات حصل توتراً كبيراً في علاقة فرنسا بإسرائيل، فقد طبّق الجنرال الفرنسي شارل ديغول ما عُرف بالسياسة العربية لفرنسا، وزاد توتره بإسرائيل في حرب سنة 1967 عندما أعلن عن حظر تصدير الأسلحة لها، واستمر التوتر مع خليفته جورج بومبيدو الذي كان يتعاطف مع القومية العربية (عزام، 2014).

أما في عهد جيسكار ديستان الذي خلف بومبيدو بداية من عام 1974، فقد اتّجهت السياسة الخارجية الفرنسيّة إلى تنسيقٍ أكبر مع الولايات المتحدة، ولا شك في أنّ حظر النفط كان له تأثير، لا سيما وأنّ فرنسا كانت تستورد نحو 85% من نفطها من العرب، وهو ما استغلته الدعاية الصهيونيّة في أوروبا وفي فرنسا تحديدا لتسميم الرأي العام وتأليبه ضد العرب، ومن قرارات جيسكار ديستان الخطيرة، رفع الحظر عن مبيعات السلاح الفرنسيّ لدول الشرق الأوسط بداية من عام 1974، وسعى في الوقت نفسه إلى تعميق العلاقات مع البلدان الخليجية لضمان التّزود بالنفط، وعلى الرغم من

محاولة جيسكار التمايز عن ديغول في موقفه من الصراع العربيّ الإسرائيليّ، فقد اعترف بشرعية حق الشعب الفلسطيني، وسمح لمنظمة التحرير بفتح مكتب إعلامي رسمي في باريس بداية من 31 تشرين الأول/أكتوبر 1975 (الحسان، 1987، ص64).

غير أن فترة فرانسوا ميتيران التي استمرت لـ14 سنة، عرفت تحسناً كبيراً في العلاقات الفرنسية الإسرائيلية، ترجمته زيارته لإسرائيل، التي انحاز إليها في الكثير من المواقف، إلّا أنه حاول كذلك أن يبقي على علاقة جيدة مع الجانب العربي، فقد اعترف بمنظمة التحرير الفلسطيني وساهم في وساطات لصالحها خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان، وعادت الأزمة مرة أخرى لتطفو بين البلدين في عهد جاك شيراك، فقد كان هذا الأخير على علاقة جيدة بالطرف الفلسطيني ودخلت العلاقات الاسرائيلية الفرنسية حالة من التوتر، تم التعبير عنها في المواقف والخطابات المتبادلة، وقد زادت مع زيارة الرئيس الفرنسي شيراك للاراضي الفلسطينية (عزام، 2014).

مع وصول الرئيس ساركوزي في عام 2007م، اتسمت العلاقات الفرنسية الإسرائيلية بالتأييد المطلق لإسرائيل، إضافة إلى التصريحات الصحفية المتكررة لساركوزي والمؤيدة لإسرائيل، واعتبار أمن إسرائيل خط أحمر واعتبار قيام دولة إسرائيل معجزة وأنه الحدث الأهم في القرن العشرين، وأحاط ساركوزي نفسه بمجموعة كبيرة من الوزراء والمستشارين اليهود في ميادين مختلفة (منها السياسة الخارجية وشؤون الهجرة)، وسخر إمكانات الدولة (أي المال العام) لحماية إسرائيل ومساعدتها وإرسال المعونات العسكرية لها، وأرسلت فرنسا بوارج عسكرية لتشديد الخناق على قطاع غزة بذريعة منع تهريب الأسلحة لحماس، حيث أن وصول نيكولا ساركوزي إلى منصب الرئاسة، غيّر الكثير من الأساسيات في علاقة الدولتين معاً، فقد تخلّى عن سياسة سابقيه حتى المُتزنة منها، وتقرّب بشكل كبير من إسرائيل، كي يضمن لفرنسا تقارباً أكبر مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويضمن كذلك عطف اليهود الفرنسيين (المعز، 2012، ص15).

تصريحات فرنسوا هولاند الذي وصل الى قصر الاليزية عام 2012، تُعتبر هي الأكثر انحيازاً لإسرائيل، فمنذ عقود لم يدعم رئيس فرنسي إسرائيل حتى وهي تقصف

أحياء سكنية وتقتل المئات من المدنيين، حيث لم تمثل مواقف هولاند وحكومته المشاعر السائدة في الشارع الفرنسي تجاه القضية الفلسطينية، فضلاً عن مواقف سياسية متضامنة أخرى من اليمين واليسار الراديكالي ومن بعض الشخصيات في "الحزب الاشتراكي، وقد خرج عشرات آلاف المتظاهرين في حوالي ستين تظاهرة على مدار أيام العدوان الإسرائيلي ضد غزة، وشملت عدة مدن فرنسية كان أكبرها في باريس، ما دفع بهولاند إلى المطالبة بعدم تصدير الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى فرنسا (عبدالحميد، 2014).

وقد ساهمت عدة عوامل إستراتيجية في تقوية العلاقات الفرنسية الإسرائيلية، منها التقارب الفرنسي مع السعودية من أجل مواجهة الخطر الإيراني الذي يهدّد النفوذ السني في المنطقة من جهة، ويعادي القوة الإسرائيلية من جهة أخرى، فضلاً عن التسليح الفرنسي للجيش اللبناني كي يواجه امتداد حزب الله الذي تراه إسرائيل بمنظار الخطر، وهنالك عوامل اقتصادية كذلك في هذا التقارب، منها الاستثمارات الإسرائيلية في فرنسا، واضطلاع فرنسا بتأهيل شبكة السكك الحديدية الإسرائيلية، وتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين إبّان زيارة هولاند عام 2014 لتل أبيب، التي رافقه فيه ممثلون لـ150 شركة فرنسية (عزام، 2014).

5.5 الموقف الفرنسي من قضايا وأزمات الربيع العربي

انطلق الربيع العربي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وهي منطقة تتقاطع فيها مصالح اقتصادية وجيوسياسية وثقافية، للدول المتشاطئة وللدول العظمى كذلك، وتطل عليها ثلاث قارات، حيث تشغل أوروبا معظم سواحلها الشمالية، وتشغل إفريقيا سواحلها الجنوبية، وتشغل آسيا سواحلها الشرقية وجزءاً من سواحلها الشمالية، وقد وضعت أحداث هذا الربيع الدول الغربية العظمى أمام خيارين لا ثالث لهما؛ أولهما الاستمرار في السير وفق نهجها التقليدي في دعم أنظمة حليفة لها لا تحظى بالحد الأدنى من القبول الشعبي، وثانيهما التخلي عن هذا النهج ورسم إستراتيجية جديدة لكسب ود الشعوب، في أطر علاقات جديدة لا تتعارض مع مصالح الطرفين (جمال، 2011، ص8).

في هذا السياق، لا بد من التوقف عند الموقف الفرنسي، حيث تناسب الموقف الفرنسي والرد الفرنسي تجاه قضايا وأزمات الربيع العربي حسب المصالح الفرنسية، وزاد اهتمام فرنسا بازدياد تأثيرات هذه الأزمات في المصالح الفرنسية الاقتصادية والأمنية والسياسية، إذا أخذنا في نظر الاعتبار الطموحات الفرنسية الكبيرة، وديناميكية الرئيس ساركوزي التي تدفعه لسبق الأحداث أحياناً.

من خلال ما تقدم سنستعرض موجز عن موقف فرنسا من ثورات الربيع العربي في كل من (تونس، مصر، ليبيا، اليمن وسوريا).

أولاً: الثورة التونسية

في بداية الثورة ظلت فرنسا تلتزم الصمت حيال التعامل التونسي تجاه الثورة، وقد اتهمت السلطات الفرنسية بالتواطؤ مع بن علي، ومحاولة إنقاذه، حيث أن تصريحات بعض المسؤولين الفرنسيين ومن بينهم رئيس الحكومة فرنسوا فيون ووزيرة الخارجية ميشال إليو ماري وصمت الرئيس نيكولا ساركوزي هو دليل على عدم رضا فرنسا بالأحداث التي حصلت، حيث تأخرت فرنسا في الوقوف إلى جانب الثورة حتى هروب الرئيس بن علي وسقوط نظامه، وكانت التصريحات التي أدلت بها ميشيل أليو ماري بتقديم الخبرة الفرنسية للحكومة التونسية في الحفاظ على الأمن، موضع استهجان، واعترف المسؤولون الفرنسيون لاحقاً بأنهم لم يفهموا ما يجري في تونس، وأنهم فضلوا الاستقرار على مطلب الحرية (أبو نجم، 2013، ص5).

قامت فرنسا بتغيير سفيرها لدى تونس بسفيرها في العراق، كخطوة متقدمة ومؤكدة على تأييد الثورة ورفض سياسات الرئيس السابق بن علي، فضلاً عن ذلك، عمدت الحكومة إلى إقرار خطة عمل من أجل تونس، لمواكبة الثورة التونسية ودعم المرحلة الانتقالية، ثم دفع ساركوزي شركاءه في قمة الثمانية في منتجع دوفيل (شمال غربي فرنسا) يومي 26 و27 مايو (أيار) عام 2011 إلى تبني ما سمي "شراكة دوفيل"، أي التزام الثمانية بمساعدة بلدان الربيع العربي (تونس ومصر وقتها) مالياً واقتصادياً وسياسياً، بل إن ساركوزي دعا القائد باجي السبسي، رئيس الحكومة المؤقتة، إلى حضور القمة وعرض حاجات بلاده، وكانت الدعوة بمثابة جرعة دعم للنظام الآخذ بالتكون بعد مرحلة بن علي، وخلال عامي 2011 و2012، أكدت باريس باستمرار

وقوفها ودعمها للتحولات في تونس، وبتمسكها بقبول الأطراف للعبة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمرأة وحرية الرأي (أبو نجم، 2013، ص5).

أعلن الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند أثناء زيارته لتونس في 2013، برغبة بلاده في إعادة تأسيس العلاقات التونسية الفرنسية بتجاوز الماضي مؤكداً ثقته في تونس الجديدة، وفي ترجمة إضافية لرغبة فرنسا في التهدئة بعد أن دعمت حتى النهاية تقريباً نظام زين العابدين بن علي، وقد أكد هولاند في كلمة أمام المجلس الوطني التأسيسي (أعلى سلطة في تونس) أن الإسلام والديمقراطية متلائمان، مانحاً ثقته لحكومة يهيمن عليها حزب النهضة الإسلامي (وكالات، 2016).

ثانياً: الثورة المصرية

لم يختلف الموقف الفرنسي كثيراً من ثورة 25 يناير 2011 عن مواقف الدول الغربية، حيث أن فرنسا منذ اليوم الأول من الثورة كان موقفها التنديد والشجب والاستنكار بسقوط القتلى نتيجة التظاهرات، وذلك تحت دعوى أن فرنسا تدعو إلى مزيد من الديمقراطية لدول العالم كلها، وهو تصريح تكرر لدى أكثر من مسؤول فرنسي، ومع استمرار الثورة وسقوط عشرات القتلى، دعا الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والمستشارة الألمانية ميركل ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في اجتماع تنسيقي بتاريخ 29 يناير 2011، الرئيس المصري مبارك إلى إجراء عملية تغيير، وتشكيل حكومة ذات قاعدة قوية لتفادي أعمال العنف (الجزيرة نت، 2011).

وفي 29 يوليو 2011 عقبت فرنسا على أول انتخابات في مصر بعد ثورة 25 يناير، في تصريحات للمتحدث باسم خارجيتها برنار فاليرو حيث أكدت دعمها لمسيرة التحول الديمقراطى التي تشهدها مصر بعد نجاح ثورة 25 يناير، مشيرة إلى عدم تدخلها في الشؤون الداخلية للبلاد وإلى احترام اختيار المصريين، وعن الموقف الفرنسي من ثورة 30 يونيو فقد اتسم بالتوازن والاعتدال، بعد أن تفهمت الحكومة الفرنسية حقيقة ما جرى في مصر (وحدة البحوث السياسية، 2013، ص5).

في أحداث ثلاثين يونيو 2013، لعبت فرنسا دوراً إيجابياً في تدعيم الموقف المصري داخل الاتحاد الأوروبي، حيث لم يصف المسؤولين الفرنسيين ما حدث بأنه انقلاب عسكري، وقد ظل الموقف الفرنسي ثابت حتى فض اعتصامي رابعة العدوية

وميدان نهضة مصر، حيث ثبتت صورة فض الاعتصام فقط ولكن مع الوقت تنبه الجانب الفرنسي لباقي شريط الأزمة من عنف وترويع للمواطنين واعتداء على الكنائس والمنشآت العامة والخاصة، وقد نقلت الدبلوماسية المصرية رسائل عديدة للدوائر السياسية الرسمية وغير الرسمية في فرنسا حول فض اعتصامي رابعة والنهضة وأنها لم تكن اعتصامات سلمية، وفي تصريحات المتحدث باسم الخارجية الفرنسية، رومان نادال بتاريخ 2013/11/28 في أحد المؤتمرات الصحفية بباريس، معبرة بشكل كبير عن موقف فرنسا من ثورتي يناير ويونيو حيث قال: أن فرنسا تعتبر الثورة المصرية كتلة ووحدة واحدة، سواء ما جرى في الخامس والعشرين من يناير 2011 أو في الثلاثين من يونيو 2013، وأن فرنسا تعتبر الثورة المصرية إيجابية وقامت بدعمها ولا تزال تواصل مساندتها سواء على المستوى الثنائي أو في إطار الاتحاد الأوروبي، وقال المتحدث باسم الخارجية الفرنسية أيضاً أن ما جرى في الثلاثين من يونيو الماضي هي إرادة عارمة عبر من خلالها المصريون عن رفضهم حيال السلطات التي كانت موجودة آنذاك في الحكم وأدت إلى تطورات سياسية في مصر (وحدة البحوث السياسية، 2013، ص5).

ثالثاً: الثورة الليبية

تصدر الموقف الفرنسي طليعة المواقف الدولية بالنسبة للثورة الليبية بالرغم من تحالفه السابق مع نظام القذافي، والذي عقد الكثير من الصفقات العسكرية مع النظام الفرنسي، إلا أن موقف فرنسا من إدانة القمع، دفع بالقذافي للتخلي عن كثير من الصفقات التي تمت مسبقاً مع حكومة نيكولا ساركوزي، وبشأن الموقف الفرنسي وما جاء به فيما يتعلق بليبيا، فقد صرح نيكولا ساركوزي في 21 فبراير 2011، بأن فرنسا تدين الاستخدام غير المقبول للقوة ضد المتظاهرين في ليبيا وطالب بالوقف الفوري لأعمال العنف، ودعا إلى حل سياسي يلبي تطلعات الشعب الليبي إلى الديمقراطية والحرية، ومن ثم توالت الردود الفرنسية فصرح ساركوزي في 25 فبراير 2011، قائلاً السيد القذافي يجب أن يرحل وأضاف فيما يتعلق بتدخل عسكري ستنظر فرنسا في أي مبادرة من هذا النوع بحذر وتحفظ بالغين، ما يؤكد النية المبيتة لدى فرنسا وحلفائها في

تشكيل جبهة عريضة من أجل التدخل العسكري فيما بعد وهو ما تم فعلاً (أيوب، 2011، ص14).

لعل الموقف الأوروبي المتضارب من الثورة الليبية، وتطورات الوضع فيها يعد دليل قاطع على عدم تطوير إستراتيجية جماعية إزاء المنطقة العربية، والوقوع في نفس الأخطاء التي وقع بها الغرب مع سابقاتها من الثورة التونسية والمصرية، فالبرغم من التناغم الشديد بين السياسة الخارجية التي قادها نيكولا ساركوزي ونظام معمر القذافي، والتي حرص فيها ساركوزي على تطوير علاقات وطيدة مع النظام الليبي، وموقفه الفجائي الذي حبذ فيه التدخل المباشر في الشؤون الليبية، يوضح التناقض الشديد في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل عام والسياسة الفرنسية بشكل خاص، فهذه اللهجة الشديدة إزاء القذافي، تتناقض تماماً والمجرى المنطقي للأمور التي سارت فيما قبل مع نظراءه المصري والتونسي، والتي دافع فيها ساركوزي عن الرئيسين بن علي ومبارك، وهناك من فسر ذلك الموقف المتشدد بمثابة سياسة جديدة أراد من خلالها ساركوزي التعديل على موقفه السابق من نظام بن علي ومبارك، إلا أن هناك اعتبارات سياسية وإستراتيجية تفسر الموقف الفرنسي من ليبيا، وأن فرنسا لها علاقات تاريخية تربطها ببلدان إفريقيا من الناحية التاريخية والاستعمارية، وأمام الإصرار الفرنسي تبلور موقف فرنسا عبر قرار مجلس الأمن 1970 و1973، والذي سمح بتطوير إستراتيجية عسكرية تجاه ليبيا، ومن محاولتها كبح جماح فرنسا المتطلعة للعالمية ممثلة برئيسها ساركوزي، جاء الدور الألماني الرافض للتدخل الأجنبي الذي كانت تقوده فرنسا في ليبيا، تحت حجة استغلال المدنيين الليبيين من أجل أن تتخذ لنفسها موقعاً إقليمياً، يقود أوروبا فيما بعد لرسم سياسات أوروبية تنطلق من التطلعات الفرنسية نحو قيادة أوروبا في إطار الشراكة المتوسطية والاتحاد من أجل المتوسط (أيوب، 2011،ص14).

بعد سقوط نظام القذافي، تصاعدت حدة الأزمة السياسية والأمنية والعسكرية التي تعيشها ليبيا، منذ اندلاع شرارة الاقتتال المسلح، بين عدد من الفصائل المسلحة المتنازعة على فرض السيطرة بقوة السلاح، على مناطق إستراتيجية عقب الإطاحة بنظام القذافي، ولا سيما في مدينتي بنغازي والعاصمة طرابلس، دفع ذلك البرلمان

الليبي، إلى تبني قراراً بأغلبية الحاضرين، لدعوة الأسرة الدولية إلى التدخل لحماية المدنيين فورا من أعمال العنف في البلاد وخصوصاً في العاصمة طرابلس وبنغازي، وهو الأمر الذي تحركت من أجله فرنسا في ظل انشغال الولايات المتحدة بمحاربة داعش في سوريا والعرق، حيث نشأت في ليبيا حالة من عدم الاستقرار، بين المليشيات والفصائل المتقاتلة، أدت إلى عدم الاستقرار السياسي والانقسام، ونتيجة لذلك نشطت الدبلوماسية الفرنسية ومن خلال مجلس الأمن، لتبني قرارات تدعو الأطراف إلى طاولة المفاوضات (سلمان، 2016).

رابعاً: الثورة اليمنية

يمكن التعرف على موقف فرنسا من الثورة اليمنية من مواقف القوى الأوروبية، من خلال التعرف على تصريحات الاتحاد الأوروبي بشأن الأوضاع في اليمن، فبعد شهرين من الحراك الشعبي باليمن، وبشكل خاص حتى مجزرة صنعاء يوم الجمعة في 18 مارس2011، التي راح ضحيتها 54 قتيل ومئات الجرحى، خرج الموقف الأوروبي المعبر عن ذلك على لسان المفوضية الخارجية الأوروبية كاثرين آشتون في 29 مارس2011، وهو دعوة إلى انتقال سياسي منتظم للسلطة في اليمن، يبدأ دون تأخير من أجل حل الأزمة الراهنة في اليمن ولتمهيد الطريق للإصلاحات، وأضافت أنها أبلغت الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بهذه الرسالة قبل أسبوع من تصريحاتها، وقد شكلت تلك التصريحات مصدر إزعاج وقلق لنظام صالح، والذي اتهم فيها الاتحاد الأوروبي باستقاء معلوماته من قبل أحزاب اللقاء المشترك في اليمن، وتشير الأحداث إلى أن ذلك الموقف الأوروبي ما كان ليخرج إلا بعد أنباء جاءت من واشنطن، وكانت شبه مؤكدة عن تخلي الإدارة الأمريكية عن دعمها لنظام صالح، الذي بقي طيلة الفترة الماضية يحافظ على علاقات طيبة مع الإدارة الأمريكية (متولي، 2015، ص9).

صعّد الاتحاد الأوروبي من لهجته تجاه الرئيس اليمني ونظامه، حيث تبنى البرلمان الأوروبي في 8 ابريل 2011، لقرار يطالب بإجراء تحقيق مستقل في اليمن، اثر تلك الأحداث وطالب البرلمان الأوروبي الأمم المتحدة أو المحكمة الجنائية الدولية، قيادة تحقيق دولي حول الهجمات التي وقعت ضد المعتصمين السلميين في يوم 18 مارس 2011، وأمام استمرار النظام اليمني في استخدام العنف، تصاعدت الضغوط

الدولية على عبدالله صالح، وبشكل خاص من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وقد جاءت التصريحات الأوروبية بعد ذلك، مطالبة نظام صالح بالتحرك الفوري من اجل وضع حد للعنف وضمان انتقال سلمي للسلطة (أيوب، 2011،ص15).

في 19 يناير 2015، استولى الحوثيين على السلطة في اليمن، وكان الموقف الفرنسي هو إدانتها لعمليات زعزعة الاستقرار التي يقوم بها التمرد الحوثي، وفي 26 مارس2015، أعلن الملك سلمان بن عبدالعزيز ببدء عملية عاصفة الحزم، حيث أعلنت فرنسا لهذه العملية، حيث أكدت فرنسا وقوفها بجانب شركائها في المنطقة، لاستعادة استقرار ووحدة اليمن، وجاء ذلك في بيان أصدرته وزارة الخارجية الفرنسية في 20 مارس 2015، تعقيباً على عملية عاصفة الحزم العسكرية، التي جرت بقيادة السعودية، وبمشاركة دول أخرى، وأشارت الخارجية الفرنسية إلى أن الضربات الجوية التي قامت بها عدة دول في المنطقة جاءت استجابة لطلب السلطات الشرعية في اليمن، مؤكدة دعمها لحكومة اليمن وللرئيس عبدربه منصور هادي، ودعت فرنسا كل من يساند التمرد الحوثي إلى الانفصال عنه فورا والعودة إلى العملية السياسية، مؤكدة وقوف فرنسا بجانب شركاءها في المنطقة لاستعادة استقرار ووحدة اليمن (إدريس، 2015).

خامساً: الثورة السورية

انطلقت شرارة الثورة السورية في 18 آذار 2011، حيث تمثلت في مظاهرات ومطالبات بإجراء تغيرات على كافة الأصعدة في الدولة السورية، وبعد مقتل المئات من الشعب السوري أصبحت مطالب الشعب تتمثل بإسقاط نظام الأسد وتنحيه عن السلطة، مما أدى إلى توسع العمليات العسكرية في معظم المحافظات السورية، وأصبحت سوريا مسرح لتدخل الدول الإقليمية والدولية لحل هذه الأزمة، وذلك نتيجة لمقتل المئات من الشعب السوري.

وقد تمثل الموقف الدولي بالأزمة السورية، من خلال مطالبة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للرئيس السوري بشار الأسد في إعلان مشترك مع المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل ورئيس الحكومة البريطانية ديفيد كاميرون في 18 أغسطس 2011، إلى مغادرة السلطة، وجاء في الإعلان المشترك الذي صدر بعد دقائق من نداء مماثل للرئيس

الأميركي باراك أوباما، ثم للاتحاد الأوروبي، إن الرئيس الأسد الذي يستخدم القوة العسكرية الوحشية ضد شعبه، والذي يتحمل مسؤولية الوضع فقد كل شرعيته، ولم يعد بإمكانه اعتبار نفسه قائدا للبلاد، وقد تمثل الموقف الفرنسي من خلال اتخاذ عدة مواقف حيث نددت بأعمال العنف التي تستهدف المتظاهرين منذ مارس 2011، وفي ابريل من نفس العام، ندد ساركوزي بالوحشية غير المقبولة لقوات النظام في قمعها للمتظاهرين، فيما فرض الاتحاد الأوروبي في نيسان/ابريل من نفس العام أولى عقوباته على النظام في سوريا، وفي 2 مارس 2012 أعلن نيكولا ساركوزي أن فرنسا قررت إغلاق سفارتها في سوريا تعبيرا عن إدانتها لفضيحة القمع الذي يقوم به النظام السوري (متولي، 2015،ص9).

كانت فرنسا أول بلد غربي يعترف بالائتلاف الوطني السوري المعارض في تشرين الثاني عام 2012، وقد أكد الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند على أن الائتلاف الوطني السوري الممثل الوحيد للشعب السوري، وينظر إليه بوصفه يجسد لاحقاً الحكومة الديمقراطية التي كان ينتظر أن تسمح بإنهاء نظام بشار الأسد، وقد تمكن الرئيس الفرنسي هولاند من وراء اتخاذ موقف مماثل، من تسجيل هدف ضد خصومه السياسيين في الداخل، والذين كانوا يأخذون عليه في بداية عهده بالحكم عدم اتخاذ مواقف سياسية ودبلوماسية جريئة، تعيد إلى فرنسا دورها الفاعل في معالجة عدد من الملفات الإقليمية الساخنة، ولم تكتف فرنسا بالاعتراف بالائتلاف الوطني السوري المعارض، بل كانت أيضاً سباقة إلى دعم أحد مطالب الائتلاف، والذي كان يدعو دول الاتحاد الأوروبي لرفع حظر مبيعات الأسلحة باتجاه سوريا، وفعلاً رفع الاتحاد الحظر بضغوط مورست عليه من قبل بعض دوله، منها فرنسا للسماح للمعارضة بالحصول على أسلحة تساعدها على التصدي لقوات النظام السوري، وشهد الموقف الفرنسي من الأزمة السورية نقلة نوعية في صيف عام 2013، وبالتحديد بعد الهجوم الكيميائي على الغوطة والذي أودى بحياة مئات المدنيين (التليلي، 2014).

بدا واضحاً من خلال الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفرنسي هولاند أمام السفراء الفرنسيين، خلال افتتاح مؤتمرهم الدوري السنوي بباريس في آب 2013، أنه كان مقتنعا جدا بضرورة توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري، تستهدف منشئاته الحيوية

وتضعفه وتسهل بالتالي سقوطه، لم تحصل هذه الضربة التي كان مقرراً أن تقودها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، بسبب تراجع رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الأمريكي عن مبدأ المشاركة فيها، لأسباب خاصة باللعبة السياسية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ومصالحهما الحيوية، أدرك الرئيس فرانسوا هولاند عندها أن الرئيس الأمريكي عدل عن مشروع التدخل العسكري في سوريا، لأن الإدارة الأمريكية كانت تتفاوض آنذاك منذ أشهر مع طهران في الخفاء بشأن البرنامج النووي الإيراني، ومع ذلك ظل هولاند يردد في الخفاء والعلن، أن الحزم الفرنسي تجاه النظام السوري كان سببا هاما من تلك التي تقف وراء قرار تفكيك الترسانة الكيميائية السورية من قبل مجلس الأمن الدولي في أيلول 2013 (Sage & Rampton, 2013).

والحقيقة طرأت معطيات على ملف النزاع السوري، دفعت فرنسا إلى التركيز في التعاطي مع الأزمة على منطق البحث عن حل سياسي للخروج منها، ومن أهم هذه العناصر مخاوف الدول الغربية عموماً، وغالبية الدول العربية التي تدعم المعارضة السورية، من عواقب دخول الجماعات المسلحة وتنظيم القاعدة، في النزاع وحرصها على انتداب مواطنين غربيين في القتال وتحويلهم شيئاً فشيئاً إلى قنابل موقوتة بالنسبة إلى بلدانهم الأصلية (التليلي، 2014).

عقد المؤتمر السنوي للسفراء الفرنسيين في 25 أغسطس 2015، إذ اعتبر أن تراخي المجتمع الدولي على الرغم من اجتياز النظام السوري للخطوط الحمراء، قد كلف غاليا، فسوريا الآن تعاني من انتشار تنظيم الدولة في ربوعها، وتواصل مجازر بشار الأسد ضد شعبها، واعتبرت صحيفة لوموند الفرنسية أن الرئيس الفرنسي دعا في خطابه، عبر الانطلاق من القضية السورية، إلى إيضاح النقاط الرئيسية التي تناولها فيما بعد، والتي تمحورت أساسا حول محاربة تنظيم داعش، ومعالجة أزمة الهجرة غير الشرعية؛ التي اعتبرها إحدى النتائج المأساوية للصراعات المتراكمة، وفي هذا السياق، أشارت الصحيفة إلى التطور الذي شهده خطاب فرانسوا هولاند، بعد أربع سنوات من انطلاق الحرب في سوريا، وفشل قمتي جنيف 1 و2؛ ولفتت لوموند إلى تأكيد هولاند على ضرورة جمع كل الأطراف المستفيدة من الحل، معلناً صراحة أهمية مشاركة دول الخليج وإيران، ما يثبت تغير الموقف الفرنسي الذي كان معارضاً لمشاركة إيران في

المفاوضات السابقة المتعلقة بالقضية السورية، بسبب دعمها الثابت لبشار الأسد، وقالت إن التغييرات التي طرأت على التوازنات الإقليمية خلال السنتين الماضيتين، عبر ظهور تنظيم داعش، وعقد الاتفاق النووي الإيراني في الخامس عشر من يوليو 2015، فتحت آفاقاً دبلوماسية جديدة، تفسر تحول الخطاب الفرنسي (التويري، 2015).

هناك مواجهة دبلوماسية قوية بين فرنسا من جانب، ونظام الأسد وإيران وروسيا من جانب آخر، ورغم التهديدات ضدها، فإن الحكومة الفرنسية تصر على موقفها المتكرر، والمتضامن مع الشعب السوري، بعد أن تخلى عنهم معظم القوى الدولية، وقد استنكرها الروس قائلين، إنهم يعجبون لماذا تصر فرنسا على الوقوف ضد مشروعهم في سوريا، واصفين هجومهم، وحصارهم، وتشريدهم لملايين السوريين بأنها حرب على الإرهاب، وأن فرنسا لا تخالفهم فقط، بل تخالف التوجه الأوروبي بمواقفها، ومشروع القرار الفرنسي، الذي دعا لوقف قصف حلب، وقصفه الروس بالفيتو، وتسبب في مواجهات كلامية بين سفراء القوى الأعضاء في مجلس الأمن في 7 أكتوبر 2016، لم يكن العمل الوحيد الذي رعته الحكومة الفرنسية، حيث أن فرنسا من الدول الراعية للثورة السورية منذ البداية، وبخاصة في دعم الجهود السياسية للائتلاف والمجالس المختلفة، ورغم تكرار العمليات الإرهابية التي أدمت فرنسا، فإنها استمرت تقف ضد الحرب الوحشية التي تشن على الشعب السوري (الراشد، 2016).

6.5 الموقف الفرنسي من قضية اللاجئين السوريين

مع تواصل الحرب التي يشنها النظام السوري ضد المدنيين، واستمرار تدفق اللاجئين السوريين إلى دول الجوار وأوروبا والمعاناة التي يواجهونها في طريقهم، نفذت في العاصمة الفرنسية وقفات تضامنية مع قضية اللجوء السوري، حيث شارك بها الآلاف بدعوة من أحزاب وهيئات وجمعيات فرنسية وبمشاركة واسعة من الجالية السورية والجاليات العربية بالإضافة للفرنسيين المناصرين للثورة السورية.

عمل الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند على التسريع من وتيرة التغيير في السياسة الفرنسية إزاء قضية اللاجئين، وبعد الاتفاق مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل،

أعلن هولاند عن مبادرة فرنسية ألمانية في أيلول 2015، وتتمثل في وضع آلية دائمة وإجبارية لتوزيع متكافئ للاجئين على مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي، بما فيها بلدان شرق أوروبا، وفق نظام حصص إلزامي ودقيق، وكان من اللافت أن هولاند بدأ إعلانه بالاعتراف بأن قضية اللاجئين تطورت، وأن الإجراءات التي سبق وأن اتخذتها فرنسا صارت غير كافية، وكانت تلك إشارة إلى تحوّل كبير في الموقف الفرنسي. ففي شهر أيار 2015، انتقد هولاند بشدة المقترح الأوروبي القاضي بوضع آلية لتوزيع أعداد اللاجئين على بلدان الاتحاد الأوروبي واعتبر أن فرنسا غير ملزمة بتطبيق نظام الحصص، لأنه يتناقض مع مبادئ الدولة الفرنسية، كذلك رفض رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس، بشدة هذا المقترح وهاجمه أثناء زيارة خاطفة للحدود الفرنسية الايطالية حيث كانت قوى الأمن الفرنسي تحتشد لمنع المهاجرين من دخول الأراضي الفرنسية في أيار 2015 (الصالحي، 2015، ص13).

بدأت إرهاصات التحوّل في الموقف الفرنسي في أيلول 2015، إثر إعلان ألمانيا فتح أبوابها للاجئين السوريين لأسباب إنسانية في خضم الصدمة التي خلّفها اكتشاف شاحنة مكتظة بجثث واحدٍ وسبعين سورياً في النمسا، في موقف عزل الرؤية الفرنسية المتشددة لقضية اللاجئين وجعل باريس تظهر بالمقارنة مع برلين وكأنها تتنكر للمبادئ الإنسانية التي ترفعها كشعار للجمهورية الفرنسية، الأمر الذي أدى إلى خروج مبادرة رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس وهي الإعلان عن الخطوط العريضة للتحوّل الفرنسي، حين أكد ضرورة التحلّي بالمسؤولية والرؤية الإنسانية تجاه المهاجرين، وواجب استقبال وإيواء الأشخاص الذين يهربون من الحروب والقمع والتعذيب والأنظمة الدكتاتورية، وقد وصل عدد اللاجئين السوريين والذين تقدموا بطلب لجوء الى فرنسا بـ (310) آلاف لاجيء حتى تاريخ 2 تشرين الأول من عام 2015 (سعدي، 2015).

جاء موقف فرنسا متسقاً إلى حد ما مع جارتها ألمانيا، إذ دعت الدولتان إلى تعاطٍ موحد مع الأزمة، وانتقد وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس موقف بعض دول شرق أوروبا لعدم تعاونها في حل الأزمة، ودعا المجر إلى إزالة الأسلاك الشائكة التي أقامتها على حدودها مع صربيا واصفاً إياها بأنها لا تحترم القيم الأوروبية المشتركة (الجزيرة نت، 2015).

التقى هولاند مع ميركل في شباط 2016، وهدف هذا اللقاء هو ترتيب الموقف الفرنسي الألماني المشترك، قبيل القمة الأوروبية التي عقدت في نفس الشهر من عام 2016، في بروكسيل التي ناقشت قضية اللاجئين، مع الطرف التركي، حيث حضر القمة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وتحدث هولاند خلال مؤتمر صحافي مع ميركل، أن فرنسا وألمانيا اتفقتا على رد مشترك على قضية اللاجئين، وأن هذا الرد له اسم هو أوروبا، التي يجب عليها تقديم الحلول، مشيراً إلى أن باريس وبرلين تعملان بذهنية واحدة، وأكد هولاند على ضرورة مساعدة اليونان على تفعيل مراكز وصول اللاجئين إلى أراضيها (أيوب، 2016، ص16).

وقد عبر الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند أثناء زيارته للبنان والأردن في نيسان 2016، عن قلقه من ازدياد تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن ولبنان، بسبب التعثر الذي تواجهه المفاوضات غير المباشرة بين المعارضة والنظام السوري في جنيف، متعهدا دعم الأردن ولبنان في قضية اللاجئين السوريين، وذلك من خلال تقديم الدعم المادي للبنان والأردن (الجزيرة نت، 2016).

7.5 الموقف الفرنسي من قضايا الإرهاب والتطرف

كان الموقف الفرنسي للإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، والذي أكده وزير الخارجية الفرنسي فابيوس منذ 2011، من أن التهديد المباشر هو في بقاء الرئيس الأسد على رأس الدولة السورية، وكان مصراً على ذلك، حتى بعد أحداث شارلي إبدو في 7 يناير2015، ولكن سرعان ما تغير هذا الموقف بعد أحداث فرنسا في 13 نوفمبر 2015، الأكثر دموية منذ أكثر من نصف قرن، حيث تحولت باريس إلى مسرح لهجمات إرهابية، هي الأعنف في أوروبا بعد تفجيرات مترو مدريد في 11 مارس 2004، وكان عدد الضحايا في أحداث باريس الأخيرة 130 قتيلاً، ومئات الجرحى، وتبنى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مسؤوليته عن العمليات، وانتظر الجميع وقتها ما سيتمخض عنه الموقف الرسمي من إجراءات على الصعيدين الداخلي والخارجي، وقد تمثلت على الصعيد الداخلي من خلال اتباع إجراءات التشديد في الدخول إلى الأراضي الفرنسية، ومراقبة الحدود، أما على الصعيد

الخارجي، فقد قررت فرنسا المشاركة في قصف تنظيم داعش في سوريا والعراق، ولكن يرى المراقبون أن الإجراءات المتخذة لا تعد آليات فعالة لمواجهة الإرهاب بقدر ما هي بالأساس لخدمة مصالح لها علاقة بالخريطة الحزبية لفرنسا، وبالانتخابات الرئاسية لعام2017 (بن جديد، 2016، ص9).

أصبح الموقف الفرنسي الرسمي، بعد أحداث باريس، يؤكد بقوة، كما جاء في خطاب رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ 16 نوفمبر2015، أمام المؤتمر الاستثنائي الموحد لغرفتي البرلمان في قصر فرساي الذي استدعاه تطبيقا للمادة (18) من الدستور الفرنسي، "تكثيف العمليات الفرنسية في سوريا"، وبالفعل، كان هذا التكثيف قد بدأ في يوم 15 نوفمبر 2015 قبل تصريح الرئيس هولاند بمضاعفة الطلعات الجوية ليصبح المتوسط الأسبوعي هو(63) طلعة، أي ما يمثل نسبة (44) بالمئة من طلعات باقي قوات التحالف الدولي، دون حساب النشاط الجوي الأمريكي، كما طالب هولاند، في خطابه أمام المؤتمر، بعقد اجتماع لمجلس الأمن في أقرب وقت لتبني "لائحة بمكافحة الإرهاب (بن جديد، 2016، ص8).

يوم 14 يوليو 2016، وبعد إعلان الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند رفع حالة الطوارئ، التي وضعت بعد هجمات باريس نوفمبر 2015، وقع هجوم بمركبة في نيس الساحلية، فرنسا عندما قام رجل بقيادة شاحنة باتجاه حشد من الناس كانوا يحتفلون في عيدهم الوطني الفرنسي، وقد أسفر الهجوم عن مقتل 84 شخصاً وأكثر من 100 جريح، وقد تبنى داعش مسؤوليته عن الحادث فيما بعد (الجزيرة نت، 2016).

المحددات الفرنسية تجاه الإرهاب قبل هجمات باريس نوفمبر 2015

يمكن قراءة السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب في الشرق الأوسط وإفريقيا، قبل أحداث باريس، بجملة من العوامل المؤثرة والمحددة وهي:

أ. تأثير النفوذ الصهيوني-اليهودي: تخضع السياسة الخارجية لفرنسا في كل قضايا الشرق الأوسط أساساً، لتأثير اللوبي اليهودي والصهيوني، سواء أكان هذا النفوذ متأتياً من داخل الحكومة الفرنسية، أم من الدوائر القريبة منها وبشكل خاص جماعات الضغط الفرنسية ووسائل الإعلام، وهذا ليس أمراً جديداً ولا خفياً في هذه

السياسة، بل تقره الجهات الرسمية الفرنسية. ثم عندما نشرت مجلة "ليكسبريس" الفرنسية في عدد 20 مايو 2015 تحقيقاً صحفياً، استغرق منها عدة أسابيع، عن العلاقة الوطيدة لرئيس الحكومة مانويل فالس بالماسونية، لم يكن ذلك بغرض تجاري فحسب، بل للكشف عن موضوع رأته وثيق الصلة بتوجهات سياسة حكومته خاصة في مسائل الإرهاب، ومفهوم العلمانية، وجهود فرنسا في إطار الحلف الدولي ضد داعش في سوريا، أي من باب الحرص على ألا تحيد الحكومة عن تحقيق مصالح الفرنسيين (Senat, 2016).

ب. السعي إلى المحافظة على النفوذ بتفتيت دول المنطقة: ما يحدد أيضاً السياسة الشرق أوسطية لفرنسا تجاه الإرهاب حرصها تحت ضغط متغيرات المرحلة، على إعادة رسم موازين القوى الإقليمية والمحلية في الشرق الأوسط، بطريقة تحفظ لفرنسا المصالح والنفوذ في هذه المناطق، وهكذا يتداخل في هذه السياسة الهدف المعلن مع الهدف الخفي الذي يستشف منها، والذي يتطلب منها في كثير من الحالات إيجاد ولاءات جديدة، والدخول في تحالفات وعداءات قد لا تكون دائما مفهومة بمعيار الأهداف التي تفصح عنها فرنسا، والقيم التي تكرس لها علنا، يمكن فهم مختلف التحالفات والعداءات التي تقيمها فرنسا في منطقة الشرق الأوسط في المرحلة الراهنة، ومن ثم فهم التناقض الذي يبدو فيها من حيث إنها تتحالف مع دول، وتدعم فواعل في المنطقة لا تتبنى في خطابها وممارساتها القيم التي تكرس لها فرنسا علنا، فالتاريخ يوضح حقيقة ما كانت عليه السياسة الفرنسية تجاه المنطقة بما يحقق مصالحها (بن جديد، 2016،ص10).

ج. حسابات المصلحة الاقتصادية: تحتل المصلحة الاقتصادية الفرنسية، على حساب المبادئ والقيم مرتبة مهمة كعامل مؤثر، ومن ثم محدد لتوجهات السياسة الخارجية الفرنسية، بما فيها سياسة مكافحة الإرهاب، بحيث لا يتردد السياسيون الفرنسيون إذا ما رأوا هناك مصلحة اقتصادية مهمة لفرنسا في التضحية إذا اقتضي الأمر، بالمبادئ، والقيم، وبالشروط المعيارية التي يضعونها لعلاقة فرنسا بمختلف دول منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا، ويلجئون بذلك إلي الكيل بمكيالين، ولقد أصبح العامل الاقتصادي عاملاً مهماً على حساب مبادئ السياسة الخارجية لفرنسا، نتيجة

التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية، وسياسة التقشف المفروضة عليها من بروكسل، ويمكن بهذا العامل قراءة مختلف الصفقات التجارية المهمة التي أبرمتها فرنسا عام 2015 مع مصر، والمملكة العربية السعودية، وأخيرا مع إيران، حيث شجع الاتفاق النووي الإيراني لزيادة تقارب فرنسا اقتصادياً بإيران، وزادت حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وذلك نتيجة تزويد المنطقة بصادرات الأسلحة والطائرات الفرنسية للمنطقة، وقد اعتبر العامل الاقتصادي من العوامل والمحددات السياسية الفرنسية تجاه محاربة الإرهاب (Marie, 2015).

د. مراعاة ضرورة البقاء في صف الحليف الأمريكي: تحاول السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب في الشرق الأوسط وإفريقيا أن تظل قدر الإمكان قريبة في مواقفها من السياسة الأمريكية، وقد أوجدت الولايات المتحدة الأمريكية، في مرحلة ما بعد شيراك، آليات تحقق بها النفوذ والسيطرة على فرنسا، ابتداء بالانتخابات الرئاسية إلي المواقف التي تحكم السياسة الخارجية لفرنسا، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لهذا، حتى تتفادى تكرار ابتعاد فرنسا عنها، كما حدث خلال الحرب الأمريكية على العراق في2003، وقد ظهر التنسيق الأمني الفرنسي في مكافحة الإرهاب، وظهر التعاون الأمريكي للفرنسيين في هجمات باريس ونيس (Marie, 2015).

هـ. حسابات سياسية داخلية: يلاحظ في السياسة الفرنسية، تجاه الإرهاب في الشرق الأوسط، محاولة واضحة لصناعة قرارات فيها، بحسابات حزبية وانتخابية داخل فرنسا، فعندما تم على سبيل المثال الإعلان في13 يناير 2015، بعد أيام على أحداث شارلي إبدو، عن توجه حاملة الطائرات الفرنسية شارل ديجول نحو الخليج العربي لتنخرط في الجهد العسكري الفرنسي ضد داعش، هنالك من السياسيين الفرنسيين من رأى أن ذلك يأتي بحسابات تتعلق بالانتخابات، ويكسب رضا الرأي العام الفرنسي (بن جديد، 2016،ص11).

و. محاولة تصدير الأزمات الداخلية لفرنسا: يسجل أيضا توظيف مسائل وسياسات محاربة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط بغرض تصدير أزمات فرنسا الداخلية، وتحويل الرأي العام الفرنسي عن المشاكل التي أصبح يتخبط فيها المواطن الفرنسي

بسبب الأزمة الاقتصادية، وسياسات التقشف، وتحويل اهتمامه نحو مسألة الإرهاب الذي يضرب في الداخل والخارج، مستهدفاً مصالح فرنسا، والقيم التي تدافع عنها في العالم، ومحاولة إقناعه بأن الأولوية هي محاربة الإرهاب (Senat, 2016).

8.5 الموقف الفرنسي من تطورات عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية

ترتبط فرنسا بإسرائيل بصلات تاريخية وثقافية وإنسانية قوية، ففرنسا كانت من بين أول الدول التي اعترفت بالدولة الجديدة والتي أقامت علاقات دبلوماسية معها منذ عام 1949، ودافعت فرنسا منذ 65 عاما عن حق إسرائيل في الوجود والعيش بأمن وفي حقها في الانتماء إلى جماعة الأمم ذات السيادة، ويسهم وجود جالية فرنسية وفرنكوفونية كبيرة في إسرائيل، ووجود الجالية اليهودية الأكبر في أوروبا في فرنسا، في العلاقة الثنائية الفرنسية الإسرائيلية، وتدافع فرنسا منذ مدة طويلة عن فكرة إقامة دولة فلسطينية، فقد صوّتت في صالح الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفة عضو مراقب في منظمة الأمم المتحدة، في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1974، مؤكدة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وكان فرانسوا ميتران أول رئيس فرنسي عرض الهدف المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية أمام الكنيست في عام 1982، ورفعت فرنسا درجة التمثيل الدبلوماسي للمفوضية العامّة لفلسطين في فرنسا في عام 2010، التي أصبحت بعثة فلسطين وعلى رأسها سفير، كما صوّتت في صالح منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، ورفع العلم الفلسطيني في منظمة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015 (وزارة الشؤون الخارجية، 2016).

تَعتبر فرنسا أن لا سبيل إلى التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني سوى عبر إقامة دولة فلسطينية مستقلة، قابلة للحياة، وديمقراطية، تعيش بسلام وأمن إلى جانب إسرائيل، وحل الدولتين هو الحل الوحيد الذي يلبي التطلعات الشرعية الإسرائيلية والفلسطينية إلى السلام والاستقلال والاعتراف، ومن هذا المنظور، حدّدت فرنسا، مع شركائها الأوروبيين مقوّمات حل النزاع، وهي (أبو حبلة، 2015):

1. الحدود التي يتم رسمها على أساس حدود عام 1967 مع الاتفاق على تبادل الأراضي المتكافئة، والتأكيد على القرار (242) الصادر من مجلس الأمن.
2. ترتيبات أمنية تصون سيادة الدولة الفلسطينية وتضمن أمن إسرائيل.
3. الحل العادل والمنصف والمتفق عليه لمشكلة اللاجئين.
4. تدبير يجعل من القدس عاصمة للدولتين.

تدعو فرنسا إلى تعبئة المجتمع الدولي بصورة فاعلة بغية صون حل الدولتين واستهلال حركة سلام جديدة، وتضطلع الجهات الفاعلة الدولية، وخصوصا اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة)، والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والشركاء الأوروبيين الإقليميين، بدور في رسم أفق سياسي جديد لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (أبو حبلة، 2015):

تساهم فرنسا بصورة فاعلة في التنمية الاقتصادية الفلسطينية وتعزيز مؤسسات الدولة الفلسطينية، فهي تخصّص مبالغ لا يستهان بها (زهاء 400 مليون يورو للفترة 2008-2014 و40 مليون يورو لعام 2015) لمساعدة فلسطين، ويُصرف ثلث هذا المبلغ تقريبا لغزة، وتبقى فلسطين في صدارة المستفيدين من المساعدة الفرنسية في الميزانية العامّة (وزارة الشؤون الخارجية، 2016).

في الوقت الذي انهارت فيه كافة الجهود الدولية الداعمة للسلام، وفشل استئناف التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بعد أن ساد الإحباط أجواء المفاوضات في أبريل عام 2014، ومع تزايد التصعيد الإسرائيلي ضد الشعب والأراضي الفلسطينية، وعدم احترام إسرائيل لأي من التزاماته أو الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، جاءت المبادرة الفرنسية التي كانت قد اقترحتها لندن في يونيو 2015؛ لإعادة عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد كان مضمون هذه المبادرة كما طرحت وهي (محمود، 2016):

1. العودة إلى حدود عام 1967 بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية، وأن تكون القدس عاصمة للدولتين.
2. تحديد مدة عامين حداً أقصى أمام المفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي.
3. مواكبة دولية لعملية السلام، مع ترك المفاوضات لـ إسرائيل والفلسطينيين.

4. المبادرة ليست لصنع السلام ولكن دفع هذه الأطراف نفسها لتصنع السلام.
5. رعاية المفاوضات من قبل مجموعة دعم دولية تضم دولا عربية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بمجلس الأمن الدولي.
6. وأرفق الإعلان عن المبادرة بتحذير فابيوس من أن استمرار الجمود يهدد بتأجيج الصراع، وحث الجانبين على العودة إلى المفاوضات سريعاً.

الأمر الذي لاقى ترحيباً فلسطينيّاً كبيراً، وانتقادات إسرائيلية، وسط تخوفات من أن تتحول المبادرة الفرنسية إلى مناورة سياسية لصالح إسرائيل، المبادرة الفرنسية ليست جديدة على مسامع المجتمع الدولي، حيث إنها ليست المرة الأولى التي يعلن فيها وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس، نية بلاده العمل على عقد مؤتمر دولي لإخراج جهود التسوية من طريقها المسدود على المسار الفلسطيني-الإسرائيلي، اقترح مشروع القرار الفرنسي الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة ونهائية، وتحديد مهلة 18 شهراً للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، تقوم على إنشاء دولة فلسطينية بالاستناد إلى حدود 1967، وعلى الاعتراف بالقدس العاصمة المشتركة للدولتين، كما عالج المشروع الترتيبات الأمنية على طول الحدود الفاصلة بين إسرائيل وفلسطين، بما في ذلك تواجد طويل الأمد لقوات الجيش الإسرائيلي في منطقة الأغوار على الحدود الأردنية الفلسطينية مع نشر قوات دولية، وبحيث تكون دولة فلسطين منزوعة السلاح تماماً (محمود، 2016).

في فبراير عام 2016 أعلن وزير خارجية فرنسا فابيوس أنّ فرنسا تنوي إقامة لجنة في شهر يونيو 2016، لمناقشة المفاوضات بدعم من الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند، ووزير الخارجية الجديد، جون مارك إيرو، الأمر الذي يدل على أن المبادرة تعكس سياسة فرنسا كدولة وليس وزير الخارجية الفرنسي السابق فابيوس فقط، واستمر إيرو في حشد الدعم الدولي للمبادرة، إذ عيّن سياسياً محنكاً وهو فير فيمنت، ليجري جولة في العواصم الأوروبية، إلا أن هذه الزيارة لم تجر كما كان مخططًا لها، فقد فشل فير في الإجابة على أسئلة مركزية تتعلق بالمبادرة وُجهت له في بعض تلك العواصم، ففضلوا عدم اتخاذ موقف إلى حين الحصول على إجابات واضحة، مما أثّر على سير المخطط الفرنسي في إقامة اللجنة في صيف عام 2016. (عيسى، 2016).

من الواضح أن المبادرة الفرنسية تتأثر بالكثير من العوامل وليست متعلقة فقط بقرارات فرنسا وسياستها، ومن هنا بدأت فرنسا ترى أن هذه المحاولة، التي اتبعتها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لن تجدي نفعاً، وأنّ عليهم محاولة حل القضية بطريقة أخرى سيكون في مركزها تقديم اقتراح قانون لمجلس الأمن في الأمم المتحدة يوضح تفاصيل حل الصراع، وإقامة دولة فلسطينية بجانب إسرائيل، ويتم إنشاء لجنة دعم دولية ترافق الطرفين خلال المفاوضات.

9.5 مستقبل السياسة الفرنسية في المنطقة العربية وسيناريوهات المستقبل

أدت الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها العاصمة الفرنسية باريس، في عامي 2015 و2016، إلى حدوث تغير ملحوظ في السياسية الخارجية الفرنسية، نتيجة لمجموعة من الضغوطات الداخلية والخارجية، ويأتي على رأسها انتشار التطرف وتمدد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وتراجع دور الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، والتغيرات على الساحة الأوروبية، وعلى الرغم من أن هذا التوجه في السياسة الخارجية الفرنسية ظهر منذ فترة سابقة، فإن العمليات الإرهابية التي استهدفت فرنسا، كانت هي العامل الحاسم الذي ساعد على تبلور هذا التوجه الجديد لسياسة فرنسية أكثر نشاطاً، مع انتهاج دبلوماسية أكثر برجماتية.

إن تغير البيئة الإستراتيجية التي دفعت فرنسا إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية، وتحديداً تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتتمثل أبرز الأسباب وراء هذا التوجه الفرنسي الجديد، في النقاط التالية (شعلان، 2016، ص6):

1. تراجع الولايات المتحدة وتغير أولوياتها: لا شك أن تراجع دور واشنطن نتيجة لتغير أولوياتها الإستراتيجية، واتجاهها نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إلى جانب تأثير الأزمة الاقتصادية على حجم إنفاقها العسكري، أدى إلى ظهور مبدأ "القيادة من الخلف" الذي يعني قبولها بمشاركة بعض حلفائها أعباء المسؤولية الدولية، ونتيجة لهذه المعطيات الجديدة، وجدت فرنسا نفسها مقيدة بضرورة تولي القيادة في كل ما يتعلق بقضايا الأمن الفرنسية، خاصةً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والساحل.

2. الانقسام الأوروبي والفوضى المحيطة: نظراً لأن فرنسا تعد قوى أوروبية رئيسية، فهي تتأثر بالتغيرات الإستراتيجية حولها، وفي هذا الشأن، تواجه أوروبا عدة أزمات، ومنها تحديات داخلية تهدد وحدة وهوية القارة نتيجة الأزمات الاقتصادية التي جعلت قدرة الاتحاد الأوروبي على حماية اقتصادياته موضع تساؤل، فضلاً عن أزمة اللاجئين التي عكست عدم وجود رؤية أوروبية موحدة، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتداعياته، ويُضاف إلى ذلك، التدخل الروسي في الأزمة الأوكرانية وضم شبة جزيرة القرم، ولكن العامل الأكثر تأثيراً بالنسبة لفرنسا هو تزايد المخاطر القادمة من دول الشرق الأوسط بعد اندلاع الثورات العربية في عام 2011.

3. سياسة فرنسية أكثر نشاطاً وتركيزاً على مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط: بالتزامن مع انحسار الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدأت السياسة الفرنسية في إعادة التشكل تجاه المنطقة، وعلى النقيض من وثيقة عام 2008 التي دعت إلى الحد الأدنى من التدخل العسكري الفرنسي في أفريقيا، فإن وثيقة عام 2013 تضمنت إعادة توجيه السياسة الفرنسية في إقليم الشرق الأوسط، وتربط هذه الإستراتيجية الجديدة بين أمن المواطنين الفرنسيين وضرورة الاضطلاع بمجموعة من المسؤوليات الدولية الأمنية.

وبخصوص محددات مستقبل الدور الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط يعتمد على:

1. التغيرات التي يمكن أن تصيب شكل النظام الدولي، ففي حال بقي النظام الدولي أحادي القطبية، ستكون السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الشرق الأوسط لها دور قوي وفعال في المنطقة، وذلك بحكم أن فرنسا تعتبر دولة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، أما في حال تغير شكل النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب، فإن ذلك سيؤثر على مستقبل السياسة الخارجية الفرنسية بشكل يؤدي إلى ضعف وتراجع تواجدها ومشاركتها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بحكم ظهور فاعلين جدد مثل روسيا والصين.

2. التغيرات التي يمكن أن تصيب النظام الإقليمي الشرق أوسطي، ففي حالة إعادة تقسيم منطقة الشرق الأوسط سيؤدي ذلك إلى تراجع السياسة الفرنسية في

منطقة الشرق الأوسط، وذلك بحكم أن فرنسا اعتمدت على الأصدقاء التقليديين، وبروز كل من إيران وتركيا في منطقة الشرق الأوسط، وظهور تحالفات جديدة في المستقبل من شأنها أن تؤثر على السياسة الفرنسية في المنطقة، أما في حال بقيت الأمور على ما هي دون تقسيم لمنطقة الشرق الأوسط، فإن تأثير مستقبل السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة ستبقى كما هي عليه الآن، مع أن الأمور تجري بشكل مختلف وذلك لدخول دول كبرى على المنطقة مثل روسيا، وكذلك دخول إيران وتركيا في تحالفات مع بعض الدول داخل المنطقة العربية.

وفيما يتعلق بسيناريوهات المستقبل للسياسة الخارجية الفرنسية، نقدم ثلاثة سيناريوهات وهي:

1. تراجع السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة العربية، وبالأخص المشرق العربي، وذلك بسبب زيادة نفوذ بعض الدول مثل روسيا، الصين، إيران وتركيا، حيث أن تلك الدول دخلت مع دول المشرق العربي في مصالح اقتصادية وعسكرية، فإن الدور الفرنسي يتضاءل بل وينتهي مستقبلاً في حال لم تقم بوجود حلول وأدوار أكثر فعالية مما هي عليه الآن.
2. زيادة النفوذ الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال المصالح والدعم المقدم من قبلهم لدول الشرق الأوسط، وبالأخص دول المشرق العربي، وكذلك دخول فرنسا في المنافسة مع روسيا في منطقة الشرق الأوسط، وتكثيف الدور الدبلوماسي في المنطقة ككل.
3. الغموض في السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الشرق الأوسط، حيث السبب في ذلك هو التغيرات التي ممكن أن تصيب شكل النظام الدولي، وسياسات التحالفات الدولية، وشكل منطقة الشرق الأوسط في ما إذا حصل بها تقسيم أم لا.

الخاتمة:

شكلت أهمية دراسة السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية، محوراً مهماً في دراسات صنع القرار وفي دراسات العلاقات الدولية، من خلال تأثيرات متغيرات البيئة الداخلية والبيئة الإقليمية والدولية في تحديد مسار تلك العلاقات، فشكلت العلاقات الفرنسية العربية جانب كبير في تحديد طبيعة السياسة الفرنسية تجاه القضايا العربية في ظل الحديث عن محددات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية، الأمر الذي شكل معه مواقف فرنسا من تلك القضايا.

لقد شكلت مصالح فرنسا الإستراتيجية بالمنطقة العربية في الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تملكها منطقة الشرق الأوسط لتنمية الصناعات الثقيلة الفرنسية. أما المصلحة الرئيسية الثانية التي تحدد علاقة فرنسا بالدول العربية، فهي ذات طبيعة إستراتيجية أمنية.

كما أن الانفتاح العربي على الفرنسيين من أجل تنويع خارطة التحالفات مع قوى دولية متعددة بما فيها الولايات المتحدة يصبّ في مصلحة الدول العربية، وسيساهم في تقليل مخاطر تداعيات الحروب التي فجرتها أميركا بقيادتها الأحادية.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1. تأثير السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة العربية، وذلك من خلال تعزيز علاقتها بالدول العربية وفق الأبعاد والمجالات السياسية والاقتصادية والأمنية العسكرية.
2. يشكل البعد الاقتصادي من أكثر المحددات تأثيراً في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية.
3. ظهرت المواقف الفرنسية تجاه ثورات الربيع العربي ما بين الضعف والتردد والايجابية والسلبية في المواقف، فكانت في الحالة التونسية والمصرية (ما بين الرافض للثورة ثم الداعم لها)، وفي الحالة الليبية (التدخل والداعم للثورة)، والحالة اليمنية (الضعف والتردد)، أما الحالة السورية (الداعم للثورة والتدخل ثم التحول إلى موقف مكافحة التطرف والإرهاب).

4. تأثير جماعات الضغط ووسائل الإعلام ذات النفوذ الصهيوني اليهودي في عملية صنع القرار الفرنسي تجاه المنطقة العربية خلال الفترة (2011-2016)، وبشكل خاص فترة رئاسة الرئيس ساركوزي، حيث ظهر الدور الفرنسي أكثر سلبية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط.
5. تركزت السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية في الفترة (2011-2016)، على القضايا الأمنية كمكافحة الإرهاب والتطرف وقضية اللاجئين السوريين، بالإضافة إلى التدخل العسكري الفرنسي في الأزمة الليبية والسورية.
6. ظهرت ادوات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية، ما بين الدبلوماسية وادارة المفاوضات والصراع، الى حالة التدخلات العسكرية واستخدام القوة تجاه الكثير من القضايا العربية.
7. تلعب الولايات المتحدة الامريكية كمحدد خارجي مؤثر في تحديد مسار السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة العربية من حيث الدور ومن حيث المواقف تجاه قضايا المنطقة.
8. تشير الدراسة الى صعوبة التكهن بمستقبل السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية، وذلك من خلال التحولات في طبيعة قضايا المنطقة وحالة التفاعلات الاقليمية والدولية تجاهها، الامر الذي يثير حالة الغموض في مستقبل المنطقة.

توصيات الدراسة:

1. توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالدور الفرنسي تجاه القضايا العربية، وذلك لأهمية هذا الدور وتأثير المتغيرات الإقليمية والدولية.
2. أهمية فرنسا في السياسة الدولية، وتأثير المتغيرات الأمنية والاقتصادية في سياسات فرنسا الخارجية تجاه المنطقة العربية.
3. الأخذ بعين الاعتبار بتعزيز الدور الفرنسي تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط.
4. التركيز على أهمية الوجود العربي والإسلامي في فرنسا، في التأثير على رفض الإرهاب والتطرف، وعلى رسالة الإسلام في الاعتدال والوسطية لقطع الطريق

أمام تأثيرات اللوبي الصهيوني، في استغلال هذه الورقة في بث مزيد من خطاب الكراهية تجاه العرب والمسلمين.

المراجع العامة:

اولاً: المراجع العربية:

1. الكتب:

أبو الطيب، محمد. (1987). **القاطع الثالث من زلزال بيروت**، بيروت، دار الميسر، الطبعة الثالثة.

البار، أمين وبسكري، منير. (2014). **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.

الجبوري، سعد. (2003). **موقف فرنسا من الصراع العربي الصهيوني في عهد ديغول**، بغداد، معهد التاريخ والتراث العلمي، ص39-42.

الحسان، بوقنطار. (1987). **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص64.

الحموي، شهاب الدين. (1979). **معجم البلدان**، الجزء الثالث، بيروت ، لبنان، صفحة 60.

الطويل، يوسف. (2008). **النظام السياسي الفرنسي من الثورة إلى الجمهورية الخامسة**، الطبعة الثانية، ص63-65.

اللاوندي، سعيد. (2002). **القرن الحادي والعشرون..هل يكون أمريكيا؟** القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

النعيمي، أحمد نوري. (2011). **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع، ص327.

الوحيدي، فتحي. (2004). **القانون الدستوري والنظم السياسية**، فلسطين، غزه، مطابع المقداد بقطاع غزة.

باكير، علي. (2012). **العلاقات التركية-الفرنسية والاستدعاء السياسي للتاريخ الأرمني**، مركز الجزيرة للدراسات، باحث في منظمة البحوث الإستراتيجية الدولية (USAK) تركيا.

بريس، روي. (1973). **السياسة والمؤسسات السياسية في فرنسا**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص183 و184 .

جعفر، سعد مهدي. (2012). **فرنسا والصراع العربي الصهيوني 1969-1981**، دار أفكار للدراسات والنشر، سوريا، ص21 و22.

حتي، ناصيف. (1985). **النظرية في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ص157.

درويش، رواء. (2011). **السياسة الخارجية الفرنسية حيال المشرق العربي (حقبة ما بعد الحرب الباردة)**، العراق، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية.

راغب، نبيل. (2002). **موسوعة قواعد اللعبة السياسية: دراسة تحليلية نقدية**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص767-780.

سليم، محمد السيد. (2001). **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية، بيروت، دار الجيل، ص12 .

عبيدات وآخران، ذوقان. (2016). **البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه**، الأردن، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة السابعة عشر.

محافظه، علي. (2008). **فرنسا والوحدة العربية 1945-2000**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص284.

محمد، عامر كامل. (2000). **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الوطن العربي** ، ص60، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.

مقلد، إسماعيل (1982). **نظريات السياسة الدولية**، الطبعة الأولى، ص148، الكويت، جامعة الكويت.

مقلد، إسماعيل. (1979). **نظريات العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، من ص155 إلى ص157، الكويت، جامعة الكويت.

نوفل، أحمد. (2003). **النظام السياسي الفرنسي والوجود العربي في فرنسا**، الأردن، جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية، ص2،1.

2. الدوريات:

أبو دياب، خطار. (2016). **السياسة العربية لفرانسوا هولاند على أجنحة رافال**، المركز الدولي للجيوبوليتيك، **مجلة العرب**، العدد: 10422، ص9.

أبو نجم، ميشال. (2013). **العلاقات الفرنسية-التونسية في دائرة التوتر.. مجدداً**، مجلة الشرق الأوسط، العدد: 12494، ص 5 .

أحمد، أحمد سيد. (2014). **هولاند يذيب جليد العلاقات مع تركيا**، دار الخليج، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

أحمد، محمد ضياء الدين. (2014). **اتجاهات العلاقات الدولية بعد احداث ايلول**، ورقة بحثية، مركز أبحاث ودراسات السلام، جامعة نيالا، السودان.

أحمد، عامر كامل. (2006). **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الحرب الأمريكية على العراق وتداعياتها على البيئة الأوروبية**، مجلة دراسات دولية، العدد: 31-32.

إدريس، هاني. (2015). **فرنسا تعلن تأييدها لعملية "عاصفة الحزم" باليمن**، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن بتاريخ 2015/3/26.

الأحمر، فادي. (2012). **من ساركوزي إلى هولاند: الثوابت مستمرة**، مجلة الأخبار، العدد: 1731.

الأسناوي، أبو الفضل. (2015). **أبعاد التطور في العلاقات المصرية- الفرنسية**، مجلة السياسة الدولية، العدد: 201، ص 9 .

التويري، آمنة. (2015). **فرنسا تريد "تحييد" الأسد**، مجلة عربي21، الأربعاء 26 أغسطس 2015.

الجابري، ستار. (2012). **موقف فرنسا من القضية الفلسطينية 1958-1981**، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد: 9 .

الدرة، يوسف. (1974). **رئاسة الجمهورية الفرنسية 1974**، بغداد، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد الأول، ص120.

الراشد، عبدالرحمن. (2016). **موقف فرنسي شجاع**، جريد الشرق الأوسط، العدد: 13835.

الصالحي، عبدالإله. (2015). **هولاند والدبلوماسية الفرنسية المتحررة من"الإرث الاشتراكي"**، صحيفة العربي الجديد، العدد: 337،ص 12,13 .

الصالحي، عبدالإله. (2015). **هولاند يصحح الخطأ التاريخي: تحوّل بالتعاطي مع اللاجئين**، صحيفة العربي الجديد، العدد: 356.

الطوسة، مصطفى. (2013). **علاقات فرنسا وتركيا في تحسن بعد جفاء في عهد ساركوزي**، صحيفة إيلاف، العدد: 4299، ص16.

المشهور، علوي. (2007). **قراءة في النظام البرلماني والنظام الرئاسي**، صحيفة 26سبتمبر، العدد: 1356.

المعز، الطاهر. (2012). **دور الشبكات الصهيونية في فرنسا**، الحوار المتمدن، العدد: 3837، ص15.

المنصف، حنان. (2016). **عام على الاتفاق النووي الإيراني.. السياقات والمتغيرات**، صحيفة رأي اليوم، العدد: 1045، ص6.

أيوب، خليل. (2011). **موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية**، الحوار المتمدن، العدد: 3564، مواضيع سياسية، ص 14،15.

أيوب، صهيب. (2016). **اجتماع لتوحيد الموقف الفرنسي-الألماني قبيل قمة بروكسيل**، صحيفة القدس العربي، العدد: 8876، ص16.

بن جديد، سلوى. (2016). **السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب بين إفريقيا والشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، العدد: 204، المجلد51، ص 8-12.

بوقارة، حسين. (2001). **الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية**، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد21.

جمال، محمد. (2011). **تأملات في الموقف الفرنسي من الربيع العربي**، مجلة البيان، العدد: 554، ص8.

دراج، فيصل. (1975). **الحزب الاشتراكي الفرنسي والقضية الفلسطينية-نظرة تاريخية**، بيروت، مجلة شؤون فلسطينية، العدد: 47، ص143 و144.

دراوشه، أحمد. (2016). **كيف مهد العدوان الثلاثي لحصول إسرائيل على مفاعل نووي؟** موقع عرب 48، تاريخ النشر: 2016/09/29.

سعدي، علا. (2015). **أزمة اللاجئين في أوروبا وكيفية التعامل معها**، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، 2015/9/2.

سلمان، حسن. (2016). **التدخل العسكري في ليبيا بات وشيكاً**، صحيفة القدس العربي، الصادرة بتاريخ 2016/2/9.

شعلان، ناهد. (2016). **"برجماتية" باريس: تحولات السياسة الفرنسية في عهد هولاند**، صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد: 235، ص 6.

عزام، إسماعيل. (2014). **فرنسا وإسرائيل .. تاريخ علاقات مضطربة أنعشها دعم هولاند للعدوان**، المغرب، جريدة هسبريس، العدد: 543.

علي، آمنه محمد. (2007). **التوجهات الجديدة للسياسة الفرنسية**، مجلة المرصد الدولي، العدد5، ص93.

علي، آمنه محمد. (2008). **حدود التحول في السياسة الفرنسية في ظل الجمهورية الخامسة: دراسة في الجانب الاقتصادي والسياسي**، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد38، ص143.

فرج، ريتا. (2014). **العراق وفرنسا: تاريخ من المدّ والجزر**، مجلة الأخبار، العدد 2246 .

متولي، فهد. (2015). **المواقف الدولية والخارجية بعد خمس سنوات من الربيع العربي**، مجلة الشرق الأوسط، العدد: 13224، ص9.

مراد، مراد. (2014). **سياسة باريس الخارجية في عهد هولاند** . فابيوس، مجلة المستقبل، العدد 4999، ص 12،13 .

مصدق، حسن. (2015). **علاقات عربية فرنسية واعدة في ظل عالم متعدد الأقطاب**، لندن، صحيفة العرب، العدد: 9987، ص6،7.

مهداوي، عبدالهادي. (2012). **مكانة الجماعات الضاغطة في الحياة السياسية المغربية والفرنسية**، الحوار المتمدن، العدد: 3749 ، ص4.

موسي، حسين. (2015). **الموقف الفرنسي من الصراع العربي الإسرائيلي**، مجلة احتلال، العدد: 515 .

وحدة البحوث السياسية. (2013). **المواقف الدولية من 30 يونيو**، مجلة البوابة، العدد: 323، ص5.

وكالات (2016). **هولاند لـ"تونس الجديدة": الإسلام والديمقراطية متلائمان**، جريدة الغد، تاريخ النشر 2016/10/30، ص22.

3. الرسائل العلمية والدراسات البحثية:

المجالي، رضوان. (2005). بحث بعنوان " **إيجاز في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية حتى مطلع القرن الحادي والعشرين**"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية.

بيرم، فاطمة. (2010). **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، الجزائر، جامعة الحاج لخضر، قسم العلوم السياسية، ص47.

4. المصادر الاخرى:

- الانترنت:

أبو حبله، علي. (2015). **المبادرة الفرنسية لحل القضية الفلسطينية**، صحيفة رأي اليوم، 2015/6/23، عبر الرابط الآتي: http://www.raialyoum.com/?p=276284 .

البخاري، محمد. (2009). **اتخاذ قرارات السياسة الخارجية**، المدونة الالكترونية عبر الرابطالالكتروني http://bukharimailru.blogspot.com/2009/08/blog-post_17.html

البقمي، منصور. (2013). **العلاقات السعودية-الفرنسية في شرق أوسط متغير**، مركز الجزيرة للدراسات، عبر الرابط الآتي:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/20137318323717777.html

التليلي، حسان. (2014). **الموقف الفرنسي من الأزمة السورية: من منطق التدخل العسكري إلى منطق الحل السياسي**، فرانس24، عبر الرابط الآتي: http://www.mc-doualiya.com/chronicles/decryptage-mcd/20140316 .

الجزيرة نت. (2016). **العلاقات السعودية الفرنسية اكتسبت أهمية خاصة في ظل المتغيرات الدولية**، عبر الرابط الآتي: http://www.al-jazirah.com/2016/20160304/ln40.htm

الجزيرة نت. (2015). **مواقف متباينة لدول أوروبا من اللاجئين**، عبر الرابط الآتي: http://www.aljazeera.net/news/international/2015/8/30/

السيد، عاصم. (2016). **العلاقات الفرنسية العربية في المرحلة القادمة**، موقع الإسلام اليوم، عبر الرابط الالكتروني: http://www.islamtoday.net/bohooth/services/printart-13-2390.htm

الشاعر، يحي. (2008). **الموقف الفرنسي والموقف البريطاني قبل حرب 1967, نكسة حرب 1967**، المنتدى العربي للدفاع والتسليح، عبر الرابط الالكتروني الآتي: http://defense-arab.com/vb/threads/2502/

العزاوي، قيس. (2007). **فرنسا في عهد الرئيس نيقولا ساركوزي قطيعة مع السياسة العربية لفرنسا والخط الديغولي أم تواصل معها؟**، صحيفة الجريدة، عبر الرابطالآتي:

http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=12437

العودات، حسين. (2008). **فرنسا الساركوزية والسياسة الخارجية**، سوريا الغد، عبر الرابط الآتي: http://souriaalghad.me/39- .

الفرماوي، محمود. (2011). **البحث العلمي في تكنولوجيا التعليم**، عبر الرابط الالكتروني:

http://kenanaonline.com/users/elfaramawy/topics/73521 .

القصير، كمال. (2007). **البرنامج النووي الإسرائيلي**، الجزيرة نت، عبر الرابط الآتي:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/60f3165c-3123-4876-ae3f-319db168d3a7

المرزوقي، بن علي. (2008). **النظام السياسي الفرنسي**، عبر الرابط الآتي: http://www.merzougui.net/Doc/france.htm .

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2012). **بعد فوز الاشتراكيين، هل تتغير "سياسة فرنسا العربيّة"؟**، عبر الرابط الالكتروني: http://www.dohainstitute.org/release/16102c1c-9b55-4a96-988a-0fe24f3e1c54

بن عنتر، عبدالنور. (2008). **فرنسا وإسرائيل.. تحالف إستراتيجي**، مركز الجزيرة للدراسات، عبر الرابط الآتي: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

تويني، سمير. (2015). **في أبعاد تمتين العلاقة السعودية الفرنسية**، جريدة النهار الالكترونية، عبر الرابط الالكتروني: https://www.annahar.com/article/229084

شحادة، أسامه. (2013). **جرائم الاحتلال الفرنسي بالجزائر**، مجلة البيان، عبر الرابط الالكتروني الآتي: http://albayan.co.uk/print.aspx?id=2475 .

شلالا، شادي. (2016). **إيران وفرنسا.. حروب مفتوحة بعد شهر عسل الخميني**، باريس، سكاي نيوز عربية.

صندي، فيفا. (2012). **العلاقات الفرنسية – العربية في عهد هولاند**، الحوار المتمدن، عبر الرابط الآتي:
. http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=308766&r=0

عبدالحميد، ريم. (2014). **في فرنسا: "اليساريون هم أصدقاء إسرائيل الحقيقيون"**، موقع فلسطين، عبر الرابط الآتي:
http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=3096

عبدالناصر، محمد. (2016). **العلاقات المصرية الفرنسية**، العربية نيوز، عبر الرابط الآتي: http://www.alarabyanews.com/197209 .

عزام، صياح. (2012). **فرنسا في عهد ساركوزي**، حزب البعث العربي الاشتراكي، عبر الرابط الآتي:
http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=12437.

علي، هيفاء. (2016). **سياسة فرنسا الخارجية من عهد ديغول حتى هولاند: من الاستقلالية إلى التبعية**، المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي، على الرابط الآتي:http://ncro.sy/?p=5344

عيسى، أسيل. (2016). **المبادرة الفرنسية لحل القضية الفلسطينية**، موقع العساس، عبر الرابط الآتي: http://alassas.net/ .

غليون، برهان. (2003). **معوقات السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط**، عبر الرابط الالكتروني: http://www.mokarabat.com/bg5.htm.

كوش، عمر. (2010). **الدور الفرنسي في الشرق الأوسط، الجزيرة نت**، عبر الرابط الآتي: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinion

مجلة الصناعة والاقتصاد. (2016). حجم التبادل التجاري بين دول الخليج وفرنسا، عبر الرابط الآتي:
. http://www.sinaaiktisad.com/ar/Newsdet.aspx?id=6001

محمد، محمد. (2015). **متى احتلت فرنسا الجزائر**، عبر الرابط الآتي:
http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%AA%D9%89_%D8

%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%AA_%D9%81%D
8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7_%D8%A7%D9%84%
D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

محمود، هدير. (2016). **المبادرة الفرنسية حول القضية الفلسطينية.. تسوية للصراع أم مناورة سياسية؟**، موقع البديل الالكتروني، مصر، عبر الرابط: http://elbadil.com/

مزوار، محمد. (2014). **هولاند يعيد الحرارة إلى العلاقة الفرنسية- التركية**، الحياة، عبر الرابط الآتي: http://www.alhayat.com/m/story/5868606

مسلم، طلعت أحمد. (2011). **العدوان الثلاثي على مصر في العام 1956**، مركز دراسات الوحدة العربية، تم النشر في شهر تشرين الثاني من عام 2011.

نوفل، احمد. (2007). **العرب في الانتخابات الفرنسية**، الجزيرة نت، عبر الرابط الآتي: http://www.aljazeera.net/knowledgegate .

هيرو، كريستيان. (2012). **دور فرنسا خلال الحرب في ليبيا**، مجلة المسلح، عبر الرابط الآتي: http://www.almusallh.ly/ar/thoughts/221-vol-31-44 .

وكالات (2016). **طهران تتصالح مع "الشيطان الصغير"**، عبر الرابط الآتي: https://arabic.rt.com/news/809217 /

وكالة الأخبار المصرية (2014). **مبادئ السياسة الخارجية الفرنسية**، عبر الرابط الالكتروني: http://wekalh.com/archives/17759

وكالة الأنباء الكويتية – كونا (2016). **فرنسا وإيران تتطلعان إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية ومكافحة الإرهاب**، باريس، عبر الرابط: http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2484849

- **الجهات الرسمية**

وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية. (2016). **فرنسا والجزائر – فرنسا والمغرب – فرنسا وتركيا.**

وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية. (2016). **إسرائيل/فلسطين: 9 نقاط أساسية لفهم موقف فرنسا.**

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. **Books :**

Dougherty, James & Pfaltzgraff, Robert. (1971). **Contending Theories of International Relations**, P.316.

Gallet, Bettrand. (1996). **Precis de Politique, Etrangere Fran Caise,** Paris, ellipse Sedition Marbeting, P.35.

Hershco, Tsilla. (2009). **"Sarkozy's Policy in the Middle-East: A Break with the Past?",** ***Insight Turkey***, Vol.11, No.2, PP.75-91.

Hoagland, Jim. (2008). "**France's Whirlwind of Change**", Real Clear Politics.

James, N. Rosenau. (1974). **Comparing Foreign Policies**, P.6.

Zoller, E. (1996). **War Powers in French constitutional Law. American Society of International Law**, 90, P. 46-51.

2. **Internet :**

Marie, France Chatin. (2015). **La France a-t-elle encore une politique au Moyen-Orient**, http://www.rfi.fr/auteur/marie-france-chatin/, Modifile, 9 Octobre, 2015.

Mikaïl, Barah. (2015). **France's military adventurism in the Middle East,** Middle East Eye, the Link: http://www.middleeasteye.net/columns/france-s-military-adventurism-middle-east-1832459940

Sage, A., & Rampton, R. (2013). **France says it cannot act alone on Syria as U.S. hesitates.** Reuters. Retrieved from

http://in.reuters.com/article/2013/09/01/syria-crisis-franceidINDEE98003B20130901
Senat, Le Moyen. (2016). **(Orient l'heure nuclaire -Chapitre Vi- La France Et L'europe Au Moyen-orient)**, http://www.senat.fr/rapinf.html.

المعلومات الشخصية

الاسم: حمزه عبدالحفيظ مسلم المجالي

التخصص: دكتوراة في العلوم السياسية

الكلية: العلوم الاجتماعية

الايميل: Majalih1984@gmail.com

الهاتف: 0799498182

2017